

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الرابعة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 7-8 فبراير 2019

EX.CL/1104 (XXXIV) iii

الأصل: انجليزي

تقرير اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف

مقدمة

1. خلال الفترة قيد الاستعراض، ركزت اللجنة الفرعية الجامعة للتعاون المتعدد الأطراف برئاسة جمهورية جيبوتي على بحث تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي التي تراوحت بين إعداد المؤتمر الوزاري الاستعراضي بين الاتحاد الأفريقي وتركيا المنعقد في اسطنبول، تركيا يومي 11 و 12 فبراير 2018؛ والاجتماع الوزاري لمؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا المنعقد في طوكيو، اليابان، من 5 إلى 7 أكتوبر 2018؛ وتنظيم الاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر لكبار المسؤولين للجنة تنسيق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية الذين عُقدوا على التوالي في 24 أبريل 2018 في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، مصر، و 24 أغسطس 2018 في مقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا؛ والاجتماع السياسة الاستشاري الثاني بين الاتحاد الأفريقي وكوريا المنعقد في 10-11 أكتوبر 2018 وكذلك استكمال تقرير تقييم الشراكات الاستراتيجية وفقا للفقرة 20 من إعلان أبيدجان الذي "طلب من اللجنتين وضع خطة عمل، في غضون ثلاثة أشهر من اعتماد الإعلان، مما ينطوي على عقد اجتماعات على مستوى العمل لتحديد المشاريع والبرامج داخل مجالات التعاون ذات الأولوية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، التي يوافق عليها الجانبان على تنفيذها، وإنشاء آلية متابعة مشتركة"، أجرت اللجنة الفرعية استعراضا لمشاريع الأولويات المشتركة التي قدمتها المفوضية.
2. على الرغم من أن اللجنة الفرعية لم تشارك بنشاط في التحضير لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، فمن الجدير بالذكر أن قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي واجتماعاته التحضيرية عقدت في بكين، الصين، من 1 إلى 4 سبتمبر 2018.
3. تمشيا مع توصيات خلوة لجنة الممثلين الدائمين الذي عقد في 13 و 14 ديسمبر 2017، في القاهرة، مصر، شرعت اللجنة الفرعية في مراجعة تقرير تقييم للشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي.
4. هذا التقرير، الذي ينقسم إلى جزأين يلخص القضايا التي نوقشت والنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الاجتماعات. ويتناول الجزء الأول القضايا العامة المتعلقة بالشراكات الاستراتيجية، بينما يلخص الجزء الثاني المداورات المتعلقة بكل شراكة استراتيجية.

الجزء الأول. تقييم الشراكات الاستراتيجية

6. نظمت اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف خلوة في الفترة يومي 7 و 8 مايو 2018 في بورت لويس، موريشيوس، برئاسة س. سعادة السيد محمد إدريس فرح، سفير جيبوتي، رئيس اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف.
7. كانت أهداف الخلوة على النحو التالي:
 - 1) المساهمة في استكمال تقييم الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي من خلال تحديث تقرير تقييم الشراكة الاستراتيجية حسب توجيهات لجنة الممثلين الدائمين في خلوة القاهرة التي عُقدت في الفترة بومب 13 و 14 ديسمبر 2017؛
 - 2) معالجة الشواغل الرئيسية المتعلقة بتحديد الكفاءات الأساسية للشراكات الاستراتيجية الحالية للاتحاد الأفريقي من أجل ضمان توجيه جميع ارتباطات الاتحاد الأفريقي مع شركائه الاستراتيجيين وتوجيهها من خلال أهداف وغايات وأهداف محددة جيدا، تماشيا مع المجالات ذات الأولوية في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة التنفيذ العشرية الأولى.
8. اقترح الاجتماع تعريفا للشراكة الاستراتيجية على النحو التالي:

أ) الشراكة التي تساهم في تحقيق التنمية والتكامل في القارة الأفريقية من خلال حشد الجهود الجماعية المبنية على أهداف ومقاصد محددة، ذات طبيعة طويلة الأمد مع القدرة على تحقيق نجاحات على المدى القصير، أولاً مع المصالح الذاتية الأفريقية، بما يتماشى مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والإعلان الرسمي للذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي والتطلع رقم 7 في أجندة 2063، والبرامج والمشروعات الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

ب) ستستند هذه الشراكة إلى: استعداد الشركاء وقدراتهم للانخراط في مجالات محددة متعددة الأطراف من التعاون والمساواة، والشمول والاحترام المتبادل والمساءلة والملكية، مع احتمالات موسعة من نتائج مفيدة للجانبين من الفوائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة، مبنية على أولويات محددة، ونتائج ومخرجات ومؤشرات تأثير محددة بطريقة ذكية مع تحديد عملية التنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقييم وآلية الإبلاغ بوضوح.

التوصيات:

9. تقترح اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف أن توصي لجنة الممثلين الدائمين للمجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) **تحيط علماً** بتقرير لجنة الممثلين الدائمين عن تقييم الشراكات الاستراتيجية وتؤيد التوصيات الواردة فيه¹؛
- (2) **تذكر** بمقرر المجلس التنفيذي (XXX) EX.CL/942 الصادر عن دورته العادية الثلاثين التي عقدت من 25 إلى 27 يناير 2017، في أديس أبابا، إثيوبيا، والذي يدعو إلى تعزيز القدرة المؤسسية للمفوضية (قسم إدارة وتنسيق الشراكات)؛
- (3) **تؤكد** على مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.986(XXXII) الصادر عن دورته العادية الثانية والثلاثين المنعقدة في 25-26 يناير 2018 في أديس أبابا - إثيوبيا والذي يطلب من المفوضية بناء نظم وقدرة داخلية لإدارة الشراكات وترقية قسم إدارة الشراكات تحت مكتب نائب الرئيس إلى مديرية، تعالج بطريقة شاملة مهام إدارة وتنسيق الشراكات وتعبئة الموارد؛ بما يحقق القدرة على تحليل نطاقات الشراكات والتفاوض بشأنها؛ وتطور الرؤية لدور أفريقيا في العالم؛ وتعزيز صوت أفريقيا وتمثيلها "؛
- (4) **تذكر** بمقرر المؤتمر رقم (VII) 131 الصادر في بانجول، جامبيا في 2006 ومقرر المؤتمر (XXVIII) 635 Assembly/AU/Dec. الصادر في يناير 2017 المتعلق باستضافة قمم الشراكة بين أفريقيا ودول معينة وإنشاء آلية للمشاركة في هذا النوع من القمم.
- (5) **تؤكد** مجدداً على مقررات المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.986(XXXII)) الصادر في يناير 2018، والمقرر (EX.CL/Dec.942(XXX)) الصادر في يناير 2017، والمقرر (EX.CL/Dec.899(XXVIII)) الصادر في يناير 2016، والمقرر (EX.CL/Dec.877(XXVII)) الصادر في يناير 2015 والمتعلقة بحق الدول الأعضاء في المشاركة في الاجتماعات التي تشرك الشركاء، والتي ينبغي تنفيذها جنباً إلى جنب مع مقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.
- (6) **يؤكد أيضاً** على مقرر المجلس التنفيذي رقم (A5) (EX.CL/Dec. 942(XXX)) الصادر في يناير 2017 والذي قرر حرمان جميع الدول الأعضاء التي لا تمتثل لأحكام المقررات المذكورة أعلاه من استضافة الاجتماعات وفقاً للمادة 23 من القانون التأسيسي.

¹ أعربت المملكة المغربية عن تحفظها على إدراج هذا المقرر

(7) **يعيد التأكيد** على مقرر المجلس التنفيذي (20) (XXXII) EX.CL/Dec.986 الصادر في يناير 2018 و² (XXX) EX.CL/Dec.942 في يناير 2017 اللذين كلفا لجنة الممثلين الدائمين بالعمل مع المفوضية، لتصميم آليات للمشاركة الكاملة من الاتحاد الأفريقي في الإدارة الفعالة لمنندى التعاون الصيني الأفريقي وكذلك توجيه لجنة الممثلين الدائمين للعمل مع المفوضية للتعاطي مع حكومة الصين وحكومة اليابان لتصميم آليات للمشاركة الكاملة للاتحاد الأفريقي والاتفاق عليها في الإدارة الفعالة لمنندى التعاون الصيني الأفريقي ومؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا، تمشيا مع المعايير المحددة في تقرير تقييم الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والمبادئ التوجيهية المحددة في إطار عمل الاتحاد الأفريقي للشراكات الاستراتيجية الذي اعتمده لجنة الممثلين الدائمين.

(8) **يؤكد مجددا** على الحاجة إلى مقارنة كافة الالتزامات مع الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي بطريقة أكثر قوة قائمة على تحقيق الأهداف والنتائج موجّهة، وفي هذا الصدد، ندعو لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون الوثيق مع المفوضية لإجراء دراسة حول إنشاء صندوق الشراكات بمساهمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كما هو مقترح في أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي وخطة التنفيذ العشرية الأولى، وتقديم تقرير الى قمة يناير 2020.

(9) **يعتمد الصياغة " الاتحاد الأفريقي -اسم الشريك" في الشراكات التالية³:**

- أ) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -الاتحاد الأوروبي
- ب) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -جامعة الدول العربية
- ج) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -أمريكا الجنوبية
- د) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الهند
- هـ) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -كوريا
- و) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -تركيا

(10) **يحيط علما** بتصنيف شراكات الاتحاد الأفريقي في ثلاث فئات، وهي:

ألف. الشراكات الاستراتيجية: تمشيا مع تعريف الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي على النحو الوارد في تقرير تقييم الشراكات الاستراتيجية، تصنف الشراكات التالية على أنها استراتيجية أو قد تكون استراتيجية مع الأخذ في الاعتبار قدرتها على استيفاء المعايير المحددة في تقرير التقييم المذكور والمبادئ التوجيهية الموضوعية في إطار عمل الاتحاد الأفريقي للشراكات الاستراتيجية التي اعتمدهت اللجنة الممثلين الدائمين:

- أ) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي
- ب) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي- جامعة الدول العربية
- ج) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - أمريكا الجنوبية
- د) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند
- هـ) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - كوريا
- و) الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - تركيا
- ز) منندى التعاون بين أفريقيا والصين – فوكا
- ح) مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا.

² أعربت المملكة المغربية عن تحفظها على إدراج هذا المقرر
³ أعربت المملكة المغربية عن تحفظها على اعتماد التسمية الجديدة

باء. الحوار المؤسسي: تشمل الشراكات الأخرى من خلال الحوار الاستراتيجي والتعاون المتعدد الأطراف، مثل الحوار الرفيع المستوى بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة الولايات المتحدة من خلال وزارة الخارجية الأمريكية.

جيم. الشراكات الناشئة: هذه الشراكات الجديدة التي ستقترحها لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع المفوضية، استناداً إلى المعايير المحددة في تقرير تقييم الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والمبادئ التوجيهية المحددة في الإطار الموجز الذي اعتمدها لجنة الممثلين الدائمين.

(11) **يطلب** من لجنة الممثلين الدائمين مراجعة معايير تصنيف شراكات الاتحاد الأفريقي وتقديم تقرير إلى قمة يناير 2020

(12) **يعتمد** الوصف "الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي" عندما تعتبر العلاقة مع الشريك استراتيجية. خلاف ذلك، ينبغي استخدام تسمية "شراكة الاتحاد الأفريقي" في الحالات الأخرى التي لا تعتبر العلاقة استراتيجية. وفي كلتا الحالتين، فإن الاتحاد الأفريقي هو الذي سيعمل نيابة عن أفريقيا في تمثيل مصالحها الجماعية مع الشركاء.

(13) **يدعو** لجنة الممثلين الدائمين العمل مع المفوضية لتطوير آلية مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالات الاتحاد الأفريقي المتخصصة ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والقطاع الخاص والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني، لإضفاء الطابع الرسمي على طرائق التفاعل والتعاون من أجل فعالية تنسيق أنشطة الشراكات؛

(14) **يطلب** من لجنة الممثلين الدائمين العمل مع المفوضية للتعامل مع الشركاء الاستراتيجيين الحاليين بهدف إعادة هيكلة إطار التعاون لجميع الشراكات مع الاتحاد الأفريقي، بما يتماشى مع جميع مقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة لضمان استناد الشراكات إلى مبادئ المساواة والملكية والمساءلة والشمولية والاحترام المتبادل والكفاءة والاتساق والقيمة المضافة والميزة النسبية؛

(15) **يطلب** أيضاً من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإشراك الشركاء في محتوى جميع مقررات الاتحاد الأفريقي لضمان تنفيذها بالكامل؛ خاصة فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة لكافة الدول الأعضاء تمشياً مع مقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.⁴

(16) **يقرر** ترقية قسم إدارة وتنسيق الشراكات إلى مديرية تابعة لمكتب رئيس المفوضية. وفقاً للولاية التي منحها المؤتمر في المسائل المتعلقة بالهيكل في إطار الإصلاح المؤسسي الجاري.

الجزء الثاني. قضايا محددة للشراكات

2.1 الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي

10. **يطلب** مقرر المجلس التنفيذي (XXXII) EX.CL/Dec.986 الصادر في يناير 2018، " من لجنة الممثلين الدائمين، العمل بالتعاون الوثيق مع المفوضية، للتفاوض والاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على المشاريع والبرامج في إطار مجالات التعاون المشتركة ذات الأولوية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والتي يوافق الجانبان على تنفيذها وتقديم تقرير حول نتائج هذه المشاركة إلى قمة الاتحاد الأفريقي في يوليو 2018.

11. **وبعد** القرار المذكور أعلاه، اشتركت المفوضتان على مستوى مختلف المستويات من أجل صياغة مشروع خطة العمل بناء على المجالات الأربعة ذات الأولوية المتفق عليها في إعلان أبيجان،

⁴ أعربت المملكة المغربية عن تحفظها على إدراج هذا المقرر

وتقديمها إلى اللجنة الفرعية لبحثها، وهي المجالات الأربعة هي: 1/ الاستثمار في الناس – التعليم، والعلم والتكنولوجيا وتنمية المهارات. 2/ تعزيز القدرة على الصمود، والسلام والأمن والحوكمة؛ 3/ حشد الاستثمارات للتحويل الهيكلي الأفريقي المستدام؛ 4/ الهجرة والتنقل.

12. بحثت اللجنة الفرعية في اجتماعها المنعقد في 12 أبريل 2018، المقترح الأول لخطة العمل الذي قدمته المفوضية ورفضته لأن الاقتراح لم يتضمن أي التزام ملموس من الجانب الأوروبي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ولكن بدلاً من ذلك أكدت على قضايا السياسة والحكم وحقوق الإنسان. وكلفت اللجنة الفرعية المفوضية بإعادة التفاوض على الوثيقة مع المفوضية الأوروبية وتنقيح مشروع خطة العمل.

13. تم تقديم نسخة منقحة لخطة عمل القمة الخامسة بين الاتحاد الأفريقي -الاتحاد الأوروبي لتبحثها اللجنة الفرعية خلال اجتماعاتها المنعقدة في 14 يونيو، و12 يوليو و25 أكتوبر 2018، واستعرضت اللجنة الفرعية المقترحات ووافقت على اعتماد مشروع المشاريع المشتركة ذات الأولوية لمناقشتها من جهة الاتحاد الأوروبي خلال الاجتماع الوزاري المقبل الذي سينعقد في الفترة 21-22 يناير 2019 في بروكسل – بلجيكا .

التوصيات:

14. تقترح اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف أن توصي لجنة الممثلين الدائمين للمجلس التنفيذي القيام بما يلي:

- (1) يجيز خطة عمل القمة الخامسة بين الاتحاد الأفريقي -الاتحاد الأوروبي للمشروعات ذات الأولوية للفترة 2018-2021؛
- (2) يدعو الجانبين إلى التعجيل بتنفيذ المشروعات ذات الأولوية وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في قمة يناير 2020.
- (3) يطلب من لجنة الممثلين الدائمين العمل مع المفوضية لتطوير آلية متابعة شاملة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بالتشاور مع الجانب الأوروبي، مما يسمح لكلا الجانبين بالتقييم بطريقة فعالة وذات كفاءة لتنفيذ مجالات التعاون المتفق عليها.

2.2 الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية

15. عُقد الاجتماعان الحادي عشر والثاني عشر لكبار مسؤولي لجنة تنسيق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في 24 أبريل 2018 في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، مصر، وفي 28 أغسطس 2018 في مقر الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، إثيوبيا. ناقشا الاجتماعان العديد من القضايا المتعلقة بالشراكة، وتنفيذ مقررات القمة العربية الأفريقية الرابعة.

16. حضر كلا الاجتماعين من الجانب الأفريقي: جمهورية رواندا (الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي)، وجمهورية غينيا (الرئيس السابق للاتحاد الأفريقي) وجمهورية مصر العربية (الرئيس القادم للاتحاد الأفريقي) وجمهورية جيبوتي (رئيس اللجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي للتعاون المتعدد الأطراف)، فضلاً عن جمهورية غينيا الاستوائية (البلد المضيف للقمة الأفريقية العربية الرابعة). فيما شارك من الجانب العربي، المملكة العربية السعودية (رئيس جامعة الدول العربية والمضيف المعين للقمة العربية الأفريقية الخامسة) والمملكة الأردنية الهاشمية (الرئيس السابق لجامعة الدول العربية) والجمهورية التونسية (الرئيس القادم لجامعة الدول العربية).

17. شاركت في رئاسة هذين الاجتماعين جمهورية رواندا التي تمثل الجانب الأفريقي والمملكة العربية السعودية، التي تمثل الجانب العربي. ناقش الاجتماعان على سبيل المثال لا الحصر القضايا التالية؛ التقرير المرحلي والمعلومات المستكملة حول اجتماعات الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول

- العربية وتنفيذ المقررات التي اعتمدها مؤتمر قمة مالابو 2016؛ ومشروعات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية الجارية؛ وخطة العمل المشتركة والقرار 10 الذي يتحدث عن معايير ومبادئ المشاركة في اجتماعات الشراكة؛ وجهود الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بفلسطين والتحضير للقمة العربية الأفريقية الخامسة في المملكة العربية السعودية.
18. اتفق الجانبان على جميع نقاط النقاش وتم اعتماد التوصيات التالية:
- ينبغي على كلا الجانبين استكمال وتوحيد خطة العمل المشتركة التي قدمها الجانب الأفريقي خلال الاجتماع الحادي عشر الذي عُقد في 24 أبريل في القاهرة، وفقا للقرار 7 الصادر عن القمة العربية الأفريقية الرابعة التي عُقدت في عام 2016، كخطوة نحو اعتمادها من خلال دورة استثنائية للمجلس المشترك لوزراء الخارجية التي ستجتمع لهذا الغرض خلال الربع الأول من عام 2019.
 - أن تجتمع اللجنة التحضيرية للقمة العربية الأفريقية الخامسة المقرر عقدها في عام 2019 في المملكة العربية السعودية (المؤلفة من مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والبلد المضيف للقمة)، في أقرب فرصة، لبدء الأعمال التحضيرية للقمة، بما في ذلك صياغة المذكرة المفاهيمية.
 - فيما يتعلق بالقرار 10، كما اعتمدهت القمة الأفريقية العربية لعام 2016 في مالابو، غينيا الاستوائية، بشأن المبادئ والمعايير الخاصة بالمشاركة في اجتماعات وفعاليات الشراكة الأفريقية العربية، اتفق الطرفان على مناقشة القضية على الأعلى المستويات السياسية بدلاً من المستوى الفني، إذ أنها تجاوزت ولاية لجنة التنسيق لإبداء رأيها بشأن هذه الأمور بسبب أهمية هذه المسألة وطبيعتها الحساسة.
19. وافق الاجتماع على عقد الاجتماع الثالث عشر لكبار المسؤولين للجنة التنسيق في القاهرة بمصر في فبراير 2019. وسيتم الاتفاق على التاريخ والشكل بدقة بين الجانبين.
20. عُقد الاجتماع الوزاري السادس للجنة تنسيق الشراكة الأفريقية العربية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 27 سبتمبر 2018. وشارك في رئاسة الاجتماع سعادة السيد محمود علي يوسف وزير خارجية جمهورية جيبوتي وسعادة السيد عبد الله يوسف المعلمي، الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (الرئيسان الحاليان للجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي للتعاون المتعددة الأطراف والقمة العربية على التوالي).
21. تم بحث التقرير المرحلي لكبار مسؤولي لجنة تنسيق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وتنفيذ مقررات مؤتمر القمة الأفريقية العربية الرابعة.
22. سيعقد الاجتماع الوزاري السابع بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية للجنة التنسيق خلال الدورة الاستثنائية لاجتماع مجلس الوزراء المشترك المقرر عقده في مارس 2019 بالمملكة العربية السعودية.

التوصيات:

23. تقترح اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف أن توصي لجنة الممثلين الدائمين للمجلس التنفيذي القيام بما يلي:
- (1) يستحضر مقرره رقم: (XXX) EX.CL/Dec.942 الصادر عن الدورة العادية الثلاثين للمجلس التنفيذي، 25-27 يناير 2017، أديس أبابا، الذي كلف المفوضية، وفقا لمبادئ ومقررات الاتحاد الأفريقي، وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتنسيق ومتابعة تنفيذ مقررات القمة الأفريقية العربية الرابعة في الوقت المناسب، ولا سيما القرار 7، الذي دعا إلى عقد دورة استثنائية للمجلس المشترك لوزراء الخارجية، خلال فترة ستة (6) أشهر من تاريخ

هذا القرار لاعتماد خطة العمل الأفريقية العربية المشتركة، ويطلب من المفوضية التعجيل بتنظيم الدورة الاستثنائية للمجلس المشترك لوزراء الخارجية.

2.3 مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا (التيكاد)

24. ركزت الأنشطة على متابعة تنفيذ خطة عمل التيكاد الخامس (2013-2017) وخطة تنفيذ التيكاد السادس (2016-2019)، والتحضير للقمة القادمة التي ستعقد في يوكوهاما باليابان في أغسطس 2019.

25. بعد إجازة قمة الاتحاد الأفريقي عقد مؤتمر المتابعة الوزاري للتيكاد والاجتماع التحضيري للتيكاد 7 يومي 6 و 7 أكتوبر 2018، وعقد قمة "التيكاد السابع" في يوكوهاما باليابان، في الفترة 28 - 30 أغسطس 2019. تم عقد الاجتماع الوزاري 2018 في التواريخ المذكورة أعلاه. واعتمد الاجتماع تقرير عام 2016 بشأن تنفيذ خطة عمل التيكاد الخامس وخطة تنفيذ التيكاد السادس، وتناول بالتفصيل التوجه الاستراتيجي في الفترة التي تسبق انعقاد القمة المقبلة. كما أكد على أهمية تحريك الحوار حول إفريقيا مع الأفريقي في الصميم، والذي يتماشى مع فلسفة التيكاد الخاصة بـ "الملكية الأفريقية" و "الشراكة الدولية"، التي تعمل بتآزر وثيق.

التوصيات

26. تقترح اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف أن توصي لجنة الممثلين الدائمين للمجلس التنفيذي القيام بما يلي:

- (1) يشيد باليابان لعقد اجتماع المتابعة الوزاري للتيكاد السادس والاجتماعات التحضيرية للتيكاد السابع، في طوكيو، اليابان، يومي 6 و 7 أكتوبر 2018؛
- (2) يعيد التأكيد على ضرورة احترام اليابان مقررات الاتحاد الأفريقي بشأن المشاركة في جميع اجتماعات الشراكات والأحداث والأنشطة التي يشارك الاتحاد الأفريقي فيها في المرحلة التمهيدية لقمة التيكاد السابع.
- (3) يكلف لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع المفوضية لاتخاذ التدابير اللازمة لعقد الاجتماع الوزاري القادم لمؤتمر التيكاد وقمة التيكاد السابع.

2.4 الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-تركيا

27. تمشيا مع متابعة خطة التنفيذ للفترة 2015-2019، عُقد المؤتمر الاستعراضي الوزاري الثاني بين الاتحاد الأفريقي وتركيا يومي 11 و 12 فبراير 2018 في اسطنبول، تركيا.

28. اعتمد الاجتماع الوزاري بياناً مشتركاً حدد فيه الجانبان الحاجة إلى تعزيز التعاون على المستوى المتعدد الأطراف.

29. انعقد المنتدى الثاني الاقتصادي والتجاري الأفريقي التركي في اسطنبول بتركيا في الفترة يومي 10 و 11 أكتوبر 2018 تحت رعاية فخامة الرئيس رجب طيب اردوغان، رئيس الجمهورية التركية وفخامة الرئيس بول كاجامي، رئيس الاتحاد الأفريقي الذي مثله رئيس الوزراء معالي الدكتور إدوارد نجيرينتي.

30. وقد نظم المنتدى مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزارة التجارة في جمهورية تركيا.

31. تشرف المنتدى بحضور فخامة السيد رجب طيب اردوغان رئيس جمهورية تركيا ومعالي الدكتور إدوارد نجيرينتي، رئيس وزراء جمهورية رواندا نيابة عن فخامة السيد بول كاجامي رئيس جمهورية

رواندا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي وفخامة السيد مولاتو تيشوم، رئيس جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

32. حضر المنتدى أكثر من 3000 مشارك، بمن فيهم مسؤولون من 42 بلدا أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومؤسسات مالية من تركيا وأفريقيا وممثلي القطاع الخاص.

33. اختتم المنتدى باعتماد بيان مشترك والتوصيات التالية:

- (1) تتخذ البلدان المشاركة التدابير اللازمة لتشجيع المؤسسات التركية والأفريقية وكذلك المؤسسات المالية على توسيع الاستثمار والمشاركة في مشاريع البنية التحتية من خلال وسائل مختلفة، مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص و(البناء – التشغيل – نقل الملكية)
- (2) ينبغي اعتبار الاستثمار في القطاع الخاص في الزراعة، وإنتاج الكهرباء، ومرافق وخدمات النقل والتوصيل، والطيران، والبحار، والتعليم والصحة مجالات ذات أولوية، لا سيما في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

التوصيات

34. تقترح اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الدائميين أن توصي لجنة الممثلين الدائميين للمجلس التنفيذي القيام بما يلي:

- (1) يدعو لجنة الممثلين الدائميين بالتنسيق مع المفوضية إلى التعاون مع الجانب التركي للاتفاق على موعد انعقاد قمة الاتحاد الأفريقية التركية التي ستعقد في اسطنبول، تركيا في عام 2019 والعمل معاً على تحديد مجالات تعاون ملموسة قابلة للتنفيذ، من شأنها تمكين الجانبين من تعزيز التعاون على المستوى المتعدد الأطراف.

2.5 الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وكوريا

35. عُقد الاجتماع التشاوري الثاني لسياسات الشراكات بين الاتحاد الأفريقي وكوريا في سيول، كوريا، من 9 إلى 11 أكتوبر 2018، مباشرة بعد الاجتماع الوزاري للتيكاد الذي عقد في طوكيو، اليابان.

36. تم تأسيس اجتماع التشاور السنوي حول سياسة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وكوريا كآلية متابعة سنوية للشراكة بعد انعقاد المنتدى الوزاري الأفريقي الكوري الرابع في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 6 و 7 ديسمبر 2016. خلال المنتدى الوزاري المذكور وبناءً على طلب الجانب الأفريقي، تقرر أن تكون دورة المنتدى الوزاري، التي كانت تعقد حتى ذلك الحين على مدار ثلاث سنوات، لمدة خمس سنوات وفقاً لمقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة.

37. وبناءً على ذلك، اتفق الطرفان على ضرورة الاجتماع كل عام على مستوى كبار المسؤولين (رئيس لجنة الممثلين الدائميين، ورئيس ومقرر اللجنة الفرعية الجامعة للتعاون المتعدد الأطراف والمفوضية) للحفاظ على الحوار الضروري وضمان التنفيذ الكامل لمقررات المنتدى.

38. كانت أهداف الاجتماع التشاوري الثاني بين الاتحاد الأفريقي وكوريا للسياسات كما يلي:

- (1) تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وكوريا من خلال الحوار المنتظم بين الجانبين؛
- (2) متابعة تنفيذ نتائج المنتدى الوزاري الرابع، لا سيما تنفيذ إطار التعاون 2017-2021؛
- (3) الدعوة وتعبئة القيادة الكورية لدعم تنمية أفريقيا من خلال تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة التنفيذ العشرية.

39. يعترف الاجتماع بأنه تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ برامج ومشاريع السلام والأمن، لا سيما فيما يتعلق بإقامة مستشفى من المستوى الثاني في غاو، مالي، فضلا عن المساهمة الكورية في صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام، ومع ذلك، أشار الجانب الأفريقي إلى أنه لا يزال يتعين بذل جهود في المجالات الأخرى الموجهة نحو التنمية.

2.6 منتدى التعاون الصيني الأفريقي

40. لم تشارك اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف في العملية التحضيرية المتعلقة بالمنتدى. ومع ذلك، فقد تمت إحاطة اللجنة الفرعية من قبل حكومة الصين وجنوب أفريقيا، المنسق من الجانب الأفريقي، حول آلية منتدى التعاون الصيني الأفريقي المتفق عليها لعقد قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي في بكين، الصين، يومي 3 و 4 سبتمبر 2018.
41. عقدت قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي على نحو فعال كما هو مقرر في بيكين، الصين، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. واعتمدت قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي إعلان بكين "نحو مجتمع أقوى ومستقبل مشترك بين الصين وأفريقيا" وخطة عمل مؤتمر بكين للمنتدى (2019-2021).

التوصيات:

42. تقترح اللجنة الفرعية أن توصي لجنة الممثلين الدائمين للمجلس التنفيذي القيام بما يلي:
- (1) يطلب من لجنة الممثلين الدائمين بتعاون وثيق مع المفوضية من أجل المتابعة مع الجانب الصيني بشأن تنفيذ خطة عمل بكين لمنتدى التفاوض الأفريقي الصيني 2019-2021 وإعداد تقرير عن التقدم المحرز؛

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36
website: www.au.int

EX.CL/1104(XXXIV)iii Annex 1

الأصل: إنجليزي

التقرير المنقح للجنة الممثلين الدائمين عن تقييم الشركات الاستراتيجية

جدول المحتويات

7	مقدمة /خلفية:
10	الجزء ألف: التحديات العامة بشأن الشراكات:
11	التسميات المناسبة للشراكات:
11	التوصيات:
12	تعريف الشراكة الاستراتيجية:
14	دورة اجتماعات الشراكة ومكان عقدها
16	مشاركة جميع الدول الأعضاء في الاجتماعات التي تنظم في إطار الشراكات الاستراتيجية
17	اعتماد إطار السياسة والاستراتيجية للاتحاد الأفريقي بشأن الشراكات:
17	التوصيات:
19	الجزء باء: دراسات الحالة وتحليل الشراكات المحددة مع التوصيات ذات الصلة:
19	الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -الاتحاد الأوروبي:
19	الإطار القانوني/ المؤسسي
19	إطار السياسة والاستراتيجية:
20	الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:
20	الأهمية:
20	النتائج:
21	آثار التحول الاجتماعي والاقتصادي
21	الفعالية والكفاءة
21	إضافة القيمة للشراكة الاستراتيجية
21	المسائل الخلاقية ومواطن الضعف:
22	الخلاصة:
23	الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - وأمريكا الجنوبية
23	الإطار القانوني/ المؤسسي:
23	إطار السياسة والاستراتيجية:
23	وضع الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:
24	النتائج:
24	مستوى تنفيذ الأنشطة:
24	أثر التحول الاجتماعي والاقتصادي:
24	الفعالية والكفاءة:
24	القيمة المضافة للشراكة الاستراتيجية:
25	الخلاصة والتوصيات:
26	الشراكة بين الاتحاد أفريقي -جامعة الدول العربية
26	الإطار القانوني/ المؤسسي
26	إطار السياسة والاستراتيجية

27	وضع الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:
27	الأهمية:
27	النتائج:
28	مستوى تنفيذ الأنشطة
28	أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية:
29	الفعالية والكفاءة:
29	القيمة المضافة للشراكات الاستراتيجية:
29	الخلاصة والتوصيات:
30	الشراكة بين الاتحاد الأفريقي – الهند
30	الإطار القانوني/المؤسسي
31	إطار السياسة والاستراتيجية:
31	الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:
31	الأهمية:
31	النتائج:
31	مستوى تنفيذ الأنشطة:
31	أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي:
32	الفعالية والكفاءة:
32	القيمة المضافة للشراكة الاستراتيجية:
32	الخلاصة والتوصيات:
33	مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا:
33	الإطار القانوني/المؤسسي:
33	إطار السياسة والاستراتيجية:
34	الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:
34	الأهمية:
34	النتائج:
34	مستوى تنفيذ الأنشطة:
35	أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي:
35	الفعالية والكفاءة
35	القيمة المضافة لمؤتمر طوكيو الدولي بالتنمية في أفريقيا/ التيكاد:
36	الخلاصة والتوصيات:
	توصية بشأن آلية الرصد والتقييم
37	منتدى التعاون الصيني الأفريقي
38	الإطار القانوني/المؤسسي
38	إطار السياسية والاستراتيجية
38	الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:

39 الأهمية:
39 النتائج:
39 مستوى تنفيذ الأنشطة:
39 أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي
40 الفعالية والكفاءة:
42 الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -كوريا
42 الإطار القانوني/ المؤسسي
43 إطار السياسة والاستراتيجية
43 الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:
43 الأهمية
43 النتائج:
43 مستوى تنفيذ الأنشطة:
44 أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي:
44 الفعالية والكفاءة
44 القيمة المضافة للشراكة:
44 الخاتمة والتوصيات:
45 الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -تركيا:
45 الإطار القانوني / المؤسسي:
45 إطار السياسة والاستراتيجية
46 الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:
46 الأهمية
46 النتائج:
46 مستوى تنفيذ الأنشطة:
47 الأثر الاجتماعي والاقتصادي التحويلي:
47 الفعالية والكفاءة:
47 القيمة المضافة للشراكة:
47 الخلاصة والتوصيات:
48 الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الولايات المتحدة الأمريكية
48 الجزء جيم: تعزيز الوضع المؤسسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي لدفع التزامات الاتحاد الأفريقي مع الشركاء
48 أولا - التحديات على مستوى الاتحاد الأفريقي في إدارة الشراكات الاستراتيجية
49 إقامة الشراكات وهيكلتها:
50 النهج القائم على رد الفعل لإدارة الشراكات الاستراتيجية:
50 الثغرات في القدرات الفنية والإجرائية والمعرفية على مستوى الاتحاد الأفريقي
50 مسائل التنسيق والاتصال من الجانب الأفريقي
50 1. مفوضية الاتحاد الأفريقي - المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

50	2. الدول الأعضاء الأفريقي والمفوضية.....
51	3. لجنة الممثلين الدائمين – مفوضية الاتحاد الأفريقي.....
51	4. مفوضية الاتحاد الأفريقي -وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد.....
51	5. مفوضية الاتحاد الأفريقي-الشركاء:
52	قسم إدارة وتنسيق الشراكات -الإدارات الفنية:
52	مسائل المساهمات المالية للاتحاد الأفريقي.....
52	نقاط الضعف المؤسسية المتصورة لمفوضية الاتحاد الأفريقي.....
52	تشنتت قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وتكلفة ذلك للمفوضية
53	تحديات قسم إدارة وتنسيق الشراكات الأفريقي
54	أسباب انخفاض مستوى التنفيذ على نطاق الاتحاد الأفريقي
54	أولا. أوجه الضعف في أليات المتابعة، والرصد والتقييم وتقديم التقارير
54	ثانيا. تعزيز القدرة المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لدفع انخراط الاتحاد الأفريقي مع الشركاء.....
57	الخاتمة:

قائمة المختصرات

المعهد الثقافي الأفريقي العربي	AACI
المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات	ACBF
مجموعة دول أفريقيا والكاريفي والمحيط الهادئ	ACP
السلك الدبلوماسي الإفريقي	ADC
البنك الإفريقي للتنمية	AfDB
المنظومة الأفريقية للحكم	AGA
خطة التعجيل بالتنمية الصناعية لأفريقيا	AIDA
رؤية التعدين الأفريقية	AMV
الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران	APRM
القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر	ARC
الاتحاد الإفريقي	AU
مفوضية الاتحاد الأفريقي	AUC
وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد	AUDA-NPCA
الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي	AU-MS
الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وأمريكا الجنوبية	AU-SA
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	BADEA
تعزيز التجارة الأفريقية البنينية	BIAT
البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية	CAADP
صندوق التنمية المشترك بين الصين وأفريقيا	CADF
منظمة المجتمع المدني	CSO
الخطة الأوروبية للاستثمار الخارجي	EIP
الهندسة والمشتريات والبناء	EPC
الاتحاد الأوروبي	EU
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	FDI
منتدى التعاون الصيني الأفريقي	FOCAC
الحوار الرفيع المستوى	HLD
المحكمة الجنائية الدولية	ICC
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT
برنامج التعاون الاقتصادي والفني الهندي	ITEC
صندوق الائتمان للبنية التحتية الأفريقية الأوروبية	ITF
الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي	JAES
مجموعات الخبراء المشتركة	JEGs
المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية	JETRO
الوكالة اليابانية للتعاون الدولي	JICA
المبادرة الكورية للتنمية الأفريقية	KIAD
جامعة الدول العربية	LAS
الرصد والتقييم	M&E

مذكرة التفاهم	MoU
منظمة الوحدة الأفريقية	OAU
المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
النفط والغاز والتعدين	OGM
الغرف الأفريقية للتجارة والصناعة	PACCI
منظمة النساء الأفريقيات	PAWO
البرنامج الأفريقي لتطوير البنية التحتية	PIDA
قسم تنسيق وإدارة الشراكات	PMCD
نظام جمع المعلومات حول إدارة الشراكات	PMIS
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	PPP
لجنة الممثلين الدائمين	PRC
منظمة القطاع الخاص	PSO
المجموعة الاقتصادية الإقليمية	REC
اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف	SCMC
بسيط وقابل للقياس ويمكن تحقيقه وذو صلة ومحدد المدة الزمنية	SMART
المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	SME
المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة	SMI
مجموعة جهات الاتصال للشراكات الاستراتيجية	SPFPG
العلم والتكنولوجيا والابتكار	STI
مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا	TICAD
التعليم الفني والتدريب المهني	TVET
الأمم المتحدة	UN
أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة	UN SDGs
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	UNECA
مكتب المستشار الخاص للأمم المتحدة حول أفريقيا	UNOSAA
منظمة التجارة العالمية	WTO
مبادرة القادة الأفريقيين الشباب	YALI

مقدمة/ خلفية:

1. لاح فجر العصر الجديد للسياسة الأفريقية في الأفق عند إنشاء الاتحاد الأفريقي في 2002. ولم يعن إنشاء الاتحاد الأفريقي التخلي كلياً عن أهداف الهيئة القارية الناجحة التي سبقته والمعروفة بمنظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت في عام 1963.
2. بينما شملت الأهداف الرئيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية السعي الشامل إلى تحرير القارة من الاستعمار ونظام الفصل العنصري نهائياً؛ وتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية؛ تنسيق وتوطيد التعاون من أجل التنمية؛ والحفاظ على سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وتشجيع التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة، يهدف الاتحاد الأفريقي من جهته إلى تعزيز غاية وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية مع قوة دافعة أكبر للتعجيل بعملية التنمية والتكامل القاري، والتعاون مع المجتمع الدولي، عند الضرورة، من أجل الاضطلاع بالدور المنوط به في الاقتصاد العالمي.
3. وكجزء من ولاية الاتحاد الأفريقي، تطلب مسار التنمية والتكامل القاري قيام الهيئة القارية ببناء التآزر مع الأجزاء الأخرى من العالم مع التركيز على المجالات التي تتيح إمكانية الاستفادة المتبادلة القصوى. وفي هذا السياق، شرع الاتحاد الأفريقي فور إنشائه في تعزيز وتنويع تعاونها مع الأجزاء الأخرى من العالم ووضع استراتيجيات لذلك بهدف النهوض بعملية تحقيق أجندة التنمية والتكامل. وقد أفضى هذا المسعى إلى إقامة شراكات مع مختلف الهيئات والمجموعات الدولية والبلدان والقارات.
4. أثارت التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبيرة التي شهدتها أفريقيا في مطلع القرن اهتماماً متجدداً لدى كبار اللاعبين العالميين. إن الاهتمام الذي أبدته أفريقيا القوى الاقتصادية الصاعدة مثل الصين، الهند، البرازيل، تركيا قد يكون حفز اهتماماً متجدداً من القوى العالمية العريقة مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. ولذلك، فالاستراتيجية التي ينبغي اتباعها في التعامل مع شركاء أفريقيا يجب أن تستند على قدر كبير من الاعتماد المتبادل الذي يحقق التكافؤ بين أفريقيا وشركائها. وبالتالي، هناك حاجة إلى طرح الأسئلة التالية:

 - ما الذي يحدد الشراكة الاستراتيجية وكيف نضمن أن الشراكة استراتيجية؟
 - ماذا يريد الشركاء من أفريقيا وماذا تريد أفريقيا من الشركاء؟
 - هل لأفريقيا مورد يحتاج إليه أكثر من شريك واحد؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن لأفريقيا أن تضع استراتيجية أو تدخل في مفاوضات بطريقة تضمن لها أكبر قدر ممكن من المكاسب؟
 - هل هناك مورد يحتاج إليه أفريقيا ويستطيع أن يوفره أكثر من شريك واحد؟ فإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن لأفريقيا أن تتفاوض مع الآخرين للحد من التكاليف؟
 - هل لدى أفريقيا حاجة هي أكبر من أن يغطيها شريك واحد؟ في هذه الحالة، كيف يمكن لأفريقيا أن تقيم مجموعة حول هذه الحاجة؟
 - هل هناك مجالات اهتمام مشترك وخبرة يمكن لأفريقيا أن تقاسمها وتكررها؟
 - كيف يقيم الاتحاد الأفريقي شراكات جديدة؟

5. غير أنه نظراً لغياب مبادئ توجيهية مناسبة ونهج منظم لكيفية إقامة علاقات ملموسة استراتيجية مع الأجزاء الأخرى من العالم فقد أفضى الأمر إلى زيادة عدد طلبات الشراكات من المجتمع الدولي كما أدى

حماس الاتحاد الأفريقي/ المفوضية إلى الزيادة المذكورة في الاتفاقات والمذكرات المفاهيمية من دون دراسة مسبقة. ولم يتم تحديد احتياجات أفريقيا من البداية. علاوة على ذلك، لم يتم فهم مجالات اختصاص الشركاء قبل الدخول في شراكات. وكنتيجة لذلك، كانت هناك أنشطة متداخلة تجسدت في مجالات تعاون مختلطة. وهذا يعني أن أفريقيا تعمل مع شركائها في عدة مجالات من دون تركيز واضح على الأهداف وبالتالي تم تحقيق القليل منها.

6. على أساس النقائص التي تم سردها والحالة غير المنطقية المتوصل إليها، اعتمد المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية الثانية عشرة المنعقدة في أديس أبابا في يناير 2007، المقرر **EX.CL/Dec.397(XII)** الذي طلب من المفوضية، من جملة أمور أخرى، بذل الجهود اللازمة لإعداد شراكات من نوع جديد بغية زيادة الفوائد المتبادلة وتخصيص الموارد الكافية في الميزانية لهذا الغرض. وقد كانت هذه السياسة قائمة على العدد المتزايد للشراكات مع بقية أجزاء العالم والطلبات المستمرة من الشركاء المحتملين لإقامة شراكات جديدة مع الاتحاد الأفريقي.

7. وعليه ومع الشراكات التسع القائمة بالفعل والعدد المتزايد للشراكات قيد البحث وتلك التي سيتم الشروع في إقامتها، اعتمد المجلس التنفيذي خلال دورته العادية التاسعة عشرة المنعقدة في ملابو في يونيو 2011 المقرر **EX.CL/Dec.646(XIX)** بشأن الإصلاحات الهيكلية وطلب إنشاء قسم إدارة وتنسيق الشراكات لدى مكتب رئيس المفوضية. وعقب هذا المقرر، تم إنشاء القسم في 2012

8. عملاً بمقرر المجلس التنفيذي **EX.CL/Dec.397 (XII)**، أجرت المفوضية تقييماً للشراكات الاستراتيجية بدعم فني ومالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مركز الخدمة الإقليمي لأفريقيا. تم تقديم تقرير بعنوان "تقييم الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا" إلى اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف في نوفمبر 2014.

9. استهدف التقييم نهج الاتحاد الأفريقي نحو إقامة وإدارة الشراكات في إطار عملية الإصلاح الجارية، إلى جانب الكيفية التي اتبعتها الاتحاد الأفريقي في الشراكات التسع (9) القائمة التي يطلق عليها "الشراكات الاستراتيجية" والتي أقامتها أفريقيا من خلال منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي وهي:

- الاتحاد الأفريقي-جامعة الدول العربية- أُقيمت في 1977
- الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي- أُقيمت في 2000
- الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية- أُقيمت في 2006
- شراكة الاتحاد الأفريقي-كوريا- أُقيمت في 2006
- الاتحاد الأفريقي-الهند- أُقيمت في 2008
- الاتحاد الأفريقي-تركيا- أُقيمت في 2008
- الحوار الرفيع المستوى
- مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا (التيكاد)- تأسس في 1993
- منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا (الفوكاك)- تأسس في 2000
- الحوار الرفيع المستوى بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة- تأسس في 2013.

10. ونتيجة لذلك، طلب مقرا المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.877(XXVII)) الصادر في يونيو 2015، والمقرر (EX.CL/Dec.899(XXVIII)) الصادر في يناير 2015، و (EX.CL/Dec.942(XXX)) الصادر في يناير 2017، و المقرر (EX.CL/Dec.877(XXXI)) الصادر في يوليو 2017، من لجنة الممثلين الدائمين " إجراء مناقشات معمّقة بشأن كافة جوانب الشراكات الاستراتيجية وضمان أن تسترشد المفاوضات حول القضايا الجوهرية فيما يتعلق بالشراكات بنتائج تقييم الشراكات الاستراتيجية".
11. ومع ذلك، اعترفت اللجنة الفرعية بوجود عدد من القيود الرئيسية المحددة في وثيقة التقييم الأولية والمتمثلة فيما يلي:

(أ) لم تأخذ هذه الوثيقة في الاعتبار آراء المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكالة النيباد والدول الأعضاء، والشركاء حيث أن الخبير الاستشاري لم يتمكن من زيارة تلك الجهات الهامة من أصحاب المصلحة بسبب قيود في الميزانية وضيق الوقت.

(ب) لم يتمكن الخبير الاستشاري من لقاء مزيد من أعضاء اللجنة الفرعية لتوحيد الردود الثرية التي تم تلقيها من رئيس اللجنة الفرعية ورئيس الاتحاد الأفريقي قبل تقديم وثيقة 2014.

(ج) لم تتح معظم بيانات ومعلومات الشراكة التي تم جمعها التمييز بين التعاون القاري / الإقليمي والتعاون الثنائي.

12. وعليه، أخذ في الاعتبار نتائج وثيقة 2014 المشار إليها حول تقييم الشراكات الاستراتيجية، والقيود الرئيسية، شرعت اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف برئاسة مصر، في 29 يونيو 2015، في بحث التقرير المعنون: "تقييم الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا" وقدمت توصيات في تقرير تقييم شامل بعنوان "تقرير اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف عن تقييم الشراكات الاستراتيجية" إلى لجنة الممثلين الدائمين التي قامت ببحثه خلال خلوتها المنعقدة في القاهرة، مصر يومي 13 و14 ديسمبر 2017، وقدمت عدة توصيات محددة على النحو التالي:

- يتعين على لجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون مع المفوضية، تحديث تقرير التقييم مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز في 2017 ورفع تقرير إلى قمة يونيو/ يوليو 2018 حسبما طلبه المجلس التنفيذي من خلال مقرره (EX.CL/Dec.977 (XXXI)) الصادر خلال دورته العادية الحادية والثلاثين المنعقدة من 27 يونيو على 1 يوليو 2017 في أديس أبابا، إثيوبيا. وعند القيام بذلك، يجب التركيز بوضوح على مراجعة الشراكات الاستراتيجية التسع".
- يمكن أن يقترح أعضاء لجنة الممثلين الدائمين و/أو المفوضية شراكات جديدة على أساس المعايير المحددة في تقرير التقييم والمبادئ التوجيهية حسبما هو وارد في الإطار الموجز الذي اعتمده لجنة الممثلين الدائمين. وفي هذا الصدد، شددت لجنة الممثلين الدائمين على الحاجة إلى النظر في كافة الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي بصورة أكثر تماسكا ومركز على تحقيق الأهداف والنتائج. وأقرّ بحاجة الاتحاد الأفريقي إلى أن يكون معتمدا على الذات واستباقيا بدلا من أن يكون قائما على رد الفعل في تعاون مع الشركاء.
- أن تصبح اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف لجنة فرعية جامعة مع بدء النفاذ ابتداءً من تاريخ اعتماد هذا التقرير.
- ترقية قسم إدارة وتنسيق الشراكات ليصبح مديرية وفقا لعملية الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، وتعزيزه من حيث القدرات البشرية والفنية، والمهارات والكفاءات ذات الصلة، التي تشمل بصورة واسعة وظائف إدارة وتنسيق الشراكات وتعبئة الموارد.

- ينبغي إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة على نطاق أوسع (المجموعات الاقتصادية الإقليمية المجتمع المدني، المهجر، القطاع الخاص، إلخ). وأخذ مساهماتهم في الاعتبار مع ضمان التعاون الاستراتيجي مع الشركاء.
- يجب إعداد خطط لتعزيز قدرات قسم الشراكات، قسم الإدارة والتنسيق، مكتب الأمين العام، ومكتب المستشار القانوني، من خلال القنوات المناسبة طبقاً لتوصيات التقييم وعملية الإصلاح المؤسسي.

13. اتفقت لجنة الممثلين الدائمين على أن استراتيجية التعاون مع الشركاء وإعداد أطر التعاون إلى جانب تحديد مجالات التعاون ينبغي أن تكون قائمة على الاحتياجات والمصالح المشتركة لأفريقيا وشركائها. وفي هذا السياق، تقرّر أنه حان الوقت لتقوم أفريقيا أولاً بتحديد احتياجاتها والفجوات المحتملة التي تتطلب دعم الشركاء، وبعد ذلك تحديد الشركاء الذين يملكون الاختصاصات اللازمة لتقديم المساعدة.

14. وفي هذا السياق، بحثت لجنة الممثلين الدائمين تقرير اللجنة الفرعية عن تقييم الشراكات الاستراتيجية التسع من أجل إعداد توصيات لعناية المجلس التنفيذي. وفي إطار العملية، اقترحت لجنة الممثلين الدائمين مجالات للتعاون مع الشركاء وثيقتين بعنوان "إطار الاتحاد الأفريقي للخطوط العريضة للشراكات الاستراتيجية" و"الهيكل القائمة والشراكات الاستراتيجية الأفريقية الرسمية: التطلعات الأفريقية والكفاءات الأساسية للشركاء"

15. تم تصنيف تقرير لجنة الممثلين الدائمين، على النحو المبين أدناه، إلى ثلاث فئات، هي:

- الجزء ألف: التحديات العامة بشأن الشراكات
- الجزء باء: تحليل الشراكات القائمة مع توصيات خاصة
- الجزء جيم: تعزيز الوضع المؤسسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي لدفع التزامات الاتحاد الأفريقي إزاء الشراكات الاستراتيجية

الجزء ألف: التحديات العامة بشأن الشراكات:

16. عند عملية تقييم "الشراكات الاستراتيجية"، حددت لجنة الممثلين الدائمين العديد من التحديات العامة المشتركة لدى إشراك الشركاء، ألا وهي:

- التسميات المناسبة للشراكة؛
- تعريف الشراكة الاستراتيجية؛
- مدة ومكان عقد اجتماعات الشراكة؛
- مشاركة الدول الأعضاء في الاجتماعات التي تنظم في إطار الشراكات الاستراتيجية؛
- ياسة وإطار الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي بشأن الشراكات.

17. أعاققت المناقشات الساخنة المتواصلة بشأن التحديات المذكورة آنفاً داخل أجهزة سياسة الاتحاد الأفريقي ومع الشركاء، إلى حد كبير، قدرة الاتحاد الأفريقي على العمل بشكل كاف، باسم أفريقيا، من أجل تعزيز مصالحها الجماعية مع الشركاء. ومن ثم، يتم النظر في هذه التحديات وأية توصيات متضمنة فيها بهدف تسهيل المشاركة والإدارة الفعالة والكفاءة والموجهة نحو تحقيق النتائج لشراكات الاتحاد الأفريقي.

التسميات المناسبة للشراكات:

18. طلب المجلس التنفيذي من لجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون مع المفوضية، تحديد التسميات المناسبة للشراكات الاستراتيجية نظرا للتباينات الحالية في هذا الخصوص، حيث تستخدم بعض الشراكات مصطلح "أفريقيا"، بينما تستخدم شراكات أخرى مصطلح "الاتحاد الأفريقي" (الفقرة 11 (4) من المقرر (EX.CL/Dec.877(XVIII)).
19. تشمل عضوية الاتحاد الأفريقي حاليا 55 بلدا أفريقيا. وفي هذا الصدد، اعتمد مقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.967(XXXI) الصادر في يوليو 2017 تسمية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كما يلي "شراكة الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي" بدلا من شراكة "أفريقيا-الاتحاد الأوروبي". وعلى أساس المقرر المذكور أعلاه الذي يعيد التأكيد بوضوح على مركزية الاتحاد الأفريقي بصفته الممثل الشرعي لمصالح أفريقيا، من الضروري لغرض الاتساق وطبقا للمقرات ذات الصلة أن تكون تسميات جميع الشراكات كما يلي: "الاتحاد الأفريقي-اسم الشريك" باستثناء منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا (الفوكاك) ومؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا (التيكاد).¹⁶
20. شددت مقررات قمة الاتحاد الأفريقي دائما على ضرورة أن تظل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ملتزمة التزاما صارما بالحفاظ على وحدة أفريقيا ومواصلة التحدث بصوت واحد في المحافل الدولية.

التوصيات:

21. توصي لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:
- أ. استخدام تسمية "الاتحاد الأفريقي" في جميع الشراكات مع الأجزاء الأخرى من العالم.¹⁷
- ب. استخدام تأهيل الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي عندما تعتبر العلاقة مع الشريك استراتيجية. بخلاف ذلك، ينبغي استخدام تأهيل شراكة الاتحاد الأفريقي في حالات أخرى لا تعتبر فيها العلاقة استراتيجية أيضا. وفي كلتا الحالتين، سيتصرف الاتحاد الأفريقي نيابة عن أفريقيا عند تمثيل مصالحها الجماعية مع الشركاء.
- ج. توجيه الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي/شراكات الاتحاد الأفريقي استنادا إلى المبادئ الأساسية التالية:
- يجب أن تركز الشراكة مع مختلف الشركاء على مجالات محددة، بعد إجراء تقييم للإمكانات المحتملة لتعاون الشركاء في مجالات تعاون محددة واستعدادهم للتفاعل بشأن هذه المجالات.
 - ينبغي مواصلة تحديد مجالات التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين مع ما تريده أفريقيا طبقا لتطلعات أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي والخطة العشرية الأولى لتنفيذها (2014-2023).
 - لا ينبغي أن تكون مجالات التعاون غامضة. بل يجب أن تكون مفهومة وقابلة للتنفيذ ومحددة وقائمة على النتائج.
 - ينبغي أن تعكس كافة الوثائق المعدة تحضيراً للشراكات الاستراتيجية مع الشركاء أهداف الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية والميزات النسبية للشركاء وقدرتهم على تقديم الدعم الأفريقي لأهداف

¹⁶ سجلت المملكة المغربية تحفظاً شديداً على الفقرة 19.

¹⁷ سجلت المملكة المغربية تحفظاً شديداً على الفقرة 21 أ و ب.

الاتحاد الأفريقيين والتفكير فيما يمكن أن تقدمه أفريقيا في المقابل فيما يخص مواردها وإمكاناتها الفنية ونفوذها السياسي وغيرها من الميزات النسبية لأفريقيا.

- يجب أن يضمن التحضير لنطاقات الشراكة والتفاوض والتنفيذ الاتساق فيما يخص بانشغالات جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، الأفريقي وأجهزة الاتحاد ووكالات الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من الاتحاد الأفريقي إلى جانب أصحاب المصلحة الأفريقيين ذوي الصلة الآخرين.

- ينبغي أن يسعى الاتحاد الأفريقي إلى إصدار كافة الوثائق المتعلقة بمجالات التعاون المحددة، وتمكين أفريقيا من التحدث بصوت واحد في المفاوضات لمصلحتها مع الشركاء.

- يجب أن يتم إعداد إعلانات جميع المنتديات/ القمم بما يتماشى مع مجالات التعاون المحددة. وينبغي أن تكون سهلة القراءة ودقيقة. وينبغي أن يجيز ممثلو الجانبين الإعلان المعتمد على هذا النحو بغية الحفاظ على صحته.

- ستكون هناك حاجة للتأكد من وضع الأهداف والأنظمة للرصد والتقييم من أجل تمكين التتبع المناسب للنتائج وردود الفعل في الاستراتيجية وصنع القرار؛.

- يجب القيام بكافة الأنشطة في إطار الشراكة بروح تسودها الثقة والمساواة والاحترام المتبادل والشفافية وبناء الثقة والكفاءة والاتساق والميزة النسبية وإضافة القيمة.

تعريف الشراكة الاستراتيجية:

22. توفر أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي المتجذرة في الوحدة الأفريقية والنهضة الأفريقية إطاراً قوياً لمعالجة مظالم الماضي وجعل القرن الواحد والعشرين القرن الأفريقي وتجسد أيضاً الجوهر لتحسين مستوى معيشة الشعوب الأفريقية. وتستوعب مصالح كل دولة من الدول الأعضاء وكذلك القيم القارية التي تحفز التوجه العام لأجندة التنمية والتكامل القاري.

23. في هذا الصدد، يصبح من المهم تدارس طرائق التعامل مع الشركاء بهدف تحديد ما إذا كان الاتحاد يتجه نحو شراكة بحتة متعددة الأطراف، ذات تأثير أكبر على القارة ككل، أم أنه مزيج يتعامل بشكل عام بشأن ما يحدث على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. ويتطلب التوصل إلى هذا التناغم أن تتحدث أفريقيا بصوت واحد. في هذا السياق، تكون مسألة متى توصف الشراكة بأنها شراكة استراتيجية موضع تساؤل. واقترحت عدة معايير لهذا الغرض وتحديداً ما يلي:

أ. يشير عمر الشراكة إلى طول الفترة التي صمدت فيها الشراكة أمام اختبارات وتحديات الزمن والنتائج التي تحققت.

ب. إذا كان الشريك يريد المشاركة مع أفريقيا كقارة، ينبغي أن يكون هناك البعد الإقليمي / القاري علاوة على علاقته الثنائية مع الدول الأعضاء الفردية ويمكن بحث ذلك أيضاً من خلال تحديد حجم الموارد التي يخصصها الشريك للاتحاد الأفريقي من أجل الالتزامات القارية وكمية الموارد المخصصة للأغراض الثنائية. ويعد هذا الأمر مهماً من أجل إحباط أية منافسة محتملة بين فرادى الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي لنفس المجموعة من الموارد.

ج. المدى الذي تذهب إليه الشراكة في مساعدة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ أجندة 2063، سواء في سياق ثنائي أو إقليمي/قاري، ينبغي أن يكون قائماً على النتائج. ويجب أن يكون لها أهداف وغايات محددة، أولاً مع المصلحة الذاتية الأفريقية بما يتماشى مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي،

وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وبرامج ومشاريع الاتحاد الأفريقي الرئيسية. وكلما ارتفع مستوى نتائج أجندة 2063، كلما كانت الشراكة أكثر استراتيجية. وتجدر الإشارة إلى أن إدراج أجندة 2063 ضمن القوانين الوطنية مطلوب لتجنب الانقسام بين الخطط الوطنية والإقليمية. وهذا يستلزم التنفيذ الكامل لخارطة طريق إدراج أجندة 2063 ضمن القوانين الوطنية، على الرغم من أن المسألة تظل قراراً سيادياً لكل دولة عضو، بالنظر إلى أن الأمر متروك لكل دولة عضو أن تقرر وسائل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في أجندة 2063. وبالتالي، في انتظار الإدراج الكامل لأجندة 2063 ضمن القوانين الوطنية، وحيث تتماشى تماماً مع المشاريع الوطنية وفقاً لذلك، سوف يظل العنصر الثنائي في الشراكة مستقلاً عن العنصر المتعدد الأطراف في هذه العلاقة.

- د. يجب أن تكون الشراكة طويلة الأمد بطبيعتها مع القدرة على ضمان النجاح على المدى القصير.
- هـ. يجب أن تُظهر الشراكة احتمالات تحقيق نتائج مفيدة للجانبين من الفوائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتبادلة وكذلك استعداد الشريك لدعم الاتحاد الأفريقي في تنفيذ أجندة 2063؛
- و. ويجب أن تقوم على مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والمساءلة والملكية والكفاءة والاتساق وإضافة القيمة والميزة النسبية؛
- ز. ويجب أن تقوم على أساس الأولويات والنتائج والمخرجات ومؤشرات الأثر المحددة بطريقة محددة وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً مع تحديد واضح للتنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم وآلية الإبلاغ؛

ح. درجة التنسيق بين الشركاء من جهة، ومختلف أجهزة الاتحاد الأفريقي والسفراء الأفريقيين المعتمدين لدى الشريك من جهة أخرى. ومع الأخذ في الاعتبار النطاق المحدود نسبياً من التمثيل الدبلوماسي الأفريقي لدى الشركاء مقارنة بالاتحاد الأفريقي، تجدر الإشارة إلى أن المجلس التنفيذي قرر "أن تأخذ لجنة الممثلين الدائمين زمام المبادرة في تمثيل أفريقيا أمام الشركاء، بينما يجري استطلاع آراء المجموعة الأفريقية المعتمدة لدى الشركاء المعنيين" (الفقرة 17 (4) من المقرر (EX.CL/Dec.899(XXVII) REV.2).

ط. درجة إشراك الاتحاد الأفريقي في إدارة علاقة الشراكة. يتراوح دور الاتحاد الأفريقي، في الوقت الحاضر، بين مجرد مراقب وشريك كامل. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك بعض الالتباس حول من يمثل الاتحاد الأفريقي في العلاقة مع الشريك، ما إذا كانت قيادة الاتحاد الأفريقي أم مفوضية الاتحاد الأفريقي أم كليهما. وفي هذا السياق، لن يكون وجود الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب ممكناً في شراكة استراتيجية. ومن المتوقع أن في الشراكة الاستراتيجية، أن تشارك قيادة الاتحاد الأفريقي (وليس مفوضية الاتحاد الأفريقي أو البلد المضيف) في رئاسة اجتماعات الشراكة.

24. ولذلك، وبناء على المعايير المذكورة أعلاه، يمكن تعريف الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي في شكلها الفريد على النحو التالي:

"شراكة تساهم بصورة ملموسة في تحقيق التنمية والتكامل في القارة الأفريقية من خلال حشد الجهود الجماعية المبنية على أهداف وغايات محددة، ذات طبيعة طويلة الأمد وذات قدرة على تحقيق نجاحات قصيرة الأجل، أولاً مع المصلحة الذاتية الأفريقية في الصميم تماشياً مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والإعلان الرسمي حول الاحتفال بالذكرى الخمسين للاتحاد الأفريقي والتطلع رقم 7 لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، والبرامج والمشاريع الرئيسية للاتحاد الأفريقي".

تستند هذه الشراكة إلى: جاهزية الشركاء وقدرتهم على الانخراط في مجالات تعاون متعددة الأطراف¹⁹ محددة على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمساواة والملكية والكفاءة والاتساق وإضافة القيمة والميزة النسبية ومن ثم مع احتمالات موسعة لتحقيق نتائج مفيدة للجانبين من الفوائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة، مبنية على أولويات محددة ونتائج ومخرجات ومؤشرات تأثير محددة بطريقة محددة وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنياً " مع تحديد ومتابعة ومراقبة وتقييم وآلية إبلاغ محددة بوضوح".

25. ستساعد المعايير المذكورة آنفاً في تقييم ما إذا كانت الشراكات المختلفة مؤهلة لتكون استراتيجية أم لا. وبالتالي، إذا كانت الشراكة مؤهلة لتكون استراتيجية، فإن هذا يستتبع أنها تستحق رؤية واضحة لكل من الشريك والاتحاد الأفريقي. بالتالي:

- أ. ينبغي لرئيس الاتحاد الأفريقي أن يشارك في رئاسة الاجتماع مع الشريك، بغض النظر عن حق ممثل البلد المضيف - إذا كان أفريقياً - في إلقاء خطاب ترحيبي أثناء الجلسة الافتتاحية والجلوس في الجلسة مع الفريق مع الرئيس المشارك في شكل مماثل لما هو المعمول به خلال مختلف قمم الاتحاد الأفريقي؛
- ب. النظر في إمكانية الاجتماع بالشركاء الإستراتيجيين خلال مؤتمرات قمة الاتحاد الإفريقي التي تعقد في يناير لمعالجة علاقة الشراكة وفقاً للطرائق المتفق عليها بين الشريكين، نظراً لأن الاتحاد الأفريقي يعد منصة جيدة لتمثيل المصالح الجماعية لأفريقيا، وبالتالي في دفع المسار ومقاصد القارة الأفريقية.

التوصيات:

توصي لجنة الممثلين الدائمين باعتماد المعايير المذكورة وتعريف الشراكات الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي.

دورة اجتماعات الشراكة ومكان عقدها

تواتر ومدة الاجتماعات:

26. لوحظ أنه تم عقد العديد من اجتماعات ومؤتمرات قمة الشراكة بينما لم يختتم الاستعراض الشامل لمختلف علاقات الشراكات وفقاً لما طلبته القمة. وشكل هذا الموقف تحدياً إضافياً نظراً لأن التحضير لهذه الاجتماعات أعاق استكمال المراجعة الشاملة المتوخاة. وفي الواقع، طلبت بعض الدول الأعضاء وفقاً مؤقتاً لاجتماعات الشراكة إلى حين الانتهاء من الاستعراض الشامل، كي يستند التفاعل مع الشركاء إلى توجيهات واضحة من القمة. وعارض آخرون هذا الموقف، على أساس ضرورة احترام الالتزامات الحالية في هذا الخصوص.

27. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن معظم الشراكات مدة دورتها ثلاث سنوات في حين تكون مدة دورة شراكات أخرى خمس سنوات. وفي هذا الصدد، ركزت اللجنة الفرعية على ضرورة تبسيط عملية تحديد مواعيد اجتماعات الشراكة بهدف ضمان الاتساق والسماح بإجراء العمليات التحضيرية الكافية لجميع اجتماعات الشراكة، مع الحفاظ على مستوى كاف من الحضور من قبل رؤساء الدول والحكومات.

28. في هذا الصدد، فإن المجلس التنفيذي، في مقرره رقم (EX.CL/Dec.899(XXVIII):

أ. حث الشركاء أو البلدان المضيفة المحددة على التأكد من عقد اجتماعات القمة الأخرى للشراكة "كبار المسؤولين والاجتماعات الوزارية) في نفس المكان وقبل انعقاد قمم الشراكة مباشرة؛

ب. وافق على دورة مدتها خمس (5) سنوات، حيث ينظم اجتماعان (2) للشراكة سنوياً اعتباراً من 2017 لجميع الشراكات الاستراتيجية، ودعوة المفوضية إلى اعتماد تنفيذها التدريجي مع الأخذ

¹⁹ التطلع رقم 7 لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي "أفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي ومتحد وذو نفوذ.

بعين الاعتبار الحاجة إلى إعادة جدولة اجتماعات الشراكة المعتمدة سابقاً وفقاً لذلك، بما في ذلك على مستوى القمة، وبالتشاور مع الشركاء المعنيين والبلدان المضيفة.

29. تشير المشاورات مع الشركاء إلى إمكانية بحث تطبيق دورة مدتها خمس سنوات على جميع الشراكات اعتباراً من عام 2017، مع استثناء مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا/التيكاد/ حيث يمكن أن تطبق هذه الدورة اعتباراً من 2019 نتيجة للالتزام السابق من اليابان بعقد القمة لأول مرة في أفريقيا (كينيا) مقابل خفض فترات انعقاد القمم من دورتها الأصلية ومدتها خمس (5) سنوات إلى دورتها الحالية ومدتها ثلاث (3) سنوات. ويتطلب الرجوع إلى عقد الدورة لمدة خمس (5) سنوات الاتفاق بشأن مكان القمم واجتماعاتها التحضيرية، على نحو يضمن وضوح الرؤية المحلية الكافية لكلا الشريكين. وتجدر الإشارة إلى أن أي تعديل في دورات الشراكة يتطلب المصادقة عليه من قبل الشركاء في أول قمة مقبلة للشراكة تعقد بينهما على التوالي.

30. بعد الانتهاء من تقييم الشراكات الفردية والموافقة عليها، قد يقرر المجلس التنفيذي دورة مختلفة لشراكات محددة، بناء على تكرار المقررات الاستراتيجية التي يتعين اتخاذها.

31. في حالة ما إذا كان الانتشار المستمر للشراكات الاستراتيجية يتجاوز قدرات الاتحاد الأفريقي على إدارة كل منها بشكل مستقل ضمن الدورة المعتمدة لمدة 5 سنوات (قمتان للشراكة سنوياً، يبلغ مجموعها 10 شراكات استراتيجية على مدى خمس سنوات)، ستكون هناك إلى طرائق جديدة لتعزيز الإدارة الفعالة والكفاءة لهذه الشراكات. تمشياً مع مقرر المؤتمر رقم 635 بشأن إصلاح الاتحاد الأفريقي، يتعين على الاتحاد الأفريقي تعزيز فعالية قمم الشراكة. ولذلك، لن تعقد القمم إلا في الحالات التي يتم فيها مناقشة القضايا ذات الطبيعة الاستراتيجية واتخاذ قرار بشأنها. ووفقاً لذلك، ربما تكون هناك حاجة إلى تعديل الطرائق المعمول بها، من إدارة شراكة واحدة إلى إدارة شراكة جماعية، يمكن بموجبها أن تكون قمة شراكة سنوية بمشاركة جميع الشركاء الاستراتيجيين بديلاً عن اجتماعات شراكة لبلد واحد مع قارة بحيث تتحول إلى اجتماعات قمة قارية.

التوصيات:

32. توصي لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:

أ. مواصلة التطبيق التدريجي لمقرر المجلس التنفيذي (XXVII) Ex.Cl/Dec.899 بشأن للدورة المعتمدة سابقاً ومدتها خمس سنوات على جميع الشراكات،.

ب. بحث تنويع الطرائق المعمول بها لجدولة اجتماعات الشراكات، تتضمن الأمثلة على الطرائق البديلة ما يلي:

- إدارة الشراكات بشكل جماعي، إن أمكن حيث يتم جمع مجموعات الشركاء في اجتماعات جماعية²³. ويمكن تطبيق ذلك عندما تكون نطاقات الشراكة مكتملة أو تناقش قضايا ذات اهتمام مشترك؛
- دعوة الشريك لإحاطة قمة الاتحاد الأفريقي بدلاً من عقد قمة منفصلة. وهذا مسموح به وفقاً لمقرر المؤتمر 635، وسوف يكون قابلاً للتطبيق عندما تكون الشراكات في بلد واحد، وحيث تكون الاجتماعات داخل أفريقيا؛

²³ سجلت المملكة المغربية تحفظاً شديداً على هذه التوصية.

■ تفويض بعض الشراكات إلى المفوضية لإدارتها من خلال الحوارات الإستراتيجية، مثل حالة الولايات المتحدة، حيث تكون القضايا التي سيتم مناقشتها ذات طبيعة تنفيذية، ولا تخلق التزامات إضافية على الدول الأعضاء، ولا تتطلب اهتمامًا من رؤساء الدول.

أماكن الانعقاد:

33. "يحث المجلس التنفيذي الشركاء أو البلدان المضيفة المحددة على ضمان عقد اجتماعات القمة الأخرى للشراكة" (كبار المسؤولين والاجتماعات الوزارية) في نفس المكان وقبل انعقاد قمم الشراكة مباشرة" (الفقرة 19 من المقرر رقم EX.CL/Dec.899 (28) REV.2)

34. مع ذلك، ونظرا للحاجة إلى تمديد دورة اجتماعات الشراكة من دورة مدتها ثلاث سنوات إلى دورة مدتها خمس سنوات، فإنه يجدر بحث طريقة تخصيص أماكن عقد الاجتماعات، بحيث أنه عندما تعقد قمم الشراكة في منطقة أحد الشركاء، تعقد الاجتماعات التحضيرية لتلك الشراكة في المنطقة المضيفة ومنطقة الطرف الآخر، من أجل تعزيز الملكية والتوعية اللازمة.

التوصية:

35. توصي لجنة الممثلين الدائمين أنه بالنسبة لأفريقيا، على وجه الخصوص، سيتم تحديد أماكن الانعقاد بناء على اعتبارات إقليمية، وحيثما يتعذر استضافة الاجتماعات في منطقة أو بلد معين، يستضيف مقر الاتحاد الأفريقي تلك الاجتماعات.

مشاركة جميع الدول الأعضاء في الاجتماعات التي تنظم في إطار الشراكات الاستراتيجية

36. يطلب المجلس التنفيذي من لجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون مع المفوضية، أن تنفذ وتمتثل للفقرة 10 من المقرر EX.CL/Dec.877(XXVII) الصادر في يونيو 2015، والمقرر EX/CL/Dec.899(XXVIII) الصادر في يناير 2016، والمقرر EX.CL/Dec.942(XXX) الصادر في يناير 2017، والمقرر EX/CL/Dec.986 (XXXII) الصادر في يناير 2018 حيث أنّ هذه المقررات تؤكد مجدداً حق جميع الدول الأعضاء، دون تمييز، في المشاركة في جميع الاجتماعات والأنشطة والفعاليات التي تنظم في إطار الشراكات التي يشكل الاتحاد الأفريقي جزءاً منها". غير أن نطاق وطبيعة المشاركة في اجتماعات الشراكة غالباً ما تكون موضع تساؤل.

37. قرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في قمته المنعقدة في بانجول، جامبيا في 2016، اعتماد صيغة للمشاركة في مؤتمرات الشراكة، والتي أصبحت تعرف فيما بعد باسم "صيغة بانجول" وتتمثل الممارسة في تطبيق هذه الصيغة في أنه بالنسبة لمؤتمرات الشراكة التي عقدت بين أفريقيا وبلد واحد شريك، فقد تم تمثيل أفريقيا من قبل رؤساءها الحاليين والمتهية فتراتهم، ورئيس المفوضية، ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ورئيس لجنة التنفيذ للنيباد، والأعضاء المؤسسين الخمسة للنيباد. وفي اجتماعات الشراكات بين قارة وقارة، شاركت جميع الدول الأعضاء.

38. وفي وقت لاحق من عام 2015، أكد المجلس التنفيذي من جديد حق جميع الدول الأعضاء دون أي تمييز في المشاركة في جميع الاجتماعات والأنشطة والفعاليات التي تنظم في إطار الشراكات التي يشارك الاتحاد الأفريقي فيها. وهذا المقرر لم يُلغ أو يبطل صيغة بانجول التي ما زالت تمارس للشراكات مع دول بشكل أحادي.

39. مع التأكيد على أهمية المشاركة الفعالة لأفريقيا في مؤتمرات القمة، ينص مقرر المؤتمر Dec.635(XXVIII) في يناير 2017، على ما يلي: "يتم استعراض القمم التي تعقدها الأطراف الخارجية بهدف توفير إطار عمل فعال لشراكات الاتحاد الأفريقي. وستمثل أفريقيا للجنة الثلاثية، أي الرئيس

الحالي للاتحاد الأفريقي الحاليين والمنتهي ولايته والقادم، ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك رئيس النيباد.

40. أصدر المجلس التنفيذي، كمسألة عملية، مقررا فرديا لكل قمة شراكة، يؤكد تاريخها ومكان انعقادها وعنوانها وموضوعها، فضلا عن تأكيد صيغة المشاركة. في بعض الحالات، وجد المجلس التنفيذي فائدة لتكييف صيغة المشاركة من أجل تعظيم الاستفادة من الشراكة ونتائج القمة دون المساس بالمبادئ الأساسية للشمولية والحقوق المتساوية لجميع الدول، والفعالية وتحدث أفريقيا بصوت واحد كقارة موحدة ومتكاملة.

اعتماد إطار السياسة والاستراتيجية للاتحاد الأفريقي بشأن الشراكات:

41. حددت أجندة 2063 التوجه الاستراتيجية الذي ستعتمده أفريقيا لتحقيق تنميتها وأجندتها للتكامل ومواءمة مشاركتها الإستراتيجية مع الشركاء بصورة مباشرة على نحو أكبر.

42. وضعت اللجنة الفرعية إطار مخطط مع محتوى فني يسلط الضوء على الكفاءات والمزايا النسبية والتنافسية الرئيسية للشركاء فضلا عن الاحتياجات والثغرات في القارة الأفريقية. سوف يوجه إطار المخطط للاتحاد الأفريقي في التعامل مع الشركاء الاستراتيجيين وتقديم التوجيه من الناحية العملية بشأن الخطوط الأساسية والنهج التي تدعم تحديد مجالات التعاون ووضع وثائق العمل للشراكات التي يشارك فيها الاتحاد الأفريقي، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تريد أفريقيا تحقيقه وفقا للأولويات المنصوص عليها في خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063. وضعت اللجنة الفرعية أيضا مصفوفة تحدد المجالات التي يمكن للاتحاد أن يركز الاهتمام عليها فيما يتعلق بالمجالات التي يمتلك فيها الشركاء الكفاءات الأساسية. وأرقت هاتان الوثيقتان المشار إليهما أعلاه كملحق 1 وملحق 2. ولا تزال هناك وثيقة ثالثة ينبغي للجنة الفرعية مراجعتها قبل التوصية باعتمادها، وهي "إطار إستراتيجية الشراكة" التي أعدها الخبراء الاستشاريون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية.

43. لذلك، تم وضع هذه الوثائق لضمان أن تكون المقترحات المطروحة للمناقشة والتفاوض مع شركاء الاتحاد الأفريقي ذات منحى ذاتي، وقائمة على الطلب ومركزة على أجندة التنمية والتكامل في أفريقيا، على نحو ما وردت في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063. ومن شأن النهج الجديد أن يتيح فهم مجالات التعاون مع الشركاء، وضمان ملكية مجالات التعاون المتفق عليها وتحفيز الثقة أثناء عملية التفاوض والتنفيذ. وفي حين يتم تطبيق مزايا المبادئ التوجيهية المقترحة، سيكون من المهم ضمان أن تكون مجالات التعاون المتفق عليها محددة في نطاقها للتمكين من تحقيق النتائج وتحقيق تأثيرات قابلة للقياس.

44. عند تحديد مجالات الكفاءات الأساسية والمزايا النسبية والتنافسية للشركاء، ستستمر اللجنة الفرعية، بالتعاون مع المفوضية، في إشراك الشركاء الحاليين والاتفاق على المجالات المحدودة في نطاقها وتوجيهها إلى حيث يمكن الحصول على مزايا قصوى بناء على قدرات معينة. وسيتم أيضا توسيع نطاق هذه الجهود لتشمل الشركاء المحتملين. وستوفر الملاحق الثلاثة المبادئ التوجيهية اللازمة لبدء وصياغة الشراكات الاستراتيجية والتفاوض بشأنها، وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لتخصص تلك الشراكة، استنادا إلى الميزة النسبية للشركاء وقدراتهم الاقتصادية والمالية، والطبيعة الهادفة لما يمكن أن يسهم بها الشريك في أفريقيا. ومما لا شك فيه أن ذلك من شأنه أن يساعد على التغلب على الممارسة التي تبذل فيها محاولات لتغطية نفس القائمة الطويلة من مجالات التعاون مع كل شريك.

التوصيات:

45. توصي لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:

- أ) مواصلة إشراك الشركاء وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في المصفوفة بشأن مجالات التعاون المشار إليها أعلاه، بغية التحقق من مجالات الاختصاصات المحددة لعلاقة الشراكة.
- ب) وضع إطار للسياسات والاستراتيجية بشأن الشراكات تمشيا مع وثيقة الإطار التمهيدي لكي تبحثها أجهزة صنع السياسة في قمة فبراير 2020؛
- ج) ضمان مواءمة الميزانية البرنامجية للاتحاد الأفريقي التي يشارك الشركاء في تمويلها، وفقا للمجالات ذات الأولوية المحددة في خطة التنفيذ العشرية الأولى.

الجزء باء: دراسات الحالة وتحليل الشراكات المحددة مع التوصيات ذات الصلة:

46. استعرضت لجنة الممثلين الدائمين الشراكات المحددة وقامت بمواءمة النتائج مع عمل الخبراء الاستشاريين على النحو التالي:

الشراكة بين الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي:

التقييم والنتائج:

الإطار القانوني/ المؤسسي

47. أطلقت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي- الاتحاد الأوروبي خلال قمة أفريقيا-الاتحاد الأوروبي الأولى المنعقدة في القاهرة في 2000. غير أن الشراكة الاستراتيجية أصبحت منسقة ولم يتم تفعيلها بصورة كاملة إلا بعد قمة أفريقيا-الاتحاد الأوروبي الثانية المنعقدة في لشبونة في ديسمبر 2007 مع التركيز على الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي. وشملت القمم اللاحقة القمة الثالثة بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي في طرابلس، ليبيا في نوفمبر 2010 و القمة الرابعة بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي في بروكسل في أبريل 2014 والقمة الخامسة بين الاتحاد الأفريقي – الاتحاد الأوروبي المنعقدة في أبيدجان، كوت ديفوار في 2017.

48. تعتبر الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي إطار التعاون العام الذي يحكم الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. غير أنه من وجهة نظر برنامجية، تم الاتفاق على أربع خطط عمل متتالية لينفذها الطرفان في إطار الاستراتيجية المشتركة. وينبغي تحسين الإطار المؤسسي بين الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي بشكل ملموس. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحسين آلية متابعة الشراكة. ومن الضروري تعزيز تنسيق الاجتماعات والأحداث الأخرى والتحضير لها بصورة ملموسة.

49. تنتهي الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي – الاتحاد الأوروبي في عام 2020، بالتزامن مع انتهاء اتفاق شراكة كوتونو. أجاز مقرر المجلس التنفيذي مشروع الموقف الأفريقي الموحد الذي يحدد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم اتفاق ما بعد كوتونو، وهي:

- أفريقيا موحدة ومترابطة، تتحدث بصوت واحد.
- إطار واحد للتعاون من اتحاد إلى اتحاد / قارة إلى قارة، بشكل مستقل عن إطار مجموعة البلدان الأفريقية والكاربيبي والمحيط الهادي والاتحاد الأوروبي؛
- الحفاظ على الاتفاقات المبرمة بين الدول والأقاليم والاتحاد الأوروبي وتعزيزها، وتوسيع نطاقها ليشمل جميع الدول الأخرى في القارة.

50. حتى عام ٢٠٢٠، سيكون الإعلان وخطط العمل ذات الأولوية المنبثقة عن القمة الخامسة بين الاتحاد الأفريقي – الاتحاد الأوروبي بمثابة الإطار للتعاون الإنمائي. وتشمل تلك المشاريع القارية والإقليمية الفرعية، بالإضافة إلى المشاريع الثنائية التي تساهم في أجندة 2063.

إطار السياسة والاستراتيجية:

51. من منظور السياسة، يملك الاتحاد الأوروبي أدوات سياسة استراتيجية خاصة بالشراكات تحكم شراكاتها مع أفريقيا. ومن منظور استراتيجي، تعتمد هذه الشراكة على شراكات الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

الأمر الذي وضع القارة والاتحاد الأفريقي في البداية في موقف ضعيف، لا سيما خلال مرحلة المفاوضات، وتحديد الأولويات وخطط العمل إلى جانب الإدارة الفعالة والكفاءة للشراكات الاستراتيجية من أجل التوصل إلى نتائج. بعد اعتماد أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة التنفيذ العشرية الأولى الخاصة بها ابتداءً من 2013، حدد مؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات اتجاهها الاستراتيجية نحو تحقيق تنميتها وتكاملها الإقليمي. وعليه، فقد قرر المؤتمر، أن يتم صياغة الشراكة مآناً فصاعداً بائشراكة بين الاتحاد الأفريقي – الاتحاد الأوروبي، وفي سياق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، سيتم إعداد استراتيجية جماعية محددة الشريك لإدارة الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا مع الاتحاد الأوروبي.

الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:

52. تمتاز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي بالعمق والنضج من حيث الآليات المؤسسية وآليات الحكم والإدارة والمتابعة؛ تركز الشراكة على نتائج ومؤشرات أثر ملموسة ومتكاملة المواصفات وتستند إليها. ويحتاج إطار الرصد والتقييم إلى التحسين نظراً لما يلي: 1/ لا يزال هناك خط رفيع بين العلاقة المتعددة الأطراف والثنائية عندما يتعلق الأمر بالبرامج والمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني؛ 2/ لا تزال هناك سوء فهم بين الطرفين لمعنى الشراكة الاستراتيجية؛ 3/ لم يتم بعد التركيز على آليات الإبلاغ والتنسيق بين مختلف الأزواج (الاتحاد الأفريقي-الشريك، الاتحاد الأفريقي-المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الاتحاد الأفريقي-الدول الأعضاء، الاتحاد الأفريقي-وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد) ومناقشتها والاتفاق بشأنها بعبارات واضحة.

الأهمية:

53. لا شك أنّ الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي تكتسي أهمية من حيث نطاقها (البنية التحتية، التنمية الاجتماعية، السلم والأمن) لكن هناك مجال لتحسينها لتدر فوائد تحويلية ملموسة أكثر في عدة مجالات بما فيها التصنيع ونقل/ امتلاك التكنولوجيا على سبيل المثال لا الحصر، نظراً للإمكانيات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في تلك المجالات. علاوة على ذلك، يبدو أن الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي مختلفة وفي نفس الوقت لا تتوافق مع الأجندة الأفريقية (التدخلات التي ساندها الاتحاد الأوروبي في ليبيا، محاكمة المحكمة الجنائية الدولية لرؤساء الدول أثناء شغلهم لمناصبه، إلخ). ومع ذلك، فإن الشراكة بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي هي الشراكة التي حققت أجندة تنمية أكثر توازناً نسبياً وكان لها تأثير وذلك في مجالات التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة والشاملة على الصعيد الثنائي، لكن ليس على صعيد الحكم السياسي والاستقرار الإقليمي، على الصعيد القاري.

النتائج

54. يجدر التشديد على أنه، رغم الطبيعة الشاملة للشراكة بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي، فإنها أكثر ميلاً للحوار السياسي والسلم والأمن من التعاون الاقتصادي العميق (التجارة، الاستثمار والتصنيع) الذي تدعو إليه أفريقيا. على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا، وأنه قد قدم للاتحاد الأفريقي وإلى الدول الأعضاء فيه أكثر من 50% من المساعدة الإنمائية الخارجية القادمة إلى أفريقيا، فلا يزال هناك مجال للتحسين في برامج المساعدة الفنية في مجالات تنمية القطاع الخاص والتصنيع ونقل/ امتلاك التكنولوجيا / على الصعيدين الإقليمي والقاري.

مستوى تنفيذ الأنشطة

55. فيما يخص هذه الشراكة، فإن تنفيذ الأنشطة المخطط لها يسير على الطريق الصحيح، والتنفيذ جيد في مجال الحكم السياسي والاستقرار الإقليمي إلى جانب تنمية القطاع الخاص. وينبغي بذل المزيد من الجهود في البنية التحتية الاقتصادية والتصنيع. أفريقيا في الماضي، كان ينظر إلى الاتحاد الأوروبي للتأكيد أكثر على الجوانب السياسية للشراكة، بما في ذلك الحوار السياسي، غير أنه إلى انب الحوار، تحتاج أفريقيا إلى شراكة اقتصادية أعمق. تناولت قمة الاتحاد الأوروبي - الاتحاد الأوروبي (أبيدجان 2017) تلك الاختلالات من خلال (1) التأكيد على أهمية الأجندة الأفريقية في الحوار السياسي، على سبيل المثال، عن طريق دعم مصالح أفريقيا بشكل صريح في الأمم المتحدة وكذلك حاجة الاتحاد الأفريقي إلى الاستدامة المالية؛ (2) إطلاق خطة الاستثمار الخارجي الأوروبية، التي تسعى إلى تعبئة الاستثمارات وخلق فرص العمل.

آثار التحول الاجتماعي والاقتصادي

56. تعد الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا-الاتحاد الأوروبي إطار التعاون الذي يحكم الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. غير أنه من وجهة النظر البرنامجية، تم الاتفاق على أربع خطط عمل متتالية لتنفيذها من الطرفين في إطار الاستراتيجية المشتركة. ومن خلال تنفيذ الاستراتيجية وخطط العمل، دعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ بعض ابرامج الاتحاد الأفريقي الرئيسية مثل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا والمنظومة الأفريقية للحكم، وقدم الدعم إلى المؤسسات الأفريقية مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى الرغم من أن اتفاق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي قد حقق نتائج هامة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي ونوعا ما على المستوى الثنائي، فإن الشراكة الاستراتيجية لم تحدث أثرا هاما في مجال التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا.

الفعالية والكفاءة

57. حققت الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي مستوى فعالية ثابت نوعا ما.

إضافة القيمة للشراكة الاستراتيجية

58. أضافت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص قيمة خاصة في مجالات التكامل الإقليمي (من خلال دعمها المؤسسي المخصص للمفوضية)، السلم والأمن (من خلال مختلف آليات الدعم للاتحاد الأفريقي، من خلال المرفق الأفريقي للسلم)، والحكم السياسي (من خلال دعمها للعمليات الانتخابية الشفافة عبر القارة). تعتبر القيمة المضافة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية هامشيا جدا إن لم يكن ضعيفا في هذا الإطار.

المسائل الخلافية ومواطن الضعف:

59. تم تحديد عدد من مواطن الضعف (على سبيل المثال مجموعات الخبراء المشتركة) وهناك حاجة إلى تدابير تصحيحية فورية لتحسين أداء التنفيذ. وتشمل المجالات التي تدعو للقلق: الفهم المشترك لطبيعة الشراكة، وتحديات التنفيذ (الهيكل المؤسسي وغياب الإطار الشامل للنتائج)، وإشراك أصحاب المصلحة؛ وآليات التمويل؛ التنسيق وآليات الإبلاغ والرصد والتقييم، وتنمية القطاع الخاص/ والمؤسسات لصغيرة والمتوسطة.

60. إنَّ الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي لا تعمل كل إمكاناتها. ولا تزال تبدو كعلاقة المانح والمتلقي. ويعتبر نموذج التمويل الحالي للشراكة غير مستدام والتمويل المشترك من الجانب الأفريقي ضعيف جدا. تعتبر الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي متقيدة إلى حد كبير بالمعايير وقائمة على الإجراءات؛ كما كان توقيت الدفع إشكاليا. وينقص الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي نظام شامل وفعال لإدارة الشراكة، لا سيما آلية الرصد والتقييم المناسبة.

الخلاصة:

61. في ختام تناول هذه الشراكة، تجدر الإشارة إلى أنه، من خلال التخطيط الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي، قدم الاتحاد الأوروبي الدعم لبناء قدرات مؤسسات الاتحاد لا سيما المفوضية وساعد في عملية الإصلاح المؤسسي. وقد مكّن هذا الدعم المفوضية من الاضطلاع بدورها بصورة فعالة كقوة محرّكة لعملية التكامل الأفريقي وتسهيل تعميق الشراكة بين أفريقيا وأوروبا. جدير بالذكر أنه طيلة فترة الشراكة المشتركة بين الأفريقي-الاتحاد الأوروبي قد دعم الاتحاد الأوروبي حوالي 40 % من الميزانية البرنامجية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عمليات دعم السلام. هذه النسبة تتناقص الآن بفضل مبادرة تمويل الاتحاد.

62. قدم الاتحاد الأوروبي أيضا الدعم الفني والمالي لتنفيذ عدد من مشاريع الدعم المؤسسي الرفيعة المواصفات، ساهمت بشكل كبير في تحسين نظم الإدارة المالية والمشتريات وإدارة الموارد البشرية للمفوضية. كما دعم الاتحاد الأوروبي من خلال سلسلة من التسهيلات البرامج الرئيسية للاتحاد الأفريقي مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وخطة التنمية الصناعية لأفريقيا والمنظومة الأفريقية للحكم. وكجزء من هذا الدعم، يوجد لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي حاليًا 50 موظفًا على عقود قصيرة الأجل يتم دفع مرتباتهم بموجب برنامج دعم الاتحاد الأفريقي، وهذا انخفاض من 70 موظفًا قبل سنتين. وهو ما يتوافق مع انخفاض معدل تمويل الاتحاد الأوروبي في ميزانية الاتحاد الأفريقي الذي تراجع من أكثر من 50% إلى 35%.

63. دعم الاتحاد الأوروبي أيضا برنامج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛ والمرفق الأفريقي للسلام؛ وبرنامج إراسموس للتعليم والتدريب والصندوق الائتماني للبنية التحتية لأفريقيا-الاتحاد الأوروبي وخطة الاستثمار الخارجي الأوروبي إلى جانب مرفق الجوار للاستثمار.

64. نظرا لكون هذه الشراكة قد أثبتت مستوى ما من الاتساق في المجالات: القانونية، ومجال السياسة، والمجال المؤسسي، والحكم والإدارة، وأطر مستويات إضافة القيمة، وعلى الرغم من المسائل الخلافية والنقائص المثبتة فيما يخص مستويات الأهمية والتنفيذ، يُوصى بمواصلة هذه الشراكة وليس هناك حاجة إلى التوصيات.

التوصيات

65. إعادة هيكلة الشراكة وفق شروط محددة وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنيا بغية مواءمتها مع أولويات الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية كما هو متضمن في مختلف خطة العمل المتوسطة الأمد للاتحاد الأفريقي، وأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وسياسة الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي/ أفريقيا وإطارها الاستراتيجي (الذي سيتم اعتماده). وستكون نقطة الانطلاق هي ضمان أن تكون المشاريع ذات الأولوية المنبثقة عن قمة الاتحاد الأوروبي - الاتحاد الأوروبي (أبيدجان 2017) منظمة وفق شروط شروط محددة وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحددة زمنيا، وأن تنفيذ تلك المشاريع يحقق الأهداف المخطط لها.

66. وفي هذه الحالة، هناك حاجة إلى تعميق الفوائد التحولية للشراكة من خلال تعزيز التعاون في المجالات الأربعة ذات الأولوية كما هو مبين على النحو المبين في الوثيقة الختامية لإعلان قمة أبيدجان لعام 2017،

وهو: الاستثمار في الشعوب - التعليم والعلم والتكنولوجيا وتنمية المهارات وتقوية القدرة على الصمود والسلام والأمن والحوكمة؛ والهجرة والتنقل وتعبئة الاستثمارات للتحويل للهيكلي الأفريقي المستدام.

67. عند رفع مستوى الشراكة الاستراتيجية، ينبغي إيلاء أهمية خاصة لتعزيز العنصر الاجتماعي للشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الاتحاد الأوروبي الذي سيشمل عددا من مجالات التنمية الاجتماعية مثل: أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، التعليم، الأنظمة الصحية، شبكة السلامة الاجتماعية والمجالات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ.. وسيعالج مثل هذا العنصر أيضا المسائل المرتبطة بالعمالة بصوف الشباب والنساء التي يجب أن تُمنح أعلى مستوى من الأولوية نظرا لما لها من إمكانات.

الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - وأمريكا الجنوبية

التقييم والنتائج

الإطار القانوني/ المؤسسي:

68. أطلقت هذه الشراكة من خلال التزام رئيس نيجيريا السابق، السيد أوباسانجو ورئيس جنوب أفريقيا السابق، السيد ثابو امبيكي من الجانب الأفريقي، ورئيس البرازيل السابق، السيد لولا داسيلفا ورئيس فنزويلا السابق، السيد هيغو شافيز، من جانب أمريكا الجنوبية (في غياب أي مقرر رسمي). ويتولى مهمة المنسق الحالي للمنتدى كل من نيجيريا والبرازيل، فيما يتولى البلد المضيف لقمة الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية مهام الأمانة المختصة. وعُقدت القمة الأولى بين الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية في أبوجا، نيجيريا في نوفمبر 2006. وقد انعقدت آخرها في مالابو في 2013. وتشمل التحديات التي تواجهها الشراكة الحاجة على التمييز بين عمليات الالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف لأفريقيا مع الشريك الجنوب أمريكيين وغياب الآليات المؤسسية والتنظيمية وآليات المتابعة إلى جانب غياب الالتزام السياسي والمالي.

إطار السياسة والاستراتيجية:

69. لم يعتمد جانب أمريكا الجنوبية والجانب الأفريقي بعد استراتيجية جماعية محددة الشريك لإدارة هذه الشراكة. وتؤثر هذه النقائص أيضا بشكل سلبي على تقدم ونجاح الشراكة.

وضع الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:

70. تعتبر الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية شراكة جديدة نسبيا ليست قائمة بعد على أساس التزامات مؤسسية وسياسية قوية. فبعد مضي اثنتي عشرة سنة على إنشائه في نوفمبر 2006، لم يتم تحقيق الكثير؛ وحاليا، هناك مساع لوضع الآليات الضرورية التي من شأنها ضمان التنفيذ الفعال لآلية الحوكمة/ الإدارة والمشاريع المتفق عليها.

الجدوى:

71. تستلزم الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية المزيد من المفاوضات وهيكل العمل حيث أن خطط عمل الشراكة محددة بشكل ضعيف ولا تتضمن أية فوائد تحويلية للقارة الأفريقية، كما أن معدل التنفيذ منخفض وآليات التنفيذ والمتابعة ضعيفة نسبيا.

النتائج:

72. لم تحقق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية إلا نتائج هامشية إن لم تكن منعدمة تماما، في يخص الحجم والعمق؛ وتغطي خطط العمل و/أو نطاق العمل نفس قائمة مجالات التعاون الطويلة للشراكات مع كوريا وتركيا وجامعة الدول العربية. وتم إطلاق عدد من المشاريع الإقليمية المشتركة غير أنه لم يتم تجسيدها على أرض الواقع.

مستوى تنفيذ الأنشطة:

73. يعتبر تنفيذ الأنشطة المتضمنة في خطط عمل هذه الشراكة ضعيفا أو منعدما. ولتنفيذ خطة العمل المشتركة التي اعتمدها وزراء الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية في سبتمبر 2010 في نيويورك، تم اختيار المشاريع ذات الأولوية التالية لتنفيذها: 1/ بالنسبة للتلفزيون، شبكة البث الإذاعي بين بلدان الجنوب؛ 2/ بالنسبة للاستثمار، بنك التنمية لبلدان الجنوب؛ 3/ بالنسبة للتعليم، جامعة بلدان الجنوب. لم يتم تنفيذ أي من هذه المشاريع حتى الآن بسبب مجموعة من المسائل المرتبطة بالتنسيق وتمويل وقيادة أنشطة الشراكة.

أثر التحول الاجتماعي والاقتصادي:

74. لم تحقق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية إلا آثارا محدودة بسبب حجمها المحدود ومستوى التنفيذ الضعيف، أو ببساطة نظرا للتنفيذ المحدود لخطط العمل التي تم وضعها. وتجدر الإشارة إلى لم يتم تنفيذ أية أنشطة حتى الآن بسبب مجموعة من المسائل المرتبطة بالتنسيق وتمويل وقيادة أنشطة الشراكة. وعليه، لم تحدث هذه الشراكة أي أثر ملموس للتحول الاجتماعي والاقتصادي فيما يخص أجندة التنمية لأفريقيا.

الفعالية والكفاءة:

75. نظرا للأسباب المذكورة أعلاه، لم تثبت الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية بعد أي مستوى فعالية وكفاءة؛ ولم يتم تنفيذ المشاريع المتفق عليها ولم يتم تفعيل آليات المتابعة التي تم وضعها.

القيمة المضافة للشراكة الاستراتيجية:

76. لم تحقق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية أية قيمة مضافة بما أن مستوى التنفيذ ضعيف أو لا يكاد يذكر. وإذا تم تجسيد المشاريع الرئيسية الثلاثة المتفق عليها في إطار خطة العمل 2010-2015، ستكون القيمة المضافة هامة جدا بالنسبة لأفريقيا. وتتمثل هذه المشاريع في: شبكة البث الإذاعي لبلدان الجنوب؛ بنك التنمية لبلدان الجنوب؛ وجامعة بلدان الجنوب.

الخلاصة والتوصيات:

77. تحمل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وأمريكا الجنوبية فوائد محددة لأفريقيا، وهي:
- من المحتمل أن تكون المنافع السياسية مهمة بالنظر إلى العدد الإجمالي للبلدان المشاركة فيها؛
 - الاستفادة من العلاقات بين شعوب أفريقيا وأميركا الجنوبية، مع التركيز بشكل خاص على الأفريقيين في المهجر؛
 - يتيح فرصة للتعاون الفني وتعلم أفريقيا من حالات نجاح محددة في أمريكا الجنوبية، مثل البرازيل في مجال الزراعة والصناعات الزراعية، وشيلي في الإدارة الاقتصادية، والعديد من البلدان بشأن التخفيف من حدة الفقر؛
 - يتيح فرصة للتعلم وقياس الأداء بين عمليتي التكامل الإقليمي.
78. ومع ذلك، تحتاج الشراكة إلى بذل مزيد من الجهود من كلا الجانبين لأنها تركز على التزامات مؤسسية وسياسية قوية. لهذه الأسباب لم يتحقق الكثير منذ تأسيسه. في حين يسعى الاتحاد الأفريقي جاهداً لقيادة العملية في الجانب الأفريقي، فإن أدوار القيادة على جانب الشركاء غير واضحة.
79. عموماً، يجب إعادة الحوار مع الشركاء، بما في ذلك مع البرازيل، التي هي منسق الشراكة من جانب أمريكا الجنوبية وذلك لاستضافة القمة الأخيرة التي تم الغاؤها. وهناك حاجة إلى التحلي بالانفتاح والتفكير في نماذج مختلفة تكون مراعية للديناميات السياسية لتكامل أمريكا الجنوبية، مع جني المنافع المرجوة لأفريقيا.
- ### التوصيات:
80. يمكن للشراكة نموذجاً لتعاون الجنوب الجنوب مما يعزز تقاسم الخبرة وتمكين الشركاء من العمل ككتلة واحدة في تعزيز التعددية في العالم. آخذاً في الاعتبار ما ورد أعلاه، فمن المستحسن معالجة القضايا الرئيسية التالية على سبيل الأولوية لضمان استمرار هذه الشراكة:
81. ينبغي للجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن تعمل على تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.986(XXXII)) الصادر في يناير 2018 والمقرر (EX.CL/DEC.786 (XXIV)) الذي يدعو إلى العمل مع الشركاء في أمريكا الجنوبية: - 1/ استكمال العمل فوراً صوب الإنشاء المشترك لآلية تمويل وصندوق للشراكة بين الاتحاد الأفريقي - أمريكا الجنوبية لتنفيذ المشاريع المحددة المتفق عليها وهي المشاريع التي تجلب منافع للجانبين؛ و2/ الاتفاق على طرائق عمل اللجنة الرئاسية الاستراتيجية للشراكة بين الاتحاد الأفريقي-أمريكا الجنوبية؛
82. عند تنفيذ ما سبق ذكره وسعياً لاختبار مدى أهمية الشراكة في شكلها الحالي واتخاذ قرار بشأن طريق المضي قدماً، من المستحسن أن تطلق الأفريقيالجنة الممثلين الدائمين، بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، عملية مشاورات رفيعة المستوى مع الشركاء في أمريكا الجنوبية للاتفاق على إعادة هيكلة الشراكة حتى تكون في صيغة أكثر سهولة وأقل طموحا على وترتكز على آلية شاملة للتنسيق والمتابعة والإبلاغ.
83. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة اتحاد دول أمريكا الجنوبية التنسيق فيما بينها كأمانة فنية بدلا من الصيغة المخصصة الحالية. ومن شأن هذا الترتيب أن يمنع في نهاية المطاف أي تنافس على القيادة داخل الشراكة.

84. أن يتفق الطرفان على صيغة ذات إنجازات أكثر تواضعا من منظور اجتماعي واقتصادي وسياسي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تشكل المشاريع الرئيسية الثلاثة المتفق عليها في إطار خطة العمل 2010 - 2015 الركائز الرئيسية في هذه المرحلة من الشراكة وهي: - شبكة البث بين بلدان الجنوب؛ - بنك التنمية لبلدان الجنوب - وجامعة بلدان الجنوب. وسوف يشمل ذلك أيضا برامج الأنشطة ذات الطبيعة الثقافية والرياضية.

الشراكة بين الاتحاد أفريقي- جامعة الدول العربية

التقييم والنتائج

الإطار القانوني/ المؤسسي

85. تم إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون من خلال الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما القمة الأفريقية العربية التاريخية الأولى التي عقدت في القاهرة، مصر، في مارس 1977. واعتمدت القمة الأفريقية العربية الثانية استراتيجية للشراكة الأفريقية العربية (2010 في ليبيا). ويشمل الإطار القانوني/المؤسسي أيضا إعلان وقرارات الكويت، الصادرة عن القمة الأفريقية العربية الثالثة (2013 في الكويت). وقمة مالابو الرابعة بين الاتحاد الأفريقي - جامعة الدول العربية.

86. يتم تنسيق الأنشطة اليومية للشراكة بين الاتحاد الأفريقي - جامعة الدول العربية الأفريقي بشكل مشترك من قبل المفوضية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحت إشراف لجنة تنسيق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - جامعة الدول العربية على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين. وتتألف لجنة التنسيق من اللجنة الثلاثية للاتحاد الأفريقي، ورئيس لجنة الممثلين الدائمين ومقرر اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين والمفوضية من الجانب الأفريقي واللجنة الثلاثية لجامعة الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية من الجانب العربي. تم تأسيس لجنة تحضيرية مكونة من الرئيسين المشاركين للقمة السابقين والبلد المضيف والمفوضية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية للتعامل مع الجوانب اللوجستية للقمة الأفريقية العربية. ترفع اللجنة التحضيرية تقاريرها إلى لجنة التنسيق. تضطلع البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى جامعة الدول العربية ومقرها في القاهرة، مصر والبعثة الدبلوماسية لجامعة الدول العربية لدى إثيوبيا والاتحاد الأفريقي/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومقرها في أديس أبابا، إثيوبيا، بدور داعم وتعملان بمثابة قنوات الاتصال بين الجانبين.

إطار السياسة والاستراتيجية

87. على الرغم من أن هذه الشراكة بدأت إطار تعاوني بين العالم العربي والجانب الأفريقي وكعمل تضامني بين الجنتين، فإن الجانب العربي شأنه في ذلك شأن الجانب الأفريقي لم يعتمد بعد استراتيجية جماعية خاصة لإدارة من هذه الشراكة. وتجدر الإشارة، كما هو مذكور أعلاه، أن الطرفين قد اعتمدا استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية لتعزيز هذا التعاون.

وضع الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:

88. لم يتم إنشاء الآليات والهيكل المشتركة المحددة التي كان ينبغي إنشاؤها لتسهيل تنفيذ سلسلة من خطط العمل المشتركة (2011-2016 و 2017-2021). وتشمل الآليات المنصوص عليها في الخطة إنشاء غرف التجارة والصناعة الأفريقية العربية ومجموعات عمل قطاعية ولجان فنية وآليات تمويل لخطة العمل المشتركة. وتم الاتفاق أيضا على إشراك منظمات القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني في الشراكة من قبل الجانبين. ولكن لم يتم تنفيذ ذلك بعد. كما أنه لم يتم بعد تنفيذ إعلان القمة الرابعة بين الاتحاد الأفريقي - جامعة الدول العربية، فضلا عن القرارات المعتمدة في مالابو في 2016. لا يزال يتعين على الجانبين اعتماد خطة عمل في أعقاب قمة 2016.

الأهمية:

89. يشهد التعاون الأفريقي العربي الطويل الأمد مزيدا من التطور في الوقت الحالي. وبالتالي، فإنه يتطلب المزيد من التفاوض والعمل الهيكلي لأنه أصبح من الضرورة إعادة صياغة خطط العمل بطريقة محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها ومناسبة من حيث التوقيت بما يضمن جلب فوائد تحويلية إلى القارة الأفريقية. وينبغي النظر إلى هذه الشراكة باعتبارها شراكة بين شعبين تجمعهما عوامل تاريخية وجغرافية سياسية واقتصادية ودينية وثقافية ولغوية وغيرها. يوجد 70% من العرب في القارة الأفريقية و9 من أصل 22 دولة عضوا في جامعة الدول العربية هي أيضا أعضاء في الاتحاد الأفريقي. وبالتالي، يمكن اعتبار الشراكة الأفريقي بين الاتحاد الأفريقي - جامعة الدول العربية مقنعة بشكل طبيعي وذات أهمية لكلا الجانبين.

النتائج:

90. تم إنشاء التعاون الأفريقي العربي في عام 1977 في القاهرة، مصر، اعتباره أحد أقدم ترتيبات التعاون التي دخلت فيها أفريقيا مع العالم الخارجي. وقد تطور هذا الترتيب الآن إلى شراكة استراتيجية رسمية في عام 2010 خلال القمة الأفريقية-العربية في ليبيا عقب اعتماد استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية التي تحدد مبادئ وأهداف الشراكة وتضع استراتيجية طويلة المدى، مع التركيز على أربعة مجالات رئيسية للتعاون وهي التعاون السياسي والاقتصادي والتجارة والتعاون المالي والتعاون في الزراعة والأمن الغذائي والتعاون الاجتماعي والثقافي. وتتضمن الاستراتيجية أيضا آليات تنفيذ ومتابعة. وتدعو الاستراتيجية إلى تعزيز القدرة البشرية والمالية للإدارات/الوحدات التي تتعامل مع الشراكة الأفريقي بين الاتحاد الأفريقي - جامعة الدول العربية في كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشكل جوهري لتمكينها من الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها في تنفيذ ومتابعة استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية المشتركة وخطط عملها.

91. استغلت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - جامعة الدول العربية التي حلت الآن محل التعاون الأفريقي العربي الأنشطة الجارية وأسست عليها. وعليه، تحققت نتائج من حيث الحجم والعمق، على الرغم من أنه لم يتم بعد وضع خطة عمل جديدة. فضلا عن ذلك، تغطي خطة العمل نفس القائمة الطويلة من مجالات التعاون شأنها في ذلك شأن بعض الشراكات الجديدة الأخرى.

مستوى تنفيذ الأنشطة

92. مستويات تنفيذ قرارات قمة مالابو 2016، على النحو التالي:

(أ) القرار (1) بشأن الأنشطة الجارية:

- دعا القرار إلى إجراء دراسة شاملة لتفعيل وتقوية آليات الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في جميع القطاعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك، وهو ما لم يتم.
- دعا القرار إلى الإسراع في عملية إنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك لمواجهة الكوارث، والذي أجريت له دراسة ولكن الصندوق لم يُنشأ؛
- دعا القرار إلى الإسراع في عملية إنشاء مركز عربي إفريقي لتبادل المعلومات عن الهجرة، أجريت له دراسة لكن الصندوق لم يُنشأ؛
- دعا القرار إلى إنشاء مجموعة عمل بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن تنسيق تنفيذ الجوانب الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة، والتي تم إنجازها وبدأت المجموعة في العمل.

(ب) لم يتم تنفيذ القرار (2) الذي يدعو إلى إنشاء آلية تمويل للمشاريع المشتركة.

(ج) تم إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ القرار (4) بشأن الزراعة والأمن الغذائي، لكنه يواجه قيود تمويل للمشاريع المتفق عليها؛

(د) القرار (5) بشأن المعهد الثقافي الأفريقي العربي يسير في طريق التنفيذ حيث دفع الاتحاد الأفريقي مساهمته لعام 2017، لكن ما تبقى من القرار الذي يطلب إجراء دراسة حول تحسين الأنشطة الثقافية المشتركة، وحشد التمويل الطوعي، وتطوير المشاركة القوية بين المعهد والدول الأعضاء في كلا الجانبين، لا يزال بحاجة إلى إظهار التقدم؛

(هـ) تأخر تنفيذ القرار (7) الذي يدعو إلى وضع خطة عمل مشتركة قوية لأن خطة العمل لا تزال قيد النظر. وقد دعا القرار إلى استكمال وإقراره في اجتماع وزاري مشترك بعد ستة أشهر من قمة مالابو؛

(و) تم تنفيذ القرار رقم (9) الذي يدعو إلى رفع العقوبات الأمريكية عن السودان بنجاح

(ز) القرار (10) الذي يدعو الأمانتين إلى تحديد مبادئ ومعايير مشتركة ومقبولة بشكل مشترك للمشاركة في الاجتماعات المشتركة للشراكة الأفريقية-العربية بما يعكس مصالحهما المتبادلة وإمكانيات علاقاتهما الإستراتيجية

أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية:

93. أنشأت هذه الشراكة الطويلة الأمد مؤسسات ومشاريع مشتركة تعمل على أساسها. ونظرا لطبيعة ونطاق المشاريع المذكورة أعلاه، سيستغرق تنفيذها وقتا طويلا قبل تحقيق بعض الآثار التحويلية الاجتماعية والاقتصادية. وذلك هو الحال في الوقت الراهن.

الفعالية والكفاءة:

94. شهدت الشراكة الأفريقية العربية مستوى من الفعالية على الرغم من أنه يمكن وينبغي تحسينها من حيث التخطيط والإبلاغ. وينبغي للاتحاد الأفريقي/مفوضية الاتحاد الأفريقي إنشاء آلية للرصد والتقييم إلى جانب إطار للإبلاغ على وجه السرعة وذلك لغرض ضمان فعالية وكفاءة المتابعة والإبلاغ.

القيمة المضافة للشراكات الاستراتيجية:

95. أضافت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي – جامعة الدول العربية، إلى حد ما، بعض القيمة من خلال: التعاون الأفريقي العربي في مجالات السلم والأمن (الاجتماعات المشتركة لمجلسي السلم والأمن الأفريقي والعربي)؛ الزيادة المستمرة في التمويل العربي للتنمية الأفريقية من خلال البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية الأخرى في العالم العربي (بلغت مخصصات البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا للخطة الخماسية السابعة (2015-2019) 1.600 مليون دولار أمريكي، وذلك ما يمثل زيادة قدرها 600 مليون دولار أمريكي مقارنة مع الخطة الخماسية السادسة (2010-2014)؛ والمعرض الأفريقي العربي للتجارة والتعاون من خلال المعهد الثقافي الأفريقي العربي في مالي.

الاستنتاجات:

96. قرر المجلس التنفيذي خلال دورته العادية السادسة عشرة المنعقدة من 25 9 29 يناير 2010 في اديس ابابا، اثيوبيا. "تحويل المعهد الثقافي الأفريقي العربي إلى المعهد الأفريقي العربي للدراسات الثقافية والاستراتيجية"²⁴ (Dec. EX.CL/Dec. 535(XVI)). وكان الهدف من ذلك هو تحديد ومعالجة القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية للشراكة بين الاتحاد الأفريقي – جامعة الدول العربية وقد طلبت إستراتيجية الشراكة الأفريقية العربية التي اعتمدها القمة الأفريقية العربية الثانية الجانبين "تنشيط وتعزيز المعهد الأفريقي العربي للدراسات الثقافية والاستراتيجية المنشأة حديثاً والذي سيعمل على وضع خطة عمل مفصلة لتعزيز التعاون الاجتماعي والثقافي من خلال إقامة شبكات مع المؤسسات الأفريقية والعربية المماثلة" (الفقرة 55). وبالتالي، هناك حاجة لتسهيل تنفيذ المقرر بشأن تحويل المعهد.

97. تعد الشراكة بين الاتحاد الأفريقي – جامعة الدول العربية شراكة بين شعبين تجمعهما عوامل تاريخية وجغرافية سياسية واقتصادية ودينية وثقافية ولغوية وغيرها. يوجد 70% من العرب في القارة الأفريقية و9 من أصل 22 دولة عضواً في جامعة الدول العربية هي أيضاً أعضاء في الاتحاد الأفريقي. وبالتالي، يمكن اعتبار الشراكة الأفريقيين الاتحاد الأفريقي – جامعة الدول العربية مقنعة بشكل طبيعي. مراعاة لما ورد أعلاه ونظراً لطبيعتها الفريدة، يوصى بمواصلة هذه الشراكة.

98. عموماً وبالرغم من الإمكانيات الكبيرة وشكلها الحالي، هناك تحديات سواء في هيكلها وتنفيذ خطط العمل المشتركة. وعليه، من المهم أخذ التوصيات التالية في الاعتبار.

التوصيات:

99. يمكن للجانبين أيضاً إقامة تعاون اقتصادي ومالي ذي مغزى يجمع بين الإمكانيات المالية والاقتصادية الهائلة في العالم العربي والموارد البشرية والطبيعية غير المستغلة تقريباً في أفريقيا. ويمكن أيضاً تعزيز

²⁴ (XVI) Ex.Cl/Dec.535 الفقرة 5 : بقر تحويل المعهد الثقافي الأفريقي العربي إلى المعهد الأفريقي العربي للدراسات الاستراتيجية.

التعاون المالي القائم على المستوى الثنائي بين المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية العربية والدول الأفريقية واستخدامها للمساعدة في جهود التكامل في القارة الأفريقية من خلال جعلها تركز على تمويل البرامج الرئيسية للاتحاد الأفريقي وكذلك من خلال إنشاء الآليات المتعددة الأطراف اللازمة لتسهيل التجارة.

100. ينبغي ترشيد خطط العمل المشتركة، وينبغي أن تحتوي على عدد محدود من المشاريع التي الواقعية والقابلة للإنجاز. وينبغي إدراج الأنشطة التي لديها مصادر تمويل موثوق بها والتي سيتم التعامل معها على مستوى المنظمين المنسقين في البرامج دون غيرها. أما الأنشطة التي يمكن تنفيذها من قبل المؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ولا تندرج ضمن الترتيب الاستراتيجي فيتم تنفيذها على المستوى الثنائي.

101. ينبغي إنشاء الآليات المشتركة المتوخاة في إطار استراتيجية الشراكة الأفريقي بين الاتحاد الأفريقي – جامعة الدول العربية لتعزيز الشراكة الأفريقية العربية دون مزيد من التأخير وكذلك قدرة آليات التنسيق في المؤسسات، على النحو المتوخى في استراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وذلك لتمكينها من أداء مسؤولياتها على نحو فعال.

102. هناك عدد من مؤسسات/صناديق التمويل الوطنية والإقليمية التي أنشئت لمساعدة أفريقيا. في هذا الصدد، يوصى بأن يقوم الاتحاد الأفريقي بما يلي:

- تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا الذي يمكن أن يلعب دورا هاما في تنسيق جهود الصناديق
- استخدام جزء من هذه الأموال للصناديق الاستثنائية للشراكات العامة (المراد إنشاؤها)، في حين ينبغي أن تقتصر الشراكة الاستراتيجية على البرامج والمشاريع والأنشطة الجارية ل خطة العمل الحالية والفرص المغلقة الأخرى.

الشراكة بين الاتحاد الأفريقي – الهند

التقييم والنتائج

الإطار القانوني/المؤسسي

103. بدأت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي – الهند رسميا في عام 2008 بإعلان دلهي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى استغلال بعض الأدوات الرئيسية في إطار هذه الشراكة مثل: برنامج التعاون الفني والاقتصادي الهندي وهو أداة تعاونية تعود لعام 1963. وتعاني هذه الشراكة الاستراتيجية من غياب الشفافية من الجانب الهندي لأنه معظم الأنشطة المتفق عليها بين الطرفين تم التفاوض عليها وتنفيذها مباشرة في الدول الأعضاء من قبل الهند دون إشراك الاتحاد الأفريقي من الناحية الاستراتيجية (برنامج التطبيب عن بعد مثلا). وكان هذا الالتزام على المستوى القاري قد جاء استجابة لتطلعات أفريقيا لمؤسسات أفريقية وبرامج إنمائية. تم إنشاء الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والهند بالتعاون بين الطرفين خلال قمة منتدى أفريقيا - الهند الأول التي عقدت في نيودلهي يومي 8 و9 أبريل 2008. وكانت المشاركة من الجانب الأفريقي على أساس صيغة بانجول للاتحاد الأفريقي.

إطار السياسة والاستراتيجية:

104. من منظور استراتيجي، تعتمد استراتيجية الهند الضمنية، كشريك ناشئ، نوعا ما على ما يلي: (1) تأمين الوصول إلى النفط والغاز والمعادن الموارد الطبيعية لأفريقيا - الغابات والزراعة - لاقتصادها السريع النمو (2) تأمين عقود الأشغال الهندسية والمشتريات والبناء (3) الوصول إلى السوق الاستهلاكية النامية والسوق الصناعية للقارة الأفريقية.

105. من منظور السيايات، تقوم الشراكة على استخدام مجموعة منصكوك السياسة الثنائية الهندية واستراتيجيات محددة خاصة بالشراكات في إدارة/ تنفيذ شراكاتها الاستراتيجية مع أفريقيا.

الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:

106. فيما يتعلق باليات المتابعة المؤسسية والحوكمة والإدارية، تتطلب الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند المزيد من العمل. غير أن خطة عمل الشراكة تبدو قوية جدا، على الرغم من أن إطار الرصد والتقييم لا يزال ضعيفا للغاية. ومنذ ذلك الحين، تم اعتماد خطتي العمل وبدأ تنفيذ الأنشطة وأصبح التنفيذ وفقا للهدف إلى حد كبير مع إمكانات جيدة لنقل/اكتساب التكنولوجيا (التدريب والتعليم الفني والمهني).

الأهمية:

107. يعد النطاق، ومزايا التحول المحتملة، والعمق والطبيعة المحددة والقابلة للتحقيق وذات الصلة والمحددة زمنا لخطة العمل ذا مغزى للشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند التي ينبغي عليها، وإن كانت مثيرة للاهتمام، أن تحقق مستوى هادفا من مزايا التحول بسبب انخفاض مستوى تنفيذها وأجلها القصير.

النتائج:

108. تعتبر الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند مثيرة للاهتمام أيضا من وجهة النظر التعليم والتدريب الفني والمهني ومراكز التميز الإقليمية الأخرى. ولا يزال هناك مجال للتحسين في مجالات التنمية الأخرى، ومنها التجارة والتصنيع على سبيل المثال لا الحصر.

مستوى تنفيذ الأنشطة:

109. عانت خطتا العمل اللتين تم اعتمادهما خلال القمة السابقة من انخفاض مستوى التنفيذ نتيجة للاستقطاب الثنائي القوي للغاية لهذه الشراكة. فلم يجر تنفيذ المشاريع الرئيسية مثل المراكز الإقليمية للتميز ومراكز التدريب المهني والفني نتيجة لعدم وجود آلية تنسيق واضحة بين أفريقيا والهند. وفيما يتعلق بمراكز التميز الإقليمية، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بالنسبة للبعض منها، غير أن الجانب الأفريقي وجد صعوبة في الالتزام ببعض الأحكام الواردة فيها. وفيما يتعلق بمراكز التدريب المهني والفني، لم يتوصل كلا الجانبين إلى اتفاق بشأن كيفية تنفيذها.

أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي:

110. فيما وراء قطاع الموارد والتعاون الاقتصادي، شاركت الهند أيضا مع أفريقيا في عدد من المجالات تشمل المساعدة الإنمائية، وتنمية رأس المال البشري، السلم والأمن، والعلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مشروع الشبكة الالكترونية ومشروع التدريب الفني والمهني)، وكذلك

الصناعات الصيدلانية. ونظرا لاستغلال هذه المجالات عند مستويات متواضعة فقط في الوقت الراهن، فقد ولدت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند تأثيرات تنموية محدودة للغاية جراء التنفيذ المحدود لخطط العمل والأنشطة التي تم اعتمادها. وفيما أنشطة قطاع الأعمال والتعاون الاقتصادي، تمتلك الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند إمكانات للتوسع في قطاعات نشاط أخرى، والتطور إلى شراكة فعالة.

الفعالية والكفاءة:

111. لم يتم بعد تفعيل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند بشكل كامل نظرا لأن مستويات التنفيذ لا تزال منخفضة للغاية على الرغم مما تعهدت به من التزامات. وفي هذه الحالة، تكمن المشكلة لدى كلا الجانبين. ففي حين تأخر الجانب الأفريقي في الاستجابة للعروض المقدمة، لم يكن الجانب الهندي واضحا للغاية بخصوص آلية التنفيذ.

القيمة المضافة للشراكة الاستراتيجية:

112. كما ورد أعلاه، لم تحقق أيضا الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند إضافة قيمة نظرا لأن مستوى التنفيذ لا يزال منخفضا. وقد تمت الموافقة على عدد لا بأس به من المشاريع القيمة. ومن بين مجالات التعاون التي تم الاتفاق عليها في إطار هذه الشراكة، كما ورد أعلاه أيضا، عدد أربعة (4) مراكز تميز، وعشرة (10) مراكز تدريب مهني وعشرة (10) مراكز مستوطنات بشرية يجب تنفيذها. وكان هناك تأخير من كلا الجانبين في التنفيذ.

الاستنتاجات:

113. تمتلك الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند إمكانات للتوسع والتطور إلى شراكة فعالة. وتعد الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الشراكة قادرة على تقديم المضمون للشعب من الجانبين وينبغي أن تنفذ بالكامل نظرا لأنها مدعومة بمشاريع محددة وتمويل مخصص.

التوصيات

114. من الموصى به بقوة استمرار هذه الشراكة مع تنفيذ التوصيات التالية لتعزيز فعاليتها وتأثيراتها التنموية بالنسبة لكلا الجانبين:

أ. من المجالات السبعة للتعاون المتفق عليها في خطة العمل الحالية، ينبغي متابعة ما يلي لتحقيق نتائج ملموسة: - 1 / الدخل، الوظائف والعمل اللائق؛ 2 / الفقر وعدم المساواة والجوع؛ 3 / الضمان الاجتماعي والحماية بما في ذلك المعوقون؛ 4 / الموائل الحديثة والملائمة للعيش فيها وجودة الخدمات الأساسية؛ 5 / الثورة القائمة على التعليم ومهارات العلم والتكنولوجيا.

ب. كما يسلم به الطرفان، هناك حاجة ملحة لمعالجة مسألة تدني مستوى تنفيذ المشاريع المتفق عليها؛ وعلى سبيل الأولوية، المشاركة في تنفيذ معاهد التعليم الفني والمهني وغيرها من مراكز التميز المخصصة للتنفيذ من قبل الجانبين.

ج. من الموصى به أن تضيفي الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - الهند الطابع المؤسسي على آلية لتعزيز التنسيق الشامل والمتابعة وتقديم التقارير تعالج، بطريقة أكثر منهجية، تنفيذ وإدارة المشاريع التي تواجه هذه الشراكة.

مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا:

التقييم والنتائج

الإطار القانوني/ المؤسسي:

115. بدأت عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا /التيكاد/ في 1993 باعتبارها منبرا للسياسات المعنية بالتنمية في أفريقيا من منظور التعاون الثنائي وذلك من أجل تعزيز الحوار السياسي الرفيع المستوى بين أفريقيا وشركائها الإنمائيين وحشد الدعم لمبادرات التنمية التي تملكها أفريقيا. وقد بدأت هذه الحملة بعد نهاية الحرب الباردة عندما تجلت "عدم الرغبة في تقديم المعونة" بين البلدان المانحة. وكانت هذه الخطوة حاسمة في حفز الاهتمام القوي لدى المانحين بأفريقيا. ومنذ إطلاق مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا في 1993، عقد المؤتمر خمسة مؤتمرات قمة: مؤتمر طوكيو الأول في 1993، مؤتمر طوكيو الثاني في 1998، مؤتمر طوكيو الثالث في 2003، ومؤتمر طوكيو الرابع في 2008 ومؤتمر طوكيو الخامس في 2013، ومؤتمر طوكيو السادس في 2016. وعقدت القمم الثلاث الأولى في طوكيو، والقمتان التاليتان في يوكوهاما، والأخيرة في نيروبي، كينيا. وشاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي بادئ ذي بدء بصفة مراقب ثم أصبحت أحد المشاركين في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي في 2010 حيث أسهمت في صياغة خطط العمل من خلال تعقيبات على العمل الأولي الذي أنجزته اليابان. ومنذ ذلك الحين، تطورت عملية مؤتمر طوكيو الدولي إلى منتدى عالمي كبير لتعزيز التنمية في القارة وفقا لمبدأي "الملكية" و "الشراكة" الدولية الأفريقية. منذ عودة المغرب في 2017، أصبحت الصغية المعتنقة هي مشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مشاركة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كانت على المحك.

116. بخلاف سائر الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي، يتميز مؤتمر طوكيو الدولي بخصوصية الشراكة مع خمسة من أصحاب المصلحة يطلق عليهم اسم الجهات المشاركة في التنظيم، وهي حكومة اليابان، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التابع للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

117. تتضمن عملية مؤتمر طوكيو الدولي أيضا أصحاب مصلحة متعددين آخرين، بما في ذلك المنظمات اليابانية ذات الصلة بالحكومة، مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية، وبعض البلدان الآسيوية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد، والبلدان والمنظمات والوكالات الدولية المانحة.

إطار السياسة والاستراتيجية:

118. من منظور استراتيجي، تستند عملية مؤتمر طوكيو الدولي إلى استراتيجية اليابان الصريحة والضمنية تجاه أفريقيا. والواقع أن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي أنشئ في 1993 باعتباره آلية ثنائية، ليس شراكة ولكنه على الأرجح منتدى للسياسات. ومن منظور السياسة، تسترشد الشراكة باستخدام مزيج من أدوات السياسة الثنائية اليابانية، ومنها استراتيجية الشراكة المحددة (مثل إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا). ومنذ ذلك الحين تطورت عملية مؤتمر طوكيو الدولي إلى منتدى عالمي كبير لتعزيز التنمية في القارة وفقا لمبدأي "ملكية" أفريقيا و "الشراكة" الدولية.

الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:

119. في مجال حوكمة الشراكة، لم تتحل عملية مؤتمر طوكيو الدولي بالعمق والنضج من حيث الآليات المؤسسية والحوكمة والإدارة، والمتابعة. ولم يكن إطار الرصد والتقييم شراكة شاملة. وكانت الدورة الأولى لقمم مؤتمر طوكيو الدولي (5) سنوات. غير أنه استنادا إلى قبول مبدأ التناوب على عقد القمم بين أفريقيا واليابان خلال قمة مؤتمر طوكيو الخامس التي عقدت في يونيو 2013، وافق الاجتماع الوزاري الأول لمؤتمر طوكيو الخامس الذي عقد في ياوندي، الكامبيرون، على خفض مدة مؤتمرات قمة التيكاد من خمس (5) إلى ثلاث (3) سنوات.

120. منذ قمة مؤتمر طوكيو الرابع التي عقدت في 2008، اعتمدت عملية مؤتمر طوكيو الدولي آلية المتابعة على المستويات الثلاثة التالية:

- الأمانة المشتركة: وزارة الخارجية في اليابان، مفوضية الاتحاد الأفريقي، مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التابع للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.
- لجنة المراقبة المشتركة: الحكومة اليابانية والمنظمات الحكومية ذات الصلة، المشاركون في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي، السلك الدبلوماسي الأفريقي في طوكيو، وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمنظمات الدولية والبلدان المانحة.
- متابعة الاجتماعات: اجتماع كبار المسؤولين السنوي والاجتماع الوزاري السنوي وقمة (كل ثلاث سنوات) مع الحكومة اليابانية والمنظمات الحكومية ذات الصلة، والبلدان الأفريقية، وبعض البلدان الآسيوية، المشاركون في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، مجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والبلدان والمنظمات الدولية المانحة.

الأهمية:

121. يعد نطاق ومزايا التحول المحتملة والعمق والطبيعة "الذكية" لخطط العمل ذا مغزى لهذه الشراكة. وحقق بالفعل مؤتمر طوكيو الرابع، على سبيل المثال، مزايا التحول لأفريقيا من الناحية الاقتصادية وفقا للمعلومات التي قدمها الجانب الياباني.

النتائج:

122. يقدم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا المزيد من المضمون للتعاون الإنمائي التقليدي المدعوم من المساعدة الإنمائية الرسمية، في مجالات مثل الصحة، والتعليم، وتنمية رأس المال البشري وتنمية القطاع الخاص. ومع ذلك، لا تزال التجارة والنتائج ذات الصلة بالاستثمار أقل من الإمكانيات.

مستوى تنفيذ الأنشطة:

123. منذ إنشائها، اعتمدت عملية مؤتمر طوكيو الدولي ست خطط عمل. إلا أن الثلاث الأخيرة- وهي خطط عمل مؤتمرات طوكيو الرابع والخامس والسادس، تندرج في إطار الشراكة الاستراتيجية. ويعد تنفيذ الأنشطة الواردة في هذه الخطط أمرا جيدا في البنية التحتية الاجتماعية الشاملة، والزراعة، والسلم

والأمن، ومقبولا في البنية التحتية الاقتصادية؛ وذلك لأن عملية مؤتمر طوكيو الدولي أطلقت لأول مرة خارج نطاق الاتحاد الأفريقي، وأن خطط العمل الثلاث حديثة للغاية : 2008 - 2013 لمؤتمر طوكيو الرابع و 2013 - 2017 لمؤتمر طوكيو الخامس و 2016 - 2019 لمؤتمر طوكيو السادس.

أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي:

124. أصبحت مفوضية الاتحاد الأفريقي أحد المشاركين في تنظيم قمم مؤتمر طوكيو الدولي، الاجتماعات الوزارية واجتماعات كبار المسؤولين في 2010، واشتركت في صياغة خطة عمل يوكوهاما لمؤتمر طوكيو الخامس (2013-2017) ومؤتمر طوكيو السادس (2016-2019). وقبل ذلك، نفذ مؤتمر طوكيو الدولي أربع خطط العمل، وهي خطط عمل مؤتمر طوكيو الأول؛ ومؤتمر طوكيو الثاني؛ ومؤتمر طوكيو الثالث؛ ومؤتمر طوكيو الرابع، وتستند جميعها إلى فلسفة مؤتمر طوكيو الدولي الأولية باعتبارها دعم ثنائي ياباني لتنمية البلدان الأفريقية. ووفقا لتقارير تنفيذ خطط العمل التي أعدها مؤتمر طوكيو الدولي، أسفر تنفيذ خطط العمل الأربعة عن (تأثيرات اجتماعية واقتصادية للتحول) في مجالات الزراعة والأمن الغذائي من خلال دعم البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (مشاريع الري).

125. تراكمت التوقعات بشأن احراز تقدم في بناء المدارس الابتدائية والثانوية (1000 مدرسة، 5500 فصل) منذ أبريل 2008، مع تدريب 100,000 من معلمي المدارس الابتدائية والثانوية. وقدمت حزمة المساعدة اليابانية لأفريقيا، في إطار مؤتمر طوكيو الخامس ومؤتمر طوكيو السادس في شكل **مخرجات كمية موجهة نحو تحقيق النتائج**، وتعد قوية للغاية من حيث النتائج (التسهيلات التمويلية وبرامج المساعدة الفنية) في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، تمويل التجارة، تشجيع الاستثمار، تطوير البنية التحتية والصناعة وتنمية القطاع الخاص، التنمية الاجتماعية، الاستدامة البيئية والسلم والاستقرار. وعلى ذلك، سوف يدور تقييم خطة العمل هذه، في الوقت الحاضر، حول ملاءمة وقوة / عمق نتائجها. ولم يتسن حتى يومنا هذا تقييم نتائج مؤتمر طوكيو الخامس من حيث تأثيراته نظرا لأن تقرير التنفيذ لا يزال جاري العمل فيه إلى حين اعتماده من قبل قمة مؤتمر طوكيو السادس، ومؤتمر طوكيو السابع (تنفيذ خطط عمل مؤتمر طوكيو الخامس والسادس).

الفعالية والكفاءة

126. أظهرت شراكة مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا مستوى ثابتا نسبيا من الفعالية نظرا لدور المبادرة والقيادة الذي اضطلع به الشريك. على وجه الخصوص، تقوم عملية مؤتمر طوكيو الدولي، التي ظلت تعمل بشكل رئيسي على المستوى الثنائي، على آلية متابعة شاملة تنظم وتحدد قدرة الشراكة على بلوغ أهدافها المحددة.

القيمة المضافة لمؤتمر طوكيو الدولي بالتنمية في أفريقيا /التكاد:

127. حقق مؤتمر طوكيو الدولي قدرا كبيرا من القيمة المضافة لأفريقيا، وخاصة على المستوى الثنائي. فضلا عن ذلك، تشمل حزمة مؤتمر طوكيو الدولي عرضا تنمويا متوازنا للتصنيع وتنمية القطاع الخاص، والتنمية الاجتماعية، والاستدامة البيئية، والسلم والأمن، ودعم الأمن والحكم السياسي الذي تدعمه عروض مالية قوية سواء من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية أو تمويل التجارة.

128. أوفت اليابان إلى حد كبير بالتزامات صرف المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. وفي الواقع، أنفقت اليابان في تسعينيات القرن الماضي نحو مليار (1) دولار سنويا على المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا. وازداد هذا المبلغ زيادة كبيرة اعتبارا من عام 2000 تمشيا مع خطط مؤتمر طوكيو الثالث بمضاعفة مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية، 1.226 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 2.596 مليار دولار أمريكي في عام 2006⁵. ينبغي للشراكة أن تركز على نحو أكبر على الرؤية الاستراتيجية أفريقيالاتحاد الأفريقي، وأن تقوم على دعم أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وبرامجها ومشاريعها الرئيسية أفريقيا.

129. أظهرت التقارير المرحلية عن مؤتمر طوكيو الدولي أنه على الرغم من أن الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية يسير على الطريق الصحيح، فإن الاستثمار الذي تمت تعبئته في إطار مؤتمر طوكيو يتخلف عن تحقيق الأهداف. وبما أن المساعدة الإنمائية الرسمية كانت تهدف جزئياً إلى خدمة تعبئة الاستثمار وخلق فرص العمل، فإن قمة طوكيو الدولي القادمة في عام 2019 يجب أن تركز بشكل أكبر على الهدف الأخير.

الاستنتاجات:

130. صممت عملية مؤتمر طوكيو الدولي خارج إطار الاتحاد الأفريقي، بمبادرة خاصة من اليابان، باعتبارها خطة تنمية ثنائية لأفريقيا. ونفذت خطط عمل مؤتمرات طوكيو الأول والثاني والثالث، والرابع بهذه الصفة. وعندما شارك الاتحاد الأفريقي/ الأفريقي فقط في العملية، أدرجت بعض مكونات مؤتمر طوكيو الدولي، ولاسيما خطة عمل مؤتمر طوكيو الرابع، المخاوف الاستراتيجية لأفريقيا. ولذلك، أشارت خطة عمل يوكوهاما لمؤتمر طوكيو الخامس (2013-2017) إلى ثلاث (3) ركائز وستة (6) نهج استراتيجية ومؤتمر طوكيو السادس (2016-2019) خطة عمل تنفيذ الدعائم الثلاث المذكورة، يمكن أن تستوعب بعض أنشطة البرامج/ المشاريع الرئيسية للاتحاد الأفريقي مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، تعزيز التجارة الأفريقية البيئية، قضايا السلم والأمن و برامج التكامل الأخرى.

131. تعتبر حزمة المساعدات اليابانية لأفريقيا، في إطار مؤتمر طوكيو الخامس ومؤتمر طوكيو السادس، قوية للغاية من حيث النتائج (التسهيلات التمويلية و برامج المساعدة الفنية) في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، تمويل التجارة، تشجيع الاستثمار، تطوير البنية التحتية، تنمية الصناعة والقطاع الخاص، التنمية الاجتماعية، الاستدامة البيئية، والسلم والاستقرار. فضلا عن ذلك، يتم تقديم الحزمة في شكل مخرجات كمية مستندة إلى النتائج.

التوصيات

132. بناء على الحقائق المذكورة أعلاه، فإنه يوصى بشدة، دون التعطيل المحتمل لعملية مؤتمر طوكيو الدولي وإقامة شراكة أفريقية جديدة فريدة بين الاتحاد الأفريقي واليابان، بأن تستمر عملية مؤتمر طوكيو الدولي كإطار عالمي لتشجيع حوار السياسات وتنسيق الأنشطة في القضايا الأفريقية، بينما يتم تدعيم الشكل الحالي لهذه الشراكة لتعزيز جوهر الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي - اليابان. وتماشيا مع المقررات المعتمدة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، تقدم التوصيات التالية:

⁵ مصدر هذه المعلومات هو: الوكالة اليابانية للتعاون الدولي 2012، دراسة حول خطة العمل الاستراتيجية لمؤتمر طوكيو الدولي لسادس لتنمية أفريقيا

أ) تعزيز تكافؤ الأدوار بين الاتحاد الأفريقي واليابان ومن ثم، الموافقة على إشراك أصحاب المصلحة الآخرين ليشمل الجهات الإضافية المشاركة في التنظيم (مثل البنك الأفريقي للتنمية) وذلك لإكمال أدوار المشاركين الآخرين في التنظيم الذين يعملون حالياً من الجانب الياباني.

ب) مع الاتحاد الأفريقي الذي يقف على قدم المساواة مع اليابان في عملية مؤتمر طوكيو الدولي، حيث تقود أفريقيا واليابان العملية معا:²⁹

1) تكون القضايا المتعلقة بالمشاركة في رئاسة الاجتماعات والقمة، في إطار مؤتمر طوكيو الدولي، مسؤولية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي واليابان وليست مسؤولية البلدان المضيفة المشاركة في الرئاسة مع اليابان.

2) تقدم المقررات بشأن المسائل المتعلقة بعملية مؤتمر طوكيو الدولي، والتي تؤثر على الجانب الأفريقي، من قبل الاتحاد الأفريقي.

3) فيما يتعلق بالشروع في إعداد وثائق القمة مثل إعلان مؤتمر القمة، خطة العمل، وما إلى ذلك، تشرع كل من الاتحاد الأفريقي واليابان بشكل مستقل في إعداد مثل هذه الوثائق، وتجتمع بعد ذلك للتفاوض بشأنها من أجل استكمالها.

4) ينظر في عملية الاختيار لاستضافة اجتماعات مؤتمر طوكيو الدولي من قبل بلدان أفريقية من خلال تطبيق مبدأ التناوب وفقاً لإجراءات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة.

ج) التعجيل بصياغة آلية من شأنها أن تتعامل مع دعم اليابان لأفريقيا على نحو يعزز قوة أفريقيا إلى اليابان من أجل العلاقات والمزايا المتبادلة. ويعني ذلك أنه سيتم تمرير معظم الموارد المخصصة لأفريقيا في إطار متعدد الأطراف، وفي إطار مؤتمر طوكيو الدولي عبر الاتحاد الأفريقي. وسوف يتلقى الاتحاد الأفريقي ويدير بسهولة هذه الموارد على النحو المتفق عليه بين الجانبين.

د) التشديد على طبيعة التكامل الاقليمي للشراكة تماشياً مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة التنفيذ العشرية الأولى الخاصة بها.³⁰

هـ) وضع آليات أقوى لتحسين التقدم المحرز في مجال تعبئة الاستثمار وخلق فرص العمل في إطار مؤتمر طوكيو الدولي في قمة مؤتمر طوكيو الدولي في 2019 في يوكوهاما.

133. إضفاء الطابع المؤسسي على تعزيز التنسيق المشترك الشامل والمتابعة وآلية إعداد التقارير التي تتناول، بطريقة أكثر منهجية، مشاريع التنفيذ والإدارة التي تواجه الشراكة.

منتدى التعاون الصيني الأفريقي

التقييم والنتائج

²⁹ سجلت المملكة المغربية تحفظاً شديداً على هذه التوصية.

³⁰ سجلت المملكة المغربية تحفظاً شديداً على هذه التوصية.

الإطار القانوني/ المؤسسي

134. تم إطلاق منتدى التعاون الصيني الأفريقي في أكتوبر 2000 في بيجينغ كمنبر لحوار جماعي ينعقد كل ثلاث سنوات من أجل التعاون بين الصين وأفريقيا. وعقد خمس مؤتمرات وزارية وقميتين على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وأصبح المنتدى تدريجياً منبراً هاماً للحوار الجماعي وآلية فعالة لتعزيز التعاون العملي بين الصين والبلدان الأفريقية وشكل مظلة سياسية انتعشت فيها العلاقات الثنائية. كان منتدى التعاون الصيني الأفريقي قد بدأ أولاً كإطار للشراكة الثنائية بين الصين الأفريقيين مع وجود مفوضية الاتحاد الأفريقي كمرآة. وأصبحت مفوضية الاتحاد الأفريقي عضواً كامل العضوية في منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2012.

135. يعد المنتدى منبراً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أنشئ لمعالجة قضايا التنمية ذات الاهتمام المشترك بين الصين والبلدان الأفريقية. وعمل المنتدى كعلاقة ثنائية، حيث سعت البلدان الأفريقية إلى تحقيق مصالحها الفردية. وقامت شراكة قوية مستندة إلى العلاقات الثنائية، عملت لفترة طويلة من الزمن وكان لديها بلا شك إمكانات كبيرة لدعم النهوض بمسار وأهداف القارة الأفريقية، والصين، وخاصة في المجالات ذات البعد السياسي والبنية التحتية الإنمائية والاستفادة من السوق المتاحة والفرص التجارية التي يمكن تسخيرها لمصلحة الجانبين. وتحمل الشراكة صفتها القانونية على المستوى الوزاري وكانت تستضاف في الماضي على النحو التالي:

- 2000 - المنتدى الأول للتعاون بين الصين وأفريقيا، بكين، الصين
- 2003 - "المنتدى الثاني للتعاون بين الصين وأفريقيا"، أديس أبابا، إثيوبيا
- 2006 - القمة الأولى للتعاون الصيني الأفريقي (المنتدى الثالث للتعاون الصيني الأفريقي بجنين، الصين)
- 2009 - "المنتدى الرابع للتعاون الصيني الأفريقي، شرم الشيخ، مصر"
- 2012 - "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" الخامس، بيجين، الصين
- 2015 - قمة التعاون الصيني الأفريقي الثانية، جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا
- 2018 - قمة التعاون الصيني الأفريقي الثالثة، بيجين، الصين.

إطار السياسة والاستراتيجية

136. من منظور استراتيجي، يستند "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" إلى استراتيجية الصين الصريحة والضمنية نحو أفريقيا، والتي تشمل، من بين أمور أخرى: 1 - تأمين وصول الاقتصاد الصيني سريع النمو إلى النفط والغاز والتعدين والموارد الطبيعية والغابات والزراعة في أفريقيا. 2 - تأمين عقود الهندسة والمشترىات والبناء؛ 3 - الوصول إلى السوق الاستهلاكية الأخذة في التوسع والسوق الصناعية للقارة الأفريقية. ومن منظور السياسة العامة، تسترشد الشراكة باستخدام مزيج من أدوات السياسة الثنائية الصينية والأدوات المحددة للشراكات الاستراتيجية؛ (صندوق التنمية الصيني الأفريقي مثل (إطار الصندوق الإنمائي الصيني الأفريقي).

الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:

137. يكشف منتدى التعاون الصيني الأفريقي عن عمق ونضج من حيث عملية المؤسسات والحكم والإدارة، وآلية قوية للمتابعة. ويظل إطار الرصد والتقييم ضعيف بوجه خاص؛ وقد كان الوصول بسهولة إلى

بيانات الرصد والتقييم في مشاريع "منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا" مسألة صعبة، حيث لا توجد آلية رسمية أو نظام "لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا" (أي نظام مشترك للاتحاد الأفريقي - الصين) يضطلع بالمتابعة، والرصد والتقييم وتقديم تقارير عن أنشطتها، ويبدو أن الجانب الصيني لديه آليته الخاصة لالتقاط وتقديم التقارير عن نتائج المشروع ومخرجاته.. ولكن ليس للاتحاد الأفريقي آليته.

الأهمية:

138. يكمن مغزى الشراكة بين الصين وأفريقيا في نطاق خطط العمل والفوائد المحتملة التحويلية، وعمقها وطبيعتها "الذكية". وقد حقق (منتدى التعاون الصيني الأفريقي الرابع) أفريقيا بالفعل بعض الفوائد التحويلية من الناحية الاقتصادية للقارة الأفريقية. وفي حين أن نصيب أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني لا يكاد يذكر، تشير الأرقام إلى أن الاستثمار الصيني في أفريقيا قد تضاعف على الأقل منذ إطلاق خطة عمل جوهانسبرغ في عام 2015.

النتائج:

139. تتوازن خطة منتدى التعاون الصيني الأفريقي المكونة من 10 نقاط (خطة عمل جوهانسبرغ) بين أولويات التعاون السياسي والتعاون الاجتماعي وبرامج التبادل والتعاون الاقتصادي، لا سيما أفريقيافي مجالات التجارة والاستثمارات الصناعية في النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية والتصنيع مع فوائد تحويلية بائنة للعيان على مدى العقد الماضي من خلال "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" الذي كان يعمل على أساس ثنائي مع الدول الأفريقية. ولم يتطور "منتدى التعاون الصيني الأفريقي إلى الشراكة التي بدأت في تقديم الدعم إلى أنشطة التكامل الإقليمي، إلا عندما أصبحت الأفريقيمفوضية الاتحاد الأفريقي عضوان كاملا العضوية في عملية "منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا".

مستوى تنفيذ الأنشطة:

140. في إطار التنفيذ لسلسلة خطط عمل "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" حتى تاريخ اليوم، بدأت الصين في تقديم الدعم لأفريقيا في مجالي التكامل الإقليمي والتعاون متعدد الأطراف. ولذلك، كان مستوى تنفيذ الأنشطة جيد وخاصة في مجال الاستثمار وقطاع البنية التحتية والموارد، ولكنه معقول في مجال نقل التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة القطاعية.

أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي

141. منذ أن بدأ التعاون الصيني الأفريقي أولا بوصفها إطار التعاون الثنائي بين الصين والبلدان الأفريقية، وكما هو الحال في حالة التيكاد أعلاه، فإنه من غير الممكن تحديد كمية ما تحقق من عملية "منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا" من حيث الآثار التحويلية الاجتماعية والاقتصادية، كشراكة استراتيجية. ولا يمكن حساب النتائج المتحصّل عليها إلا على أساس وجهة نظر التعاون الثنائي الخالص.

142. يقوم "منتدى التعاون الصيني الأفريقي"، حاليا بتنفيذ خطة عمل منتدى التعاون الصيني الأفريقي 2016-2018، وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه على أفريقيا هو: هل تستفيد أفريقيا بطريقة مجدية من هذه الشراكة، وبالتحديد من وجهة نظر التحول الاجتماعي والاقتصادي. وهل تضاعف الاستثمارات

الصينية في أفريقيا من المحتوى المحلي ونقل التكنولوجيا من أفريقيا؟ وهل تؤدي العمليات الصينية في أفريقيا إلى تعزيز ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية والمواطن العادي؟ وفي الإطار الزمني القصير المخصص لهذه الدراسة، لا يمكن بحث مثل هذه القضايا؛ ولكن تنشأ الحاجة إلى إجراء دراسة شاملة في هذا الاتجاه لجميع الشراكات الاستراتيجية. وفي سياق خطة عمل 2018 لـ”منتدى التعاون الصيني الأفريقي” اتفق الطرفان على العمل معا في المجالات التالية: - 1 / الزراعة والأمن الغذائي؛ - 2 / العلوم والتكنولوجيا: - 3 / تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك دعم برنامج التدريب المهني والتقني. - 4 / الصحة؛ - 5 / دعم التكامل القاري والإقليمي. وكذلك - 6 / دعم السلم والاستقرار. وإذا بنيت الأنشطة الداعمة لتلك المجالات حول البرامج الرئيسية للاتحاد الأفريقي، فسيتمكن تقييم الأثر في غضون بضع سنين.

الفعالية والكفاءة:

143. أظهر منتدى التعاون الصيني الأفريقي أيضا مستوى معيناً من الفعالية على الرغم من أنه يمكن وينبغي تحسينها من وجهة نظر التخطيط وإعداد التقارير. وكان “منتدى التعاون الصيني الأفريقي”، مثل مؤتمر طكيبو الدولي يعمل منتدى التعاون الصيني الأفريقي منذ إنشائه على أساس ثنائي. أما التحول إلى إطار الشراكة الاستراتيجية فسوق يجعله أكثر فعالية وأكثر كفاءة من خلال الآلية المكرسة للرصد والتقييم وإعداد التقارير.

القيمة المضافة للشراكة الاستراتيجية

144. حقق منتدى التعاون الصيني الأفريقي “قدراً كبيراً من القيمة المضافة لأفريقيا. وبعبارة أخرى، فإن الفوائد المسجلة لم تكن لتتحقق بدون الشراكة، وخاصة من وجهة نظر ثنائية. ينبغي أن يبحث منتدى التعاون الصيني الأفريقي البعد القاري من خلال محادثة نفسه مع رؤية الاتحاد الأفريقي وأولوياته الاستراتيجية المضمنة في البرامج الرئيسية للاتحاد الأفريقي، والتي من شأنها أن تضيف مزيداً من القيمة إلى عملية منتدى التعاون الصيني الأفريقي.

الاستنتاجات

145. يعد منتدى التعاون الصيني الأفريقي شراكة قوية، واستمر على مدى فترة طويلة من الزمن. وقد أدى ذلك إلى تحقيق مكاسب لكلا الجانبين. وأدى طابع الشراكة الجريئ والموجه نحو تحقيق النتائج، فضلاً عن حجم التعاون إلى فوائد تحويلية ذات مغزى أكثر وأكثر لأفريقيا في مجال التصنيع والبنية التحتية وشروط اجتماعية واقتصادية أكثر شمولية. فالشراكة لديها الإمكانيات التي من شأنها جلب المصالح التي تخدم التحول بشكل أكبر إلى الجانب الأفريقي إذا تمت معالجة محدوديتها كما ورد في التوصيات لاحقاً.

التوصيات

146. وعليه، تمت التوصية بالاستمرار في هذه الشراكة واتخاذ جميع التدابير اللازمة، من كلا الجانبين ومعاً، من أجل تعزيز أدوار متساوية بين الاتحاد الأفريقي والصين وترقية الشراكة إلى مستوى الشراكة

الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي، بهدف تقديم خدمات أفضل لتجسيد أهداف وغايات أفريقيا الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي الواردة في أجندة 2063، وخطة 2030 للأهداف الإنمائية المستدامة.

147. ولهذا الغرض، ولجعل عملية منتدى التعاون بين أفريقيا والصين أكثر أهمية في معالجة الأهداف الاستراتيجية لأفريقيا، فمن المستحسن أن توافق أفريقيا والجانب الصيني على آلية يمكن من خلالها أن يساهم الاتحاد الأفريقي في صياغة خطط عمل قابلة للتنفيذ حول التحديات والأهداف التي حددها الاتحاد الأفريقي، وضمان إشراك جميع الدول الأعضاء في العملية التحضيرية. وهذا من شأنه تصحيح الوضع الحالي حيث يستوحي الجانب الصيني ويحدد خطط عمل منتدى التعاون الصيني الأفريقي بمساهمة أفريقية بسيطة أو بدون مساهمة.

148. من المستصوب أن يولي الشركاء الصينيون الاهتمام الواجب لتطوير المحتوى المحلي في المشاريع التي تمولها وتنفذها الصين. وعلى وجه الخصوص، يجب على الاتحاد الأفريقي والصين إضفاء الطابع المؤسسي، كجزء من عملية منتدى التعاون الصيني الأفريقي، و"رابط للأعمال التجارية ومحتوى محلي لأثر التنمية" بهدف التأكد من الوصول إلى الحد الأدنى من المحتوى المحلي وعملية نقل التكنولوجيا بصورة منهجية على مستوى الإدارة العليا، والإدارة الوسطى ومستوى العمال بنسبة 65% إلى 80% كحد أدنى. ويهدف هذا إلى ضمان نقل التكنولوجيا على نحو فعال في تنفيذ جميع برامج / أنشطة مشاريع "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" ذات الصلة؛

149. يتعين على الاتحاد الأفريقي دعوة الصين للنظر بانتظام في التجهيز المحلي للنفط، وإثراء منتجات التعدين وتحول / تجهيز المواد الخام الأخرى في أفريقيا، بدلا من تصديرها كمواد خام إلى الصين، وهذا من شأنه الإسهام في التصنيع الذي طال انتظاره لأفريقيا، إلى مضاعفة القيمة المضافة وتوفير فرص العمل.

150. يتعين على الاتحاد الأفريقي والصين إجراء المناقشة والاتفاق على شراكة تصنيع شاملة في مجالات: - 1 / برامج التصنيع القاري للاتحاد الأفريقي مثل مشروع خطة العمل للتجديد بالتنمية الصناعية في أفريقيا، والاستراتيجية الأفريقية للتنمية القائمة على الموارد، والرؤية الأفريقية للتعددين، ومبادرة القدرات الإنتاجية الأفريقية، من جهة، - 2 / وبناء القدرات على أدوات التصنيع الحديث والتقنيات والتكنولوجيا الصناعية وتكنولوجيا الانتفاع من المعادن، و- 3 / الاستثمار الأجنبي المباشر، والمشاريع المشتركة، ودعم الاستثمار، بما في ذلك قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة/ والصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي بالتحديد في الشكل الشبيه بالمنطقة الصناعية الخاصة وفي الأشكال الصناعية والتصنيعية وتجهيز المنتجات الزراعية ومناير الانتفاع من المعادن. و 4 / التعاون في الزراعة والمجالات ذات الصلة.

151. يجب على الاتحاد الأفريقي قبول العرض الذي قدمته الصين بخصوص "شراكة البنية التحتية"، ومناقشة تنفيذها حول أربع آليات على الأقل: - 1 / أطر السياسات والأطر التنظيمية والقانونية والمؤسسية من أجل الشراكات بين القطاعين العام والخاص/ البنى التحتية. 2 / تطوير مشروع البنية التحتية والتمويل المالي؛ - 3 / بناء القدرات في مجال الهندسة والمشتريات والتشييد من خلال المشاريع المشتركة في نقل التكنولوجيا؛ و- 4 / التعاون في مشاريع الطاقة المتجددة؛

152. على الجانبين إضفاء الطابع المؤسسي على آلية التنسيق المشترك والمتابعة والرصد والإبلاغ لا تتخرط فيها الصين والاتحاد الأفريقي فحسب، ولكن أيضا المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

153. في حين أن الأعمال التجارية والمفهوم الاجتماعي للتعاون بين الصين وأفريقيا إيجابي إلى حد كبير، هناك عدد من المجالات التي تقتضي إجراء التحسين على الممارسات التجارية للصين في أفريقيا. ولكي

تكتسب الشراكة الفعالة أفريقيًا المزيد من الزخم وتعمل بطاقتها القصوى، من المستصوب التصدي لهموم وقضايا أفريقيًا التالية بطريقة منهجية، ووفقًا للالتزامات السابقة التي تعهد بها كلا الشريكين:

أ. الأثر السلبي على صغار التجار الأفريقيين، وتجار الجملة الأفريقيين. – الأثر السلبي على الأعمال التجارية الأفريقية الصغيرة؛ - انحسار التصنيع في أفريقيا وتأثيره السلبي على قدرة التصدير لأفريقيا؛ - محدودية فوائد العمل؛ - النقل المحدود للتكنولوجيا، زيادة المحتوى المحلي وتوفير فرص العمل لأفريقيا في مشروعات الصين الجاهزة.

ب. الحواجز التي تحول دون التنسيق الفعال وتعرقل اتخاذ القرارات مما ينتج عنه تأخير عملية صنع القرار أو عدم اتخاذ القرار؛

ج. التنسيق السليم لمختلف القمم والاجتماعات الوزارية "لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا".

د. الانتاجية لخطط عمل "منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا" ومسائل التنفيذ، لتجنب التأخير.

الشراكة بين الاتحاد الأفريقي- كوريا

التقييم والنتائج

الإطار القانوني/ المؤسسي

154. أطلقت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - كوريا في سيول، كوريا، في نوفمبر 2006 كآلية متابعة للمبادرة الكورية للتنمية الأفريقية التي أعلن عنها الرئيس الكوري روه مو هيون خلال زيارته لثلاثة بلدان أفريقية، مصر والجزائر ونيجيريا في مارس 2006. وكان المنتدى الأفريقي الكوري الأول متوقع عقده كمؤتمر وزاري، ومع ذلك، حضره خمسة رؤساء دول أفريقية، هم: الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو وبصفته رئيسًا للاتحاد الأفريقي، والرئيس جون أجيكوم كوفور رئيس جمهورية غانا، والرئيس جاكايا مريشو كيكويتي رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، والرئيس بوني يايي رئيس جمهورية بنين، وبان كي مون، وزير الشؤون الخارجية والتجارة في كوريا ورئيس الوزراء الكوري هانغ ميونغ سوك.

155. كانت الوثيقتان الختاميتان اللتان أعتدنا خلال المنتدى الأفريقي الكوري الأول، وهما "إعلان سيول 2006" و "خطة العمل 2006 – 2009" قد اعترفتا بأن المنتدى الأول قد "وضع الأساس لإطار الصداقة والشراكة والتعاون بين كوريا وبلدان أفريقيا" واتفقتا أيضًا على أن المنتدى الأفريقي الكوري ينبغي أن يعقد بانتظام، بدورة لمدة ثلاث سنوات، لتكون بمثابة آلية للتعاون الفني. وبعد المنتدى الأول الذي عقد في عام 2006، نظم منتديان آخران في سيول، كوريا، على التوالي في عام 2009 وعام 2012. وقد عقد المنتدى الأخير بين أفريقيا – كوريا في أفريقيا لأول مرة في أديس أبابا، إثيوبيا يومي 6 و 7 ديسمبر 2016، كما وافق عليه مقرر المجلس التنفيذي رقم 31³¹ EX.CL/DEC.877(XXVII) الذي اعتمده في دورته العادية السابعة والعشرين، من 7-12 يونيو عام 2015، في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا. رغم أن المنتدى الأول في عام 2006 كان موجهًا بالكامل من كوريا من حيث طرائق المشاركة،

³¹ Ex.Cl/Dec.877 (XXVII) الفقرة 23 "يوافق على عرض جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية لاستضافة منتدى أفريقيا – كوريا واجتماعاته التحضيرية.

والدعوات، ووضع خطة عمل معتمدة، وتم تنظيم مننديات 2009 و 2012 و 2016 وفقا لصيغة يانجول، وتولى الاتحاد الأفريقي قيادة الجانب الأفريقي.

إطار السياسة والاستراتيجية

156. من منظور استراتيجي، تستند هذه الشراكة إلى استراتيجية كوريا الصريحة والضمنية نحو أفريقيا، والتي تشمل، من بين أمور أخرى: 1 / تأمين الوصول إلى النفط والغاز والمعادن والموارد الطبيعية لأفريقيا- الغابات والزراعة - من أجل اقتصاد كوريا السريع النمو؛ 2 / تأمين عقود الهندسة والمشتریات والتشييد. 3 / الوصول إلى السوق الاستهلاكية الواسعة والسوق الصناعية للقارة الأفريقية، في مرحلة أقل. ومن منظور السياسة العامة، تسترشد الشراكة عن طريق استخدام مزيج من أدوات السياسة الثنائية في كوريا ومنها شراكة استراتيجية محددة.

الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:

157. تتطلب الشراكة بين الاتحاد الأفريقي- كوريا المزيد من العمل في هذا المجال؛ فلم تتم بعد صياغة آليات الترتيب المؤسسي والإدارة والمتابعة لهذه الشراكة على نحو شامل وتأسيسها على مؤشرات النتائج والآثار الجوهرية والذكية "المؤشرات المحددة زمنيا وذات الصلة والقابلة للقياس والإنجاز". ويظل إطار الرصد التقييم ضعيفا بشكل خاص، كما لا يزال هناك خط غير واضح العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويعود ذلك إلى أن الشراكة قد تأسست لأول مرة خارج الاتحاد الأفريقي.

الأهمية

158. ليست خطط العمل المختلفة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي - كوريا مفيدة فيما يتعلق بأهميتها من حيث الحجم وفوائدها التحويلية، كما أنها ليست مبنية من حيث "المؤشرات المحددة زمنيا وذات الصلة والقابلة للقياس والإنجاز" من وجهة نظر استراتيجية.

النتائج:

159. أفضت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي- كوريا التي وضعت التركيز على الترتيبات الثنائية إلى نتائج هامشية فقط من حيث الحجم والعمق، وخطط عملها و/ أو النطاق الذي يشمل نفس القائمة الطويلة للتعاون؛ وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى أن هذه العلاقة كانت قائمة في البداية على التعاون الثنائي بين كوريا والدول الأفريقية.

مستوى تنفيذ الأنشطة:

160. مع مراعاة ما ورد أعلاه، يمكن أن يُفهم بسهولة أن مستوى تنفيذ أنشطة هذه الشراكة يعد هامشيا جدا من حيث دلالتها بالنسبة لأفريقيا. وبعد إنشائها في عام 2006 بمبادرة خاصة من كوريا، اعترفت هذه الشراكة بالمشاركة الكاملة للاتحاد الأفريقي فقط في عام 2009. ومن الجدير بالتأكيد أن الخطة الأساسية للتعاون الإنمائي مع أفريقيا للفترة 2009-2012 كانت في الواقع برنامج التعاون الثنائي لكوريا الخاص بأفريقيا.

161. من منظور الشراكة بين الاتحاد الأفريقي- كوريا وخطط عمل المنتديات التي اعتمدت في الأعوام 2006، 2009 و 2012 لم تحقق مستوى عاليا من تنفيذ المشاريع والأنشطة التي تم تحديدها، ومن منظور إقليمي أو قاري. فالتقرير المرحلي على سبيل المثال في مجال تنفيذ خطة العمل 2013-2015، الذي أرسل إلى المفوضية تم وضعه من قبل الجانب الكوري وحده في عام 2014، ويمثل مجموعة من البرامج والمشاريع المدعومة ماليا من كوريا التي تم تنفيذها في بلدان أفريقية محددة.

162. على الأساس القاري أو الإقليمي، لم يتم تنفيذ خطط عمل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -كوريا أفريقيا بشكل فعال. وتظل الشراكة أكثر تركيزا على المشاريع الثنائية. وبيدلا كلا الجانبين الآن جهودا لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف وتوسيع الشراكة على المستوى القاري وفقا لمختلف إعلانات سيول، وإطار التعاون الرابع بين الاتحاد الأفريقي – كوريا 2017- 2021. ولكن بعض الجهود والقرارات الصادرة عن كلا الجانبين قد تعمل الآن على تعزيز العنصر متعدد الأطراف وتوسيع الشراكة على المستوى القاري. فهذه الجهود تتكون أساسا، من جهة، في سياق اتفاق تم التوصل إليه في عام 2009 بشأن تمثيل أفريقيا عن طريق أجهزة الاتحاد الأفريقي وتطبيق صيغة بانجول عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في المنتدى. ومن الجهة الأخرى، قبول مبدأ التناوب بين أفريقيا وكوريا بشأن مكان انعقاد المنتدى مما يعد خطوة هامة بالنسبة للجانب الأفريقي للمضي قدما في جدول أعماله القاري في هذا الإطار.

أثر التحول الاقتصادي والاجتماعي:

163. لم تحدث الشراكة الأفريقي الكورية إلا آثارا إنمائية محدودة للغاية نظرا لمحدودية النطاق ومستوى التنفيذ، أو ببساطة محدودية تنفيذ خطط العمل الذي حدث، مقترنا بعدم وجود آلية مناسبة للرصد والتقييم.

الفعالية والكفاءة

164. لم تصبح الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - كوريا في شكلها الثنائي الحالي فعالة تماما بعد إذ أن مستوى تنفيذ الأنشطة الواردة في خطط العمل المعتمدة لا يزال منخفضا جدا على الرغم من الالتزامات المعلنة. ولكي تبدي هذه الشراكة بعض مستوى الكفاءة والفعالية، ينبغي احترام الالتزامات المعلنة بالكامل وترجمتها إلى أفعال.

القيمة المضافة للشراكة:

165. لم تحقق القيمة المضافة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي -التوقعات على المستوى القاري، حيث أن المشاريع المعتمدة للتنفيذ هي تلك التي تم تنفيذها في إطار قنوات التعاون الثنائي.

الاستنتاجات:

166. من الجدير التأكيد على أن الخطة الأساسية للتعاون الإنمائي مع أفريقيا للفترة 2009-2012 كانت في الواقع البرنامج الكوري للتعاون الثنائي مع أفريقيا. ولا يزال يتعين تقديم تقارير عن تنفيذ مختلف خطط العمل للشراكة بين الاتحاد الأفريقي -كوريا منذ عام 2006 عن الإنجازات الكبيرة من المنظور القاري أو الإقليمي. وتبقى الشراكة أكثر تركيزا على المشاريع الثنائية. وبيدلا كلا الجانبين الآن جهودا لتعزيز

التعاون المتعدد الأطراف وتوسيع الشراكة على المستوى القاري وفقا لمختلف إعلانات سيول وإطار التعاون الرابع بين الاتحاد الأفريقي - كوريا 2017 - 2021.

التوصيات:

167. تم تعزيز دول الاتحاد الأفريقي في تنسيق الشراكة وتم الاعتراف بالاتحاد المنسق للجانب الأفريقي. وعقد المنتدى من 23 - 25 نوفمبر 2009 بموجب الشكل الجديد وبمشاركة كاملة من لجنة الممثلين الدائمين، واللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف والمفوضية. ويحمل هذا المنتدى احتمال المنافع المتبادلة لكلا الجانبين ويجب أن يستمر ذلك والسعي بقوة إلى تحقيقه. وتحقيقا لتلك الغاية، تمت التوصية بما يلي:

- أ. يوصى إذن بأن تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قرارا نهائيا بشأن كيفية الاستجابة لاستراتيجية كوريا التي تنهض فقط بتعاونها الثنائي من خلال الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - كوريا وما إذا كان ينبغي أن تعامل الشراكة كاستراتيجية. وإذا اعتبرت استراتيجية، فمن المهم تحديد المجالات التي يجب أن تشملها وكيفية تمثيل أفريقيا. وبالطبع فإن الشراكة مع كوريا على المستوى القاري، سوف تكون مفيدة لأفريقيا وخاصة إذا كانت مركزة وتتفق مع الرؤية الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي على النحو المبين في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وصيغة بانجول أو حسبما يتم إعادة تشكيلها.
- ب. ولهذا الغرض، فمن المستحسن أيضا إعادة هيكلة خطة عمل الشراكة الجديدة التي تم تشكيلها نحو المجالات ذات الأولوية الأقل، وتكون أكثر شمولاً من حيث تعريف خطة العمل من حيث كونها "محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة الزمنية" حول الفوائد التحويلية ذات المغزى فيما يتعلق بالتصنيع، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونقل التكنولوجيا من خلال التعليم والتدريب المهني والتقني والمهارات التقنية المحددة بالصناعة ووفقا لمجالات اختصاص كوريا المعترف بها من الجانبين. وكذلك تعريف التنسيق الشامل وآليات المتابعة والإبلاغ عن أنشطة الشراكة.

الشراكة بين الاتحاد الأفريقي- تركيا:

التقييم والنتائج

الإطار القانوني / المؤسسي:

168. عقدت القمة الأولى للتعاون بين أفريقيا وتركيا في إسطنبول، تركيا في أغسطس 2008، وتم خلالها اعتماد وثيقتين ختاميتين، كما اعتمدت قمة اسطنبول إعلانا واتفاقا إطاريا للتعاون.

إطار السياسة والاستراتيجية

169. من وجهة النظر الاستراتيجية ووجهة نظر السياسات، تستند هذه الشراكة إلى استراتيجية تركيا الصريحة والضمنية نحو أفريقيا، والتي تشمل، من بين أمور أخرى: (1) تأمين الوصول إلى النفط والغاز والتعدين والموارد الطبيعية لأفريقيا - الغابات والزراعة - بالنسبة لاقتصاد تركيا السريع النمو؛ (2) تأمين عقود الشراكة الاقتصادية؛ (3) الوصول إلى السوق الاستهلاكية المتوسعة والسوق الصناعية للقارة الأفريقية، في مرحلة أقل. وتسترشد الشراكة أيضا باستخدام مزيج غامض من أدوات السياسة الثنائية لتركيا والأدوات المحددة للشراكة الاستراتيجية التي لا تحترم وحدة أفريقيا.

الهيكل المؤسسي وهيكل الحوكمة والإدارة:

170. تتطلب الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - تركيا المزيد من العمل في هذا المجال؛ لم يتم بعد وضع الترتيبات المؤسسية لهذه الشراكة وآليات الإدارة والمتابعة بصورة شاملة وترسيخها على مؤشرات النتائج والآثار ذات المغزى و " المحددة والقابلة للقياس ويمكن تحقيقها والواقعية ومحددة المدة الزمنية ". ولا يزال إطار الرصد والتقييم ضعيفا بشكل خاص، كما لا يزال هناك خط غير واضح بين الشراكة المتعددة الأطراف والعلاقات الثنائية. وهذا هو نتيجة التعاون الثنائي الطويل الأمد بين تركيا والعديد من الدول الأفريقية.

الأهمية

171. وبالنسبة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي - تركيا، فإن خطط عملها ليست مفيدة أو هامة من حيث الحجم والمنافع التحويلية لأفريقيا، ولم توضع من حيث مبدأ كونها "محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة الزمنية".

النتائج:

172. نشأت الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - تركيا نتائج هامشية فقط من حيث الحجم والعمق، وتشمل خطة عمل و/ أو النطاق نفس القائمة الطويلة من مجالات التعاون مع كوريا. ومن أجل تحقيق نتائج ذات مغزى يجب أن تكون الخطة مرتبة بطريقة "محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة الزمنية"، وتذهب بعيدا عن مجالات التعاون الثنائي المعتادة.

مستوى تنفيذ الأنشطة:

173. شهدت خطة التنفيذ المشتركة الأولى 2010-2014 (إسطنبول)، وخطة التنفيذ الثانية 2014-2019 (2000-*)ملايو) للشراكة بين الاتحاد الأفريقي - تركيا مستوى متدنيا من التنفيذ. وبعد قمة ملايو عقد اجتماع كبار المسؤولين من 17 إلى 22 مارس 2015 في أنقرة، تركيا من أجل التفاوض على الموارد اللازمة للأنشطة المتفق عليها في مصفوفة المشاريع ذات الأولوية الرئيسية التي اعتمدت خلال قمة ملايو لعام 2014.

174. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت تركيا مبلغ مليون دولار أمريكي خصص لستة مجالات ذات أولوية. وعلى الرغم من أن الأمر يكمن في أن تأخر التنفيذ يرجع إلى أن تركيا توفر الأموال بعد اعتماد ميزانية الاتحاد الأفريقي، مما يجعل من المستحيل الاستفادة من تلك الأموال، وبالتالي ومن أجل معالجة هذه القضية طلبت المفوضية من الجانب التركي تأكيد إضفاء الطابع الرسمي على تقديم الأموال على أساس سنوي مما يمكن مفوضية الاتحاد الأفريقي توقع تخطيط الميزانية.

175. وفي السياق نفسه، انعقد اجتماع كبار المسؤولين بين أفريقيا وتركيا في 19 يونيو 2017 في مقر الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا، وكان الغرض من هذا الاجتماع يتمثل استعراض وتقييم مستوى التنفيذ للمجالات ذات الأولوية المتفق عليها.

الأثر الاجتماعي والاقتصادي التحويلي:

176. ولنفس الأسباب المتعلقة بمؤتمر طوكيو الدولي ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي وكوريا كما هو مذكور أعلاه، لم تولد الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-تركيا إلا آثارا إنمائية محدودة للغاية بسبب طبيعتها الثنائية الأولية، وحجمها المحدود ومستوى التنفيذ، وعدم وجود إطار ملائم للرصد والتقييم.

الفعالية والكفاءة:

177. لم تكن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي - تركيا فعالة إذ أن مستوى تنفيذ الأنشطة الواردة في خطط العمل المعتمدة لا يزال منخفضا للغاية على الرغم من الالتزامات المعلنة. ولكي تبدي هذه الشراكة قدرا من مستوى الكفاءة والفعالية، يجب احترام الالتزامات المعلنة بالكامل وترجمتها إلى أفعال، كما يجب أن تنتقل الأنشطة التي سيتم تنفيذها من أنشطة التعاون الثنائي.

القيمة المضافة للشراكة:

178. لم تحقق الشراكة بين الاتحاد الأفريقي- تركيا قيمة مضافة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا على المستوى المتعدد الأطراف حيث أن مستوى التنفيذ لا يزال منخفضا. وقد حقق التعاون الثنائي الطويل الأمد للبلدان الأفريقية مع تركيا بالتأكيد قيمة مضافة، قررت قمة مالابو تقليل المشاريع الستة عشر المقدمة إلى ست مشاريع ذات أولوية للتنفيذ خلال الفترة 2014-2019.

الاستنتاجات:

179. وكما هو الحال بالنسبة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي -كوريا، فإن الشراكة بين الاتحاد الأفريقي -تركيا لديها بعض الإمكانيات، غير أنه ينبغي معالجة بطء ومحدودية نطاق التنفيذ حيث لم يتم إحراز الكثير من التقدم في مجال تنفيذ خطة عمل مالابو المشتركة لعام 2014 اعتبارا من الآن، على الرغم من أن هذه هي شراكة تعمل على أساس ثنائي.

180. ولا يمكن اعتبار الشكل الحالي لهذه الشراكة شراكة استراتيجية. ومع ذلك قد يكون للشراكة القدرة على أن تصبح استراتيجية. ومن أجل تحويل هذه الشراكة إلى شراكة استراتيجية، إذا لزم الأمر، فمن المستحسن أن تكون الشراكة مؤهلة كشراكة "استراتيجية" وفقا للعبء التي سبق تحديدها في هذا التقرير. ويستلزم ذلك إجراء مراجعة شاملة لهذه الشراكة للسماح لاستمرارها على أساس متين.

التوصيات:

181. وفي هذه الأثناء، يوصى إذن بإعادة هيكلة خطة التنفيذ المشتركة إلى عدد أقل من المجالات ذات الأولوية، وجعلها أكثر شمولا من حيث ما يلي:

- أ. إعادة تحديد نطاق خطة العمل المشتركة إلى عدد محدود من المشاريع القابلة للتنفيذ المتفق عليها؛
- ب. إعادة تعريف خطة العمل من حيث كونها " محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة الزمنية " حول الفوائد التحويلية ذات المغزى من حيث: (1) الدخل والوظائف والعمل اللائق (2) الفقر واللامساواة والجوع (3) الضمان الاجتماعي والحماية بما في ذلك المعوقون (4) الموائم الحديثة والصالحة للعيش والخدمات الأساسية الجيدة (5) الثورة التي يقودها التعليم ومهارات العلم

والتكنولوجيا والابتكار (6) النمو الاقتصادي المستدام والشامل (7) التصنيع الذي يقوده العلم والتكنولوجيا والابتكار / التنمية الصناعية وإضافة القيمة (8) التنوع الاقتصادي والمرونة الاقتصادية وإنشاء آليات التنسيق والتمويل والمتابعة والإبلاغ للشراكة بشأن أنشطة الشراكة.

182. ولمعالجة مسألة انخفاض مستوى تنفيذ خطط العمل المشتركة، فمن المستحسن معالجة هذه القضايا على سبيل الاستعجال والأولوية، كما هو معترف به ومتفق عليه من قبل الطرفين، وينبغي أن ينخرط الطرفان في تنفيذ المشاريع التي تم تحديدها من قبلهم.

الشراكة بين الاتحاد الأفريقي-الولايات المتحدة الأمريكية

183. وقعت مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزارة الخارجية الأمريكية مذكرة تفاهم في 2013. أضفت مذكرة التفاهم طابعا رسميا على التعاون حول قضايا تشمل السلم والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، والنمو الاقتصادي، والتجارة والاستثمار، وتعزيز الفرص والتنمية. وحتى تاريخ اليوم عُقد خمسة حوارات رفيعة المستوى، كان آخرها في ديسمبر 2018 في أديس أبابا، إثيوبيا. تعقد الولايات المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعا سنويا يتم خلالها مناقشة التعاون حول المشاريع الرئيسية والاتفاق عليها.

184. يتم توجيه أكثر من 90٪ من موارد الولايات المتحدة الموجهة لأفريقيا إلى برامج ثنائية، أو مشروعات إقليمية تنفذ بشكل ثنائي (على سبيل المثال مبادرة توفير الطاقة لأفريقيا، وبمبادرة القادة الأفريقيين الشباب، إلخ). في الوقت نفسه، كانت المساهمات المالية من الولايات المتحدة على المستوى القاري ضئيلة. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الولايات المتحدة مواقف غير موصلة لاستقلال الاتحاد الأفريقي واستدامته المالية، مثل عرقلة مقرر تمويل الاتحاد في منظمة التجارة العالمية، والمشاركة في تمويل عمليات دعم السلام مع الأمم المتحدة في الاجتماعات الأخيرة.

التوصيات:

185. بسبب إمكانات هذا الحوار، كون الولايات المتحدة تعمل حتى الآن على أساس ثنائي مع الدول الأفريقية، فمن المستحسن أن يجرى الاتحاد الأفريقي مناقشات معها

186. والهدف هو أن تكون السياسة الأمريكية الخارجية أكثر تناسبا مع تكامل أفريقيا وتنميتها، وكذلك استكشاف إمكانية جلب هذا الحوار في إطار الشراكة مع الاتحاد الأفريقي.

الجزء جيم: تعزيز الوضع المؤسسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي لدفع التزامات الاتحاد الأفريقي مع الشركاء أولا - التحديات على مستوى الاتحاد الأفريقي في إدارة الشراكات الاستراتيجية

187. واجهت عملية إدارة الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي عددا من التحديات والمعوقات التي تحتاج إلى معالجة شاملة، بهدف تحقيق النتائج بفعالية وكفاءة. وتتضمن ما يلي:

(أ) غياب إطار السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالشراكات

(ب) غياب القدرات الفنية على مستوى الاتحاد الأفريقي والثغرات الإجرائية والمعرفية

(ج) مسائل التنسيق والاتصال من الجانب الأفريقي

- (د) الصعوبات المتعلقة بالموارد المالية على مستوى الاتحاد الأفريقي
- (هـ) نقاط الضعف المؤسسية المتصورة لمفوضية الاتحاد الأفريقي
- (و) زيادة قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي في إدارة الشراكات الاستراتيجية
- (ز) تجزئة الوظائف المتعلقة بإدارة الشراكات
- (ح) تحديات قسم إدارة وتنسيق الشراكات للاتحاد الأفريقي
- العجز في إضفاء الطابع المؤسسي والاستدامة وآليات المتابعة والاستمرارية في إدارة الشراكات الاستراتيجية على مستوى الاتحاد الأفريقي.
 - نقاط الضعف في آليات الرصد/المتابعة والاستعراض والإبلاغ والتقييم

الحاجة إلى إطار لوضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالشراكات

اعتماد إطار شامل لوضع السياسات والاستراتيجيات للاتحاد الأفريقي لإقامة وإدارة الشراكات الاستراتيجية:

188. في حين يملك معظم الشركاء الاستراتيجيين للاتحاد الأفريقي استراتيجية خاصة تجاه القارة، فإن أفريقيا، من جانبها، لم تعتمد حتى الآن أي إطار شامل لوضع السياسات والاستراتيجيات لإدارة الشراكات الاستراتيجية. ومن الواضح أن نهجا واحدا يناسب الجميع لهيكله الشراكات وخطط عملها لا يعبر عن التعقيدات النسبية للشراكات المختلفة والفرص الخاصة التي يقدمونها للقارة الأفريقية. وإضافة إلى ذلك، لا يملك العديد من الشركاء فهما واضحا لبرامج الاتحاد الأفريقي ذات الأولوية على مستوى القارة والطريقة التي من المفترض أن تساهم بها في تنفيذها.
189. وينبغي النظر في قيمة نهج موجه نحو تحقيق النتائج واستراتيجي لإدارة الشراكات الاستراتيجية على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاز أفضل في إدارة وتنسيق الشراكات. ومنذ إقامة هذه الشراكات، تناثرت الأنشطة الخاصة بإدارتها بين مختلف الإدارات التنفيذية مع تنسيق ضعيف أو معدوم فيما بينها. وظلت كل إدارة تعمل بدون إطار شامل لوضع السياسات والاستراتيجيات. وهناك تحسن منذ عام 2012 عندما تم إنشاء قسم إدارة وتنسيق الشراكات في مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

إقامة الشراكات وهيكلتها:

190. في ظل غياب إطار واضح لوضع السياسات والاستراتيجيات على مستوى الاتحاد الأفريقي، فإن إقامة الشراكات لا تستند إلى مجموعة من المعايير الواضحة والأهداف المحددة سلفا سواء من الناحية التنموية أو السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الشراكات تقريبا تغطي نفس القائمة الطويلة من مجالات التعاون دون تمييز على أساس الامتيازات الخاصة بكل ريك وطبيعة المساهمة التي يمكن أن تقدمها لأفريقيا. وأخيرا، فإن ما يمكن أن تقدمه أفريقيا ليس محددًا بوضوح. لا يمكن أن تكون جميع الشراكات متشابهة من حيث مجالات التعاون. ومن الواضح أنه ينبغي النظر في ضمان تخصص الشراكات على أساس الميزة النسبية للشركاء والقدرة الاقتصادية/المالية.

النهج القائم على رد الفعل لإدارة الشراكات الاستراتيجية:

191. سيساعد إطار وضع السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالشراكات للاتحاد الأفريقي على التحول إلى النهج القائم على رد الفعل إلى نهج استباقي مع الشركاء. وسيؤدي إلى تحسين مستوى التأهب، وفجوة القدرات الفنية والمالية لمفوضية الاتحاد الأفريقي و/أو التنسيق الداخلي الضعيف للاتحاد الأفريقي مع أصحاب المصلحة الأفريقيين الآخرين مثل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات القطاع الخاص وغيرها. وتتطلب برامج التجارة والاستثمار إشراك القطاع الخاص الأفريقي التي للا تشارك بشكل كامل حتى الآن في تخطيط وتنفيذ وإدارة الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي بطريقة منهجية.

الثغرات في القدرات الفنية والإجرائية والمعرفية على مستوى الاتحاد الأفريقي

192. تتطلب إدارة الشراكات الاستراتيجية بالتحول من إقامة الشراكات/التفاوض بشأنها إلى التنفيذ الكامل والإبلاغ مزيجاً من المهارات الدبلوماسية، ومهارات وظيفية لإدارة البرامج/المشاريع، ومهارات مواضيعية ذات صلة للمساعدة/التعاون الإنمائي، ومهارات في مجال إعداد المشاريع التجارية وهيكلتها وتنفيذها. وينبغي تطوير هذه المهارات على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار قسم إدارة وتنسيق الشراكات الذي تقلل محدودية هيكله الحالي من قدرات الاتحاد الأفريقي على إدارة مختلف علاقات الشراكات بفعالية وكفاءة.

مسائل التنسيق والاتصال من الجانب الأفريقي

193. يؤثر غياب علاقات عمل مؤسسية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين مثل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم مشاركتها في عملية إدارة الشراكات للاتحاد الأفريقي، من بين أمور أخرى، أثر سلباً على قدرة الاتحاد الأفريقي على التفاوض بشأن الشراكات ذات الصلة والتأثير على هيكلتها وتنفيذ خطط عملها في الوقت المناسب.

1. مفوضية الاتحاد الأفريقي - المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

194. يعاني تدفق الاتصالات والمعلومات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على ثلاث جبهات. أولاً، تدخل مفوضية الاتحاد الأفريقي في شراكات استراتيجية يتطلب تنفيذها المشاركة النشطة من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية ولكن هذه الشراكات مصممة دون مساهمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ثانياً، تفاوض المجموعات الاقتصادية الإقليمية شراكات من تلقاء نفسها مع الشركاء الاستراتيجيين أنفسهم لأن الاتحاد الأفريقي يفسح المجال لهذه الحالات من الازدواجية. ثالثاً، على الرغم من أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي من المفترض أن تنفيذ جزءاً من الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي تشارك بطريقة أو بأخرى في عملية إنشاء شراكاتها الاستراتيجية الخاصة بها، فإنها لا تملك بالضرورة الميزانية للقيام بأنشطة التخطيط والتنفيذ.

2. الدول الأعضاء الأفريقي والمفوضية

195. يعاني تدفق الاتصالات والمعلومات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء على ثلاث نواح:

أ. ينبغي أن تؤدي الرؤية العامة للاتحاد الأفريقي من الشراكات الاستراتيجية، من بين أمور أخرى، إلى تنفيذ البرامج والمشاريع القارية والإقليمية. غير أن عددا من الدول الأعضاء تميل إلى إعطاء الأولوية لمصلحتها الوطنية.

ب. لوحظت ثغرات/اختلافات كبيرة بين البرامج القارية للاتحاد الأفريقي وخطط العمل المحددة في إطار الشراكات الاستراتيجية التي تميل إلى أن تكون في شكل مشروع ثنائي دون أي صلة بالأجندة الإقليمية/القارية. وهذه الفجوات تزداد عمقا بسبب غياب خط فاصل واضح بين البيانات التي يقدمها الشركاء في دعمهم للدول الأعضاء في السياقين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ج. طُرحت مسألة تنسيق المواقع في العديد من الاجتماعات حيث كانت المشاورات بين الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي ناقصة. وإضافة إلى ذلك، فإن صيغة بانجول بشأن المشاركة في اجتماعات القمة بين القارات بدت مثار جدل³².

3. لجنة الممثلين الدائمين – مفوضية الاتحاد الأفريقي

196. في بعض الأحيان، لا يتضح للجنة الممثلين الدائمين أية جهة تقود عملية إعداد وتنظيم المشاورات مع الشركاء: أهي قسم تنسيق وإدارة الشراكات أم هي الإدارات الفنية. وغالبا ما تؤدي الالتزامات المتعددة لمفوضية الاتحاد الأفريقي في إدارة علاقة الشراكات إلى حدوث فجوات في الاتصالات بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الممثلين الدائمين.

4. مفوضية الاتحاد الأفريقي- وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد

197. لم يفلح قسم تنسيق وإدارة الشراكات في مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد في العمل معا من أجل إرسال إشارة قوية إلى الشركاء تفيد بأن الهيكلين متكاملين. فمن شأن التآزر بينهما أن يساهم في ارتفاع مستويات التنفيذ.

5. مفوضية الاتحاد الأفريقي-الشركاء:

198. إن عدم قدرة المفوضية على تنسيق تنفيذ المقررات بشأن الشراكات دفعت هؤلاء في كثير من الأحيان إلى تجاوز قسم تنسيق وإدارة الشراكات والتعامل مباشرة مع الإدارات الفنية و / أو مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أو مكتب نائب رئيس المفوضية. وهذا لا يقوض المفوضية عمل المفوضية فحسب، ولكنه يؤدي أيضا في بعض الأحيان إلى نهج متناقضة و / أو غير منسقة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء.

199. أبلغ الشركاء عن حالات لم تكن فيها الإدارة الفنية المسؤولة عن مسألة محددة على علم بردود الفعل الواردة من مكتب الرئيس؛ الأمر الذي يتسبب في التأخير وسوء الفهم في تنفيذ المشروع المتوقع.

200. تجدر الإشارة إلى أن من اللازم مراجعة آثار تكاليف أية شراكة وقيمة الموارد المخصصة لتنفيذها، وذلك للتأكد من أنها مترابطة لتوخي القيمة والنتيجة المتوقعة للشراكة.

³² تم تناول هذه المسألة بشكل موسع في الجزء ألف من التقرير [الفقرات من 40 إلى 42]

6. قسم إدارة وتنسيق الشراكات - الإدارات الفنية:

201. أبدى كل من قسم إدارة وتنسيق الشراكات واللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف، وحتى بعض الشركاء، تأسفا إزاء العديد من حالات التأخير في تقديم مدخلات / مساهمات الإدارات الفنية في عملية إدارة الشراكة بسبب "مجموعة من العوامل تشمل قلة الاهتمام الذي يولي لمسائل الشراكة، البيروقراطية وعبء العمل في ظل انعدام عمليات ملائمة في مجال صنع السياسة في غياب رؤساء الإدارات. وتجدر الإشارة إلى أن خصوصية إدارة السلم والأمن، تؤدي أحيانا إلى عدم التنسيق في هذا الصدد. إضافة إلى ذلك، ينبغي التذكير بأن الهيكل المحدود الحالي لقسم إدارة وتنسيق الشراكات غير كاف لدعم إدارة الاتحاد الأفريقي على إدارة مختلف الشراكات بفعالية وكفاءة.

202. بخصوص الإدارات الفنية، من المعروف أيضا أن هناك إجراءات تحكم توقيع الوثائق القانونية، مثل مذكرات التفاهم، التي تلزم جميع الإدارات بالحصول على تصريح من رئيس المفوضية قبل توقيع أي اتفاق. ومع ذلك لا يبدو أنه يتم الامتثال لذلك دائما. لا يشارك قسم تنسيق وإدارة الشراكات دائما في توقيع بعض الاتفاقيات مع الشركاء. وقد تسبب ذلك في خلل، وجعل المتابعة أمرا صعبا.

203. علاوة على ذلك، لوحظ أن بعض إدارات المفوضية قدمت بشكل أحادي إلى مختلف الشركاء طلبات تمويل لنفس البرامج التي تتدرج ضمن المهام المسندة إليها دون تنسيق كاف مع بقية إدارات المفوضية لتجنب الازدواجية في مثل هذه الطلبات. إن هذا الوضع يضع الشركاء في مواقف صعبة وغير مريحة ويجعلهم يترددون في قبول المقترحات.

مسائل المساهمات المالية للاتحاد الأفريقي

204. لن يقدر الاتحاد الأفريقي على التأثير بنجاح على شراكاته ولن يساهم بشكل كبير في تنفيذ خطط العمل ما لم يتم تناول أجندة تعبئة الموارد المالية الداخلية للاتحاد الأفريقي بشكل حاسم وتوفير المساهمات المالية والدعم الفني اللازم لتنفيذ البرامج المتفق عليها. ينبغي أن لا ننسى أن هذه الشراكات هي استراتيجية قائمة على العمل لضمان الربح للطرفين، وأن تنفيذها يحتاج إلى مساهمات مالية من الجانب الأفريقي.

نقاط الضعف المؤسسية المتصورة لمفوضية الاتحاد الأفريقي

205. هناك حاليا أوجه قصور في الحكم والإدارة والرقابة الداخلية لنظام مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبخاصة في مجالات التخطيط الاستراتيجي والبرمجة، فضلا عن إدارة الشؤون المالية والموارد البشرية. ومن شأن استمرار هذا النوع من أوجه القصور أن يؤدي إلى تناقص الثقة، الأمر الذي سيؤثر سلبا على قدرة الاتحاد الأفريقي على تعبئة المساعدات المالية والفنية من الشركاء الإنمائيين الاستراتيجيين والتقليديين معا، حيث من الممكن أن يتم فرض حدود مالية وشروط دفع غير مرنة على مفوضية الاتحاد الأفريقي لنفادي مثل هذا النوع من أوجه القصور.

تشنت قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وتكلفة ذلك للمفوضية

206. تأتي كل شراكة مع سلسلة من آليات تشاور وتنسيق، بما في ذلك: قمم رؤساء الدول، الاجتماعات الوزارية، آليات والتنسيق و / أو المتابعة، اللجان الفنية، وخطط عمل وأطر الاجتماعات التحضيرية

للتعاون. إن التحضير لهذه المحافل واللجان والاجتماعات المتعددة، وكذلك المشاركة فيها، والطلبات المختلفة للمساهمات الفنية، فضلا عن اجتماعات التنسيق مع لجنة الممثلين الدائمين، كل ذلك يسبب استنزافا كبيرا في الموارد المالية والبشرية للمفوضية دون نتائج ملموسة بالنسبة لمعظم الشراكات.

207. علاوة على ذلك، هناك حاليا أهداف كثيرة للغاية في شراكات معينة، الأمر الذي لا يشتمل قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي في مرحلة التنفيذ فحسب، ولكن يؤدي أيضا إلى عدم أداء الشراكات بكامل طاقاتها نظرا لتمدد الموارد على مجالات تدخل واسعة النطاق. هذا عدا غياب التركيز في التنفيذ.

تحديات قسم إدارة وتنسيق الشراكات الأفريقي

208. يسلك الاتحاد الأفريقي ثلاثة أنواع من الشراكات، وتحديدا، (1) الشراكة بين قارتين، (2) الشراكة بين قارة وقطر (3) شراكات بين منطمتين (الشراكات المؤسسية). وقبل إنشاء قسم تنسيق وإدارة الشراكات، كانت إدارة كل هذه الشراكات مبعثرة، وتتولاها الإدارات المختلفة للمفوضية. وهذا الوضع جعل من الصعب أن تكون لدى المفوضية رؤية شاملة لعملية الإدارة والتحديات التي تواجه جميع الشراكات لوضع سياسة واستراتيجية موحدين للشراكات. وقد دفع هذا النقص إلى إنشاء قسم إدارة وتنسيق الشراكات في مكتب الرئيس.

209. بموجب مقرر المجلس التنفيذي³³ (EX.CL/Dec.646 (XIX) الصادر عن دورته التاسعة عشرة المنعقدة في يونيو 2011، في ملابو، غينيا الاستوائية، تقرر إنشاء قسم إدارة وتنسيق الشراكات بغية ربط أفريقيا بأجزاء أخرى من العالم³⁴، وكذلك القيام بما يلي:

- إدارة الأنشطة المتعلقة بتلك الشراكات،
- اقتراح وتنفيذ إجراءات لتفعيل الأطر و/أو خطط العمل التي تدعم مختلف الشراكات،
- متابعة تنفيذ الأنشطة المترتبة على تلك الوثائق،
- خدمة اجتماعات لجنة الممثلين الدائمين واللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف في إطار مختلف الشراكات،
- تقييم نتائج مختلف الأنشطة والوثائق المنبثقة عن الاجتماعات المختلفة للشراكات وتقديم مقترحات لاتخاذ الإجراءات والمتابعة،
- التواصل مع مختلف إدارات / وحدات المفوضية لأغراض التنسيق فيكا يتعلق بكل شراكة،
- ضمان التأزر فيما بين مختلف الشراكات.

210. وفي إطار هذا التفويض، تم تحديد دور ومهام وأنشطة قسم تنسيق وإدارة الشراكات والموافقة عليها. وطلب من المفوضية تنفيذ هذا المقرر تدريجيا من خلال تعيين عاملين في الهيكل على مدى فترة ثلاث سنوات ابتداء من يناير 2012.

211. يُعتبر منصب رئيس قسم تنسيق وإدارة الشراكات، وهو بدرجة م 5، منخفض جدا بالمقارنة مع المديرين الذين يترأسون إدارات، من جهة، ومع كبار الدبلوماسيين وكبار المسؤولين من الشركاء من جهة أخرى.

³³ انظر المرفق بشأن ولاية قسم إدارة وتنسيق الشراكات 2011
³⁴ Ex.Cl/Dec.646(XIX) الفقرة 2: يقرر إنشاء قسم الشراكات الاستراتيجية في مكتب الرئيس.

وقد كان لهذه العلاقات غير المتكافئة تأثير سلبي خلال مختلف التبادلات وعملية التفاوض مع الشركاء الذين يميلون الآن إلى تجاوز قسم تنسيق وإدارة، وقد نتجت من هذا الوضع مشاكل جمة مما يتعلق بالاتصالات وتدقيق المعلومات للقسم وللشركاء على حد سواء. ومما له أهمية وعجالة قصوى هو تفعيل القسم بعدد كامل مع العاملين والمعدات بهدف جعله مستجيبا وقادرا على أداء هذه المهمة.

أسباب انخفاض مستوى التنفيذ على نطاق الاتحاد الأفريقي

212. منذ إنشاء قسم إدارة وتنسيق الشراكة في 2012، نسق هذا القسم عددا من الاجتماعات الفنية والمشاورات الرفيعة المستوى مع مختلف الشركاء. وعمل هذا القسم بشكل وثيق أيضا مع لجنة الممثلين الدائمين والإدارات المعنية لصياغة مصفوفات التنفيذ لخطط العمل. ومع ذلك، فقد كانت قدرة المفوضية على تحويل معظم خطط العمل إلى مشاريع قابلة للتنفيذ ضعيفة نسبيا نتيجة لعوامل كثيرة تلخص فيما يلي:

- مشكلة التنسيق على نطاق مفوضية الاتحاد الأفريقي: أثبتت مسألة انخفاض مستوى التنسيق داخل المفوضية والإدارات الفنية/ المعنية في الأقسام ذات الصلة المذكورة أعلاه. ومن شأن التفعيل الكامل لقسم إدارة وتنسيق الشراكات على شتى المستويات، وبدعم كامل من القيادة، أن يضع حدا لمثل هذا الوضع.
- إخلال البلد المضيف بالالتزامات: كان إخفاق البلدان الأفريقية المضيفة في الوفاء بجانبها من الالتزامات في تنفيذ مشاريع محددة، مثل مراكز التميز الإقليمية، سببا رئيسيا في انخفاض مستوى التنفيذ وبالتحديد في حالة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي – الهند التي اقترحت إقامة ما لا يقل عن اثني عشر من هذه المشاريع.
- قضية مساهمة الموارد المالية للدول الأعضاء في مفوضية الاتحاد الأفريقي، لتمكينها من تنفيذ الأثر المختلفة التي تم وضعها لإدارة وتنسيق الشراكات الاستراتيجية بشكل كامل، وبكفاءة وفعالية أثبتت أيضا في الأقسام المذكورة أعلاه؛ فعندما تتوفر الموارد، ويتم تفعيل الآليات الموضوعية، ستكون مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع أفضل لتنفيذ تلك الشراكات بجميع مكوناتها. عدم القدرة على صياغة المشروع/ تنمية القدرات. الأفريقي
- عدم القدرة على صياغة المشروع / تطويره؛
- ضعف نظام الدعم التقني على مستوى قسم إدارة وتنسيق الشراكات

أولا. أوجه الضعف في آليات المتابعة، والرصد والتقييم وتقديم التقارير

213. نادرا جدا ما تم تقييم الشراكات من الجانب الأفريقي. فقد قام الشركاء بإعداد غالبية تقارير الرصد والتقييم عن أنشطة جميع الشراكات دون إشراك هيكل الاتحاد الأفريقي. وفي الحالات التي كانت العلاقات قائمة على أساس ثنائي، لم يكن لدى المفوضية أية فرصة للوصول أو آلية للمشاركة من أجل المساهمة في الرصد والتقييم اللازمين وأنشطة الإبلاغ.

ثانيا. تعزيز القدرة المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لدفع انخراط الاتحاد الأفريقي مع الشركاء

214. هناك حاجة إلى تمكين ذراع إدارة وتنسيق الشراكات للمفوضية بغية تمكينها من أداء مهامها وواجباتها بفعالية وكفاءة. لهذا الغرض، تقدم التوصيات التالية:

- أ. إعادة هيكلة قسم إدارة وتنسيق الشراكات، في إطار عملية الإصلاح المؤسسي الجارية ومهامها وواجباتها الجديدة من خلال تفعيل المقرر الذي ينص على ترقية القسم إلى مديريةية.
- ب. الإبقاء على دور قسم إدارة وتنسيق الشراكات كما هو مبين بوضوح في اختصاصاتها، والتي تشمل: تنسيق وإدارة الشراكات التي أبرمها الاتحاد الأفريقي من خلال المفاوضات والتأكد من استيفاء البنود والشروط لتمويل المشاريع بشكل كامل.
- ج. ينبغي قسم إدارة وتنسيق الشراكات العمل في تعاون وثيق مع الإدارات الفنية المعنية المسؤولة عن بدء وتنفيذ البرامج والمشاريع التي سيتم دعمها من قبل الشركاء وضمان تحقيق التنسيق والتآزر الوثيق بينها وبين الإدارات.
- د. ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على إنشاء مجموعة مراكز تنسيق الشراكات الاستراتيجية التي تتكون من جهات الاتصال معينة من قبل إدارات /مديریات / وحدات مفوضية الاتحاد الأفريقي ذات الصلة / النيباد، الأجهزة، المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات/ القدرة الأفريقية لمواجهة المخاطر/ منظمة المرأة الأفريقية/ البنك الأفريقي للتنمية، وغيرها لتقديم الدعم اللازم الأفريقي لقسم إدارة وتنسيق الشراكات للشراكات الاستراتيجية بغية تعزيز التفاهم وإقامة علاقة عمل أفضل مع الإدارات / المديریات.
- هـ. توفير متطلبات المهارات الفنية لقسم إدارة وتنسيق الشراكات/ ومجموعة مراكز تنسيق الشراكات الاستراتيجية، جنباً إلى جنب مع نظم تشغيلية وإدارية واضحة المعالم، فضلاً عن دليل عملي وأدوات المعارف الأخرى التي يمكن أن تساعد قسم إدارة وتنسيق الشراكات ومجموعة مراكز تنسيق الشراكات الاستراتيجية على إدارة وتنسيق الشراكات الاستراتيجية بشكل سليم.
- و. النظر في إمكانية التواجد في العواصم / مدن البلدان / المناطق / حيث توجد للاتحاد الأفريقي شراكة استراتيجية. وعلى أقل تقدير النظر في إمكانية تعيين موظفين في تلك المواقع التي تعتبر حرجية أو بحاجة لدفع عملية الشراكة قدماً، لمتابعة جميع أنشطة الشراكة.
- ز. ينبغي تمكين لجنة الممثلين الدائمين من الناحية الإدارية، واللوجستية والفنية، لتمكينها من الانخراط بشكل فعال في توفير التوجيه لعملية إدارة الشراكة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الانخراط في التوجيه من خلال الندوات التنفيذية لكل من لجنة الممثلين الدائمين، ومفوضية الاتحاد الأفريقي على أعلى مستوى القيادة لفهم مشترك لدور كل منها فيما يتعلق بالشراكات الاستراتيجية.
- ح. وضع نظام إدارة وإعداد للشراكات يمكّن الشركاء من الإبلاغ بشكل منهجي عن جميع الأنشطة والمشاريع الممولة ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية، ويلزم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والبنك الأفريقي للتنمية بالإبلاغ بشكل منهجي عن جميع الأنشطة والمشاريع الجارية في إطار الشراكة الاستراتيجية الأفريقية. يُشجّع الاتحاد الأفريقي على تطوير واستخدام نظام على الإنترنت لإدخال البيانات، تُعد منه تقارير سنوية عن حالة جميع الشراكات الاستراتيجية وتعرض على أجهزة صنع سياسة الاتحاد الأفريقي؛
- ط. ما لم يقرر المجلس التنفيذي خلاف ذلك على أساس كل حالة على حدة، يتم مواءمة آليات المتابعة لجميع الشراكات الاستراتيجية بما يتماشى مع دورة الخمس سنوات إلى جانب نموذج منظم لتسهيل التنفيذ والمتابعة من خلال صيغة موحدة، على النحو التالي، على النحو التالي:

- اجتماعات على مستوى القمة؛
- اجتماعات وزارية رفيعة المستوى (يسبقها اجتماعات - للمتابعة والتحضير للقمة)
- اجتماعات على مستوى كبار المسؤولين (يسبقها اجتماعات كبار المسؤولين كل سنتين)
- اجتماعات على المستوى الفني: ينبغي أن تعقد الاجتماعات عند الضرورة.
- ي. تعزيز التخطيط المشترك والتنفيذ والمتابعة، وإطار الرصد والتقييم والإبلاغ عن كل شراكة؛
- ك. تعزيز التأزر بين الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الأفريقيين مثل:
 - المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية
 - الوكالة الأفريقية للتنمية (أودا) / وكالة التنسيق والتخطيط للنيباد.
 - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
 - المؤسسة المالية الأفريقية – البنك الأفريقي للتنمية
 - المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات
 - الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل منظمات القطاع الخاص واتحادات الغرف التجارية والصناعية، والغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة والأوساط الأكاديمية، فضلا عن الأفريقيين في المهجر.

ل. يتعين على الاتحاد الأفريقي تنفيذ المقرر (XXVII) Assembly/AU/Dec.605³⁵ بشأن تمويل الاتحاد لضمان موارد كافية ويمكن التنبؤ به، تمكنه من أداء دوره كشريك حقيقي، وليس كمجرد شريك متلقي، في مجال تنفيذ المشاريع في إطار الشراكة الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، الأفريقي، ينبغي توفير مخصصات الميزانية التشغيلية لقسم إدارة وتنسيق الشراكات وإدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية، فضلا عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والنيباد، وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الصلة، والوكالات لتمكينها من الاضطلاع بدورها في الأفريقيين تنفيذ الشراكة الاستراتيجية.

م. إنشاء وتفعيل آلية/إطار ملائم للإنجاز بين الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأصحاب المصلحة الأفريقيين الآخرين مثل أجهزة الاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص، الأفريقيين عملية إدارة الشراكة الاستراتيجية لأفريقيا. وفي نطاق هذا الإطار، سوف يتولى قسم إدارة وتنسيق الشراكات، بصفته عامة للشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي وهيئة للتنسيق، تنسيق الخطوط التوجيهية للسياسات المعتمدة من قبل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي حول مسائل الشراكة والدعم الفني في مفاوضات الشراكة التي تشارك فيها المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والأجهزة، ومنظمات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني بالتشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي سوف يشارك قسم إدارة وتنسيق الشراكات على وجه الخصوص في أنشطة الإبلاغ وتقديم لها الدعم في مجال أنشطة بناء القدرات لتنسيق شراكاتها وهيكل إدارتها؛

³⁵ Assembly/AU/Dec.605 (XXVII) الفقرة 1: يجدد التأكيد على عزمه على ضمان تمويل الاتحاد الأفريقي بطريقة يمكن التنبؤ بها وتكون مستدامة ولما له مع ملكية الدول الأعضاء الكاملة.

ن. يتضمن الإطار المقترح لمشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية ما يلي:

- الطلب من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، أثناء عملية تطوير وثائق نتائج الشراكات، إعداد تقارير الحالة الخاصة بها حول الشراكة على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية واقتراح مدخلاتها الخاصة في خطة العمل. ويجب أن يوفر الاتحاد الأفريقي نماذج قياسية لضمان مساهمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشكل متجانس؛
- دعوة المجموعات الاقتصادية الإقليمية للمشاركة في اجتماعات الشراكة والإبلاغ عن الأنشطة والنتائج.

س. لكي يتسنى لقسم إدارة وتنسيق الشراكات الاضطلاع بتنسيق مختلف الشراكات وإدارتها على نحو أفضل، يجب بحث الأدوات والأطر التالية، بالإضافة إلى إطار السياسات والاشترائية للاتحاد الأفريقي، ومصفوفة تشير إلى مجالات الكفاءات الأساسية للشركاء، وإطار الرصد والتقييم والإبلاغ عن الشراكات.

الخاتمة:

215. تعد الشراكة على وجه العموم اتفاق طوعي تعاوني بين طرفين أو أكثر حيث يتفق جميع المشاركين على العمل سوياً نحو تحقيق غرض مشترك أو الاضطلاع بمهمة محددة وتقسام المخاطر والمسؤوليات والموارد والكفاءات والمنافع³⁶. ويعتبر التأخر هو القوة وراء الشراكات الاستراتيجية، إذ يزيد من الأصول، من حيث الموارد، والكفاءات الأساسية والقدرات من جملة أمور أخرى، لكل الأطراف المشاركة من أجل منافعها المتبادلة. ومن خلال التقاسم والتعاون الذي تقوده الأهداف يمكننا أن نوجه مواردنا وقدراتنا الجماعية نحو تلك المشاريع التي نعتبرها ذات أهمية أكبر.

216. تم إجراء استعراض للتقرير المنعون " تقييم الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا" وتم اختتامه بتوصيات واضحة من المتوقع أن تعتمدها أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي وأن يتم تنفيذها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة على جميع المستويات.

217. مع ملاحظة أن اعتماد مسلك صائب وتوجه استراتيجي في مجال العلاقات التي ينخرط فيها الاتحاد مع الأطراف الأخرى من العالم أصبح أمراً عاجلاً وضرورياً، هناك ثلاث وثائق مرجعية، تم اقتراحها للاعتماد من قبل أجهزة صنع السياسة هي بالتحديد: إطار الخطوط العريضة للاتحاد الأفريقي من أجل الشراكات؛ والمصفوفة حول مجالات التعاون والكفاءات الأساسية، والتي يتوقع منها تقديم الخطوط التوجيهية حول كيفية انخراط الاتحاد في الشراكات، والمحافظة على شراكات ناجحة، وإدارة الانتقال أينما وحينما يكون ضرورياً. ثمة وثيقة ثالثة لا تزال تنتظر المراجعة من قبل اللجنة الفرعية قبل التوصية باعتماده، وهي إطار السياسات والاستراتيجية للشراكات الذي أعده برنامج منظمة الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية.

218. تم التأكيد على وضع إطار شامل للرصد والتقييم والمتابعة، لتكميل وثائق الرصد والتقييم القائمة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتعاون المفوضية مع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف، ومع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين على تعبئة الجهود القائمة في مجال الرصد والتقييم

³⁶ تعريف الشراكة من قبل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا

للخروج مع إطار قوي وملزم للرصد والتقييم يضمن الاستدامة في مجال المتابعة والتنفيذ لمجالات التعاون المتفق عليها.

219. يُعتقد أن من شأن تمكين قسم إدارة وتنسيق الشراكات، سيمكنه من الاستيفاء بولايته سيعطي هذا التمكين مغزى وزخما جديدا لعلاقات أفريقيا مع بقية أنحاء العالم ويدعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا وشعوبها في كفافها من أجل بلوغ التنمية الاقتصادية والتكامل، مع التركيز على العلاقات الاستراتيجية والمستدامة الطويلة المدى مع نجاحات جلية على المدى القصير، تمشيا مع أجندة 2063.

220. إذ يشهد العالم تحولا نحو المزيد من النمو المستدام، ويسعى سعيا حثيثا إلى تحسين مستوى المعيشة لشعوبه الهائلة، فإن القرن الـ 21 يتيح فرص فريدة لأفريقيا. تقبلت أفريقيا هذا الواقع منذ حينه وأبدت بوضوح لا جدال فيه تصميمها على الشروع في المساعي القائمة على النتائج نحو تحقيق هذه الغاية، وبالتالي اعتماد أجندتها 2063. فأجندة الاتحاد الأفريقي 2063 وخطة تنفيذها العشرية الأولى تتسمان بتصميم كبير يهدف من جملة أمور أخرى إلى إحداث تحول في اقتصاد أفريقيا من خلال تنمية القدرات التكنولوجية والقيمة المضافة إلى خيراتها الطبيعية، فضلا عن تعزيز التحول على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية، وفي الوقت نفسه التهيئة للمزيد من التضامن والتماسك في وجه تحديات العولمة.

221. بهذه الروح تدخل أفريقيا مع أنحاء العالم الأخرى في بناء شراكات مستدامة، بغية إرساء علاقات أفضل في شكل الشراكات الاستراتيجية، ليس مع الشركاء التقليديين وحدهم، بل كذلك مع الشركاء الصاعدين. وسوف يظل الاتحاد الأفريقي ومفوضيته يشكلان المحور ويعملان كركيزتين وضامنين في مجالات المبادرة والتنفيذ والرصد والتقييم لتلك الشراكات، ووفقا للخطوط التوجيهية والمعايير التي اختطها صناع السياسة وعلى النحو الوارد في الوثائق المرجعية الثلاثة. ويجب أن تستند تلك الشراكات على هياكل صلبة وفعالة، وقائمة على مبادئ المساواة والاحترام المتبادل وقادرة على تعزيز علاقات ذات منفعة متبادلة.



مشروع Rev.3 إطار الاتحاد الأفريقي المخطط للشراكات الاستراتيجية

قسم إدارة وتنسيق الشراكات

مشروع إطار الاتحاد الأفريقي المخطط للشراكات

الخلفية:

1. طلبت اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف التابعة للجنة الممثلين الدائمين برئاسة مصر من المفوضية، خلال اجتماعها يوم 29 يونيو 2015 في قاعة الاجتماعات رقم 21 بمركز المؤتمرات الجديد للاتحاد الأفريقي، وضع نموذج على شكل إطار مخطط للشراكات. ووافق الاجتماع على ضرورة تناول جميع التعاقدات مع الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي بطريقة أكثر تماسكا، وقائمة على أهداف، وموجهة لتحقيق نتائج. واعترف بحاجة الاتحاد الأفريقي لأن يكون ذاتي التوجيه واستباقيا بدلا من أن يركن لردود الفعل في تعاقداته مع الشركاء.
2. وتتبع الإرادة في تبني هذا النهج الديناميكي من الحاجة للخروج من الوضع القائم الذي استمر أكثر من اللازم، حيث تم خلاله منح شركاء الاتحاد الأفريقي الاختصاص لوضع المفاهيم الموجهة للعلاقات بين الطرفين، والذي كان من المفروض أن يشكل مجهودا مشتركا، يوضح مجالات احتياجات كلا الجانبين.
3. ينبغي أن تستند الاستراتيجية التي يجب اعتمادها في التعامل مع الشركاء وفي وضع أطر التعاون وكذلك تحديد مجالات التعاون على حقيقة أن كلا من أفريقيا والشركاء بحاجة لأشياء من بعضهم البعض. وفي هذا الصدد، حان الوقت لأن تحدد أفريقيا أولا احتياجاتها والثغرات التي قد تكون موجودة وتحتاج لدعم الشركاء، ومن ثم تحديد الشركاء القادرين على المساعدة.

الأساس المنطقي لوضع وثيقة إطار المخطط التفصيلي:

4. إنَّ الغرض من وثيقة إطار المخطط هو وضع نموذج يوجه الاتحاد الأفريقي في تعامله مع الشركاء الاستراتيجيين، ويوفر توجيهها عمليا حول الخطوط الأساسية والنُهُج التي يقوم عليها تحديد مجالات التعاون ووضع وثائق العمل للشراكات التي يدخل فيها الاتحاد الأفريقي، مع الأخذ بالاعتبار ما تريد أفريقيا تحقيقه في السنوات الثلاث أو الأربع القادمة وفقا للأولويات المنصوص عليها في الخطة العشرية الأولى لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063.
5. وفي إطار القيام بهذه العملية، استخدمت وثائق الاتحاد الأفريقي المرجعية التالية:
 - (1) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.
 - (2) مقررات وإعلانات أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي.
 - (3) الخطة العشرية الأولى لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063: 2013-2023.
 - (4) الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي 2014-2017.
 - (5) الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2016.

- وبالإضافة إلى هذه الوثائق، قُدم تقرير عن تقييم الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا إلى اللجنة الفرعية لتقوم ببحثه.
6. طُلب من قسم تنسيق وإدارة الشراكات ربط الاتصال مع مختلف الإدارات الفنية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل جمع آرائهم بما أن مشاركتهم في عمليات الشراكات أمر بالغ الأهمية.
7. وسيتم وضع إطار خطوط عريضة أو نموذج أكثر تفصيلاً بمحتوى فني من شأنه تسليط الضوء على الكفاءات الأساسية ومزايا الشركاء القابلة للمقارنة والتنافسية إلى جانب احتياجات وفجوات القارة الأفريقية بعد استلام المدخلات من الإدارات الفنية للمفوضية وبعد استكمال تقييم الشراكات الاستراتيجية واعتماد التوصيات. ويُعتقد أن وثيقة إطار المخطط العام هذه ستوجه صياغة جميع وثائق الشراكات الاستراتيجية مستقبلاً، خاصة الإعلان، وخطة العمل، إلخ.

مجالات أولويات أفريقيا خلال الخطة العشرية الأولى من جدول أعمال الاتحاد الأفريقي 2063:

التطلع 1: قارة أفريقية مزدهرة بناء على النمو الشامل والتنمية المستدامة:

8. هناك سبعة أهداف في هذا التطلع: 1-7.
- (1) تحقيق مستوى معيشة عال، وجودة الحياة والرفاهية للجميع.
 - (2) تعليم جيد للمواطنين وثورة في المهارات مدعومة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار
 - (3) مواطنون أصحاء ويتغذون بشكل جيد
 - (4) الاقتصادات والوظائف المتحولة
 - (5) الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج
 - (6) الاقتصاد الأزرق/اقتصاد المحيطات من أجل التعجيل بالنمو الاقتصادي.
 - (7) مناخ مستدام بيئياً واقتصادات ومجتمعات قادرة على التصدي للخدمات.

التطلع 2: قارة أفريقية متكاملة وموحدة سياسياً، استناداً إلى المثل العليا للوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية النهضة الأفريقية:

9. هناك ثلاثة أهداف في هذا التطلع: 8-10.
- (8) أفريقيا متحدة (فيدرالية أو كونفدرالية)
 - (9) شبكة بنية تحتية على الطراز العالمي في أفريقيا
 - (10) إنهاء الاستعمار

التطلع 3: قارة أفريقية تنعم بالحكم الرشيد، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون:

10. هناك هدفان في هذا التطلع: 11-12
(11) ترسيخ القيم الديمقراطية والممارسات والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون
(12) وضع مؤسسات قادرة، وتغيير أسلوب القيادة على جميع المستويات

التطلع 4: قارة أفريقية مسالمة وآمنة:

11. هناك ثلاثة أهداف في هذا التطلع: 13-15.
(13) الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار
(14) أفريقيا مستقرة وتنعم بالسلم
(15) منظومة أفريقية للسلم والأمن جاهزة لأداء مهامها وعملية بشكل كامل

التطلع 5: قارة أفريقية لها هوية ثقافية قوية، وتراث مشترك وقيم وأخلاقيات:

12. هناك هدف واحد فقط في هذا التطلع: 16
(16) إبراز النهضة الثقافية الأفريقية

التطلع 6: قارة أفريقية تقود شعوبها تنميتها وتعتمد بصفة خاصة على إمكانيات نساءها وشبابها

13. هناك هدفان في هذا التطلع: 17-18
(17) المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة
(18) إشراك وتمكين الشباب والأطفال

التطلع 7: أفريقيا باعتبارها لاعبا وشريكا عالميا قويا ومؤثرا

14. هناك هدفان في هذا التطلع: 19-20.
(19) أفريقيا كشريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي
(20) تحمل أفريقيا المسؤولية الكاملة عن تمويل تنميتها.

المجالات ذات الأولوية لأفريقيا في إطار الخطة الاستراتيجية 2014-2017

15. تتمحور خطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية 2014-2017، على خمس دعائم وهي:

- (1) السلم والأمن؛
- (2) التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.
- (3) التكامل والتعاون والشراكات؛
- (4) القيم المشتركة؛
- (5) المؤسسات وبناء القدرات والاتصالات.

16. وقد تم تصميم هذه الدعائم لتمكين الاتحاد الأفريقي من تحقيق الهدف العام، والمتمثل في: "تسريع التقدم صوب أفريقيا متكاملة ومزدهرة وشاملة للجميع، تكون في سلام مع نفسها، وتلعب دوراً ديناميكياً على الساحتين القارية والعالمية، وتقودها مفاوضات تخضع للمساءلة وتتسم بالفعالية والاستجابة".

17. لقد تم عكس هذه الدعائم الخمس بالفعل في أجندة 2063.

المجالات ذات الأولوية لأفريقيا حسب مواعمتها مع برنامج الميزانية:

18. تدرج المجالات ذات الأولوية لأفريقيا كما هو مبين في الميزانية السنوية المعتمدة من قبل الاتحاد الأفريقي في إطار خطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية، 2014-2017، والخطة العشرية الأولى لأجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

إشراك أصحاب المصلحة

19. من أجل ضمان الاتساق والفعالية، تم التشديد على الحاجة إلى إشراك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمفوضية، وأجهزة الاتحاد الأخرى، والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

المبادئ التوجيهية بشأن الشراكات:

20. لوحظ أنّ بعض شركاء الاتحاد الأفريقي يرغبون في الشفافية وسيوافقون بالتعاون في مختلف المجالات التي قد تدرج خارج اختصاصاتهم الرئيسية. وفي هذا الصدد، يجب أن تركز أفريقيا شراكاتها مع الشركاء على مجالات محددة بعد إجراء تقييم للقدرات المحتملة للشركاء من أجل المساهمة في مجالات التعاون المحددة. وسيضمن ذلك أن يحقق الشركاء أهداف مجالات التعاون المتفق عليها بصورة نشطة وفعالة.

21. تم تحديد احتياجات أفريقيا وسردها في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، ووضعت بعد ذلك في مجموعات على خمس مراحل للتنفيذ تم من بينها اعتماد خطة التنفيذ العشرية الأولى لتنفيذها. وعليه، ينبغي مواصلة تحديد مجالات التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين مع ما ترغب أفريقيا في تحقيقه ووفقاً لتطلعات الخطة العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي.

22. تتمثل المجالات ذات الأولوية لأفريقيا لتنفيذ الأهداف العشرين (20) المندرجة في إطار التطلعات السبعة المذكورة أعلاه فيما يلي:

- (1) الدخل، الوظائف والعمل اللائق
- (2) الفقر، عدم المساواة والجوع
- (3) الضمان والحماية الاجتماعية بما في ذلك حماية المعاقين
- (4) السكن العصري والملائم للعيش والخدمات الأساسية ذات الجودة
- (5) التعليم والثورة المدفوعة بمهارات العلم والتكنولوجيا والابتكار

- (6) الصحة والتغذية
- (7) النمو الاقتصادي المستدام والشامل
- (8) التصنيع وإضافة القيمة المدفوعين بالعلم والتكنولوجيا والابتكار
- (9) التنوع الاقتصادي والقدرة على التصدي للصدمات
- (10) الإنتاجية والإنتاج الزراعي
- (11) الموارد البحرية والطاقة
- (12) عمليات الموانئ والنقل البحري
- (13) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
- (14) التنوع الأحيائي، الحفظ، الموارد الجينية والنظام الإيكولوجي
- (15) الأمن المائي والقدرة على التصدي لتغير المناخ والتأهب للكوارث الطبيعية والوقاية منها.
- (16) إطار ومؤسسات أفريقية الموحدة
- (17) المؤسسات المالية
- (18) المؤسسات المالية والنقدية
- (19) الاتصالات وترابط البنية التحتية
- (20) الديمقراطية والحكم الرشيد
- (21) حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون
- (22) المؤسسات والقيادة
- (23) التنمية التشاركية والحكم المحلي
- (24) صون وحفظ السلم والأمن
- (25) الهيكل المؤسسي لأدوات الاتحاد الأفريقي الخاصة بالسلم والأمن
- (26) تفعيل الكامل لدعائم المنظومة الأفريقية للسلم والأمن
- (27) قيم الوحدة الأفريقية الشاملة ومثلها العليا
- (28) القيم الثقافية والنهضة الأفريقية
- (29) التراث الثقافي والفنون الإبداعية والأعمال التجارية
- (30) تمكين النساء والفتيات
- (31) العنف والتمييز ضد النساء والفتيات
- (32) تمكين الشباب والأطفال
- (33) مكانة أفريقيا في الشؤون العالمية
- (34) الشراكات
- (35) سوق رأس المال الأفريقية
- (36) النظام الجبائي وإيرادات القطاع الخاص
- (37) المساعدة الإنمائية

23. بالإضافة إلى المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، هناك حاجة إلى تحديد المبادئ التوجيهية التي من المتوقع أن تقوم عليها المناهج الضرورية

لتوفير الخطوط التوجيهية الخاصة بخطوط الأساس والنهج التي تدعم تحديد مجالات التعاون، وإعداد إطار التعاون ووثائق العمل الضرورية لشراكات الاتحاد الأفريقي. وستكون وثيقة هذا الإطار المخطط لشراكات الاتحاد الأفريقي بمثابة نموذج لكل شراكة استراتيجية، وستسعى إلى تحقيق ملكية واعتماد وتوحيد طريقة إعداد الإعلان وأطر التعاون وخطط العمل.

24. وبناءً على ذلك، ستشمل المبادئ التوجيهية الذي تقوم عليها الشراكات ما يلي:

(1) التركيز الاستراتيجي:

ينبغي لجميع الوثائق التي سيتم تطويرها استعداداً لارتباطات استراتيجية مع الشركاء أن توفر رؤية للأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي، وكيف ترتبط هذه الأهداف بقدرة الشركاء على تقديم الدعم؛ ويجب أن تكون قادرة على رسم والحفاظ على النتائج التي تهدف إلى تحسين حياة الشعوب الأفريقية، وأن تبنى على ما يمكن لأفريقيا أن تقدمه كمقابل سواء من حيث مواردها وقدراتها الفنية، الخ.

(2) إشراك أصحاب المصلحة:

يجب أن تشمل جميع مجالات التعاون المحددة للبحث من أجل تحقيق أهداف الشراكات الاستراتيجية المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأخرى، والنيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي ستضم بسهولة مساهمات الدول الأعضاء.

(3) الإيجاز والموثوقية:

يجب ألا تكون مجالات التعاون المحددة غامضة. بل ينبغي أن تكون مفهومة وقابلة للتنفيذ. وينبغي أن تكون محددة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

(4) الاعتماد على الذات في تحديد المفاهيم والتمويل:

يجب أن تسعى أفريقيا لانتاج جميع الوثائق المتعلقة بالمجالات المحددة للتعاون وتكون حازمة في المفاوضات حول مصالح القارة.

(5) إعداد إعلانات مندى/ قمة الشراكات الاستراتيجية:

يجب أن يحافظ إعداد إعلانات جميع تصريحات المنتدى/ القمة على تدفق متناسق مع المجالات المحددة للتعاون. وينبغي أن تكون سهلة الفهم ودقيقة. ويجب على ممثلي الجانبين التصديق على الإعلان المعتمد، من أجل الحفاظ على أصالته.

(6) الرصد والتقييم:

ستكون هناك حاجة للتأكد من وضع معايير الرصد والتقييم حتى يتم الوفاء بالالتزامات. ينبغي القيام بكافة الأنشطة في إطار الشراكات في روح تسودها الأمانة والمساواة والاحترام المتبادل والشفافية والثقة.

(7) النظرة المستقبلية:

يجب أن يكون هناك فحص نزيه للمجالات المحددة للتعاون للتأكد من الفرص المتاحة وكذا التحديات والشكوك التي يمكن مواجهتها في سياق محاولة تحقيق الأهداف المرسومة.

ألف- المصفوفة التي تبين شراكات الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية المهيكلة/الرسمية القائمة؛ مجالات التعاون الحالية؛ المجالات ذات الأولوية للتركيز والمبررات:

(انظر الجدول المرفق)

من المتوقع أن توجه هذه المصفوفة صياغة الميزانية البرنامجية للاتحاد الأفريقي.

ملاحظات ختامية:

25. تم إعداد مشروع وثيقة الإطار المخطط للشراكات للتأكد من أن المقترحات المطروحة للنقاش والمفاوضات مع شركاء الاتحاد الأفريقي موجهة ذاتيا، ويحركها الطلب ومركزة استراتيجيا نحو أجندة التنمية والتكامل لأفريقيا، كما وردت في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063. وسيُمكن النهج الجديد من فهم مجالات التعاون مع الشركاء، وضمان ملكية مجالات التعاون المتفق عليها، وتحفيز الثقة أثناء عملية المفاوضات والتنفيذ.
26. من المهم التأكد في كل لحظة، أثناء تطبيق أسس المبادئ التوجيهية المقترحة، أن مجالات التعاون المتفق عليها محدودة النطاق لتمكين تحقيق الأهداف.

**مصفوفة مجالات الكفاءات الأساسية للشركاء؛
المجالات الحالية للتعاون، والتطلعات والأهداف، والمجالات ذات الأولوية للتركيز عليها والمبررات**

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات	المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين	
التعليم والعلم والتكنولوجيا؛ استثمارات القطاعين العام والخاص؛ التصنيع السلم والأمن والحكم؛	2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية	1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق. 2. الفقر وعدم المساواة والجوع 3. الضمان والحماية الاجتماعيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة 4. الموائم الحديثة والصالحة للعيش والخدمات الأساسية الجيدة	(1) مستوى معيشة عالي، وجود الحياة والرفاهية لجميع المواطنين	(1) أفريقيا مزدهرة، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.	الاستثمار في الشعوب - التعليم والعلم والتكنولوجيا وتنمية المهارات تعزيز القدرة على الانتعاش والسلم والأمن والحكم الهجرة والتنقل تعبئة الاستثمارات من أجل التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا	<ul style="list-style-type: none"> ▪ بين الزملاء كبار المسؤولين الوزراء ▪ قمة الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي (5/3 سنوات) 	2000، القاهرة 2007، لشبونة 2010، طرابلس 2014، بروكسل 2017، أبيدجان	الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي	
		5. ثورة يقودها التعليم ومهارات العلم	(2) مواطنون ذوو تعليم جيد، وثورة المهارات التي						

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات		المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين
		والتكنولوجيا والابتكار	يدعمها العلم والتكنولوجيا والابتكار						
		6. نمو اقتصادي مستدام وشامل 7. الإنتاج/ التصنيع بقيادة العلم والتكنولوجيا والابتكار والقيمة المضافة 8. التنوع الاقتصادي والقدرة على الانتعاش	(4) تحول الاقتصادات						
	4. القيم المشتركة	(20) الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان (21) العدالة وسيادة القانون	(11) القيم والممارسات الديمقراطية، ترسيخ المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون	(3) أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون					
	السلم والأمن	الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار	خارطة طريق المنظومة الأفريقية للسلم والأمن 2016 - 2020	(4) أفريقيا يسودها السلم والأمن					
	2. التنمية الاجتماعية	1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق.	(1) مستوى معيشة عالي، وجودة الحياة	(1) أفريقيا مزدهرة، تقوم على النمو		التعاون في القضايا المتعددة الأطراف	اجتماع كبار المسؤولين	2006، أبوجا 2009، نونفا سبارتا	الاتحاد الأفريقي - أمريكا الجنوبية

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات	المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين	
	والاقتصادية والبشرية	2. الفقر وعدم المساواة والجوع الضمان والحماية الاجتماعيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة 4. الموائل الحديثة والصالحة للعيش والخدمات الأساسية الجيدة	والرفاهية لجميع المواطنين	الشامل والتنمية المستدامة.	التعاون لمحاربة الجريمة والمسائل الأخرى ذات الصلة السلم والأمن الديمقراطية والحكم وحقوق الإنسان والقضايا السياسية الزراعة، والأعمال، الزراعة التجارية، التنمية الريفية والموارد المائية الاقتصاد والتجارة والاستثمار والسياحة مكافحة الفقر والجوع	الاجتماع الوزاري القمة (5/3 سنوات)	2013، ملابو		
بشكل عام، يمكن لأفريقيا وأمريكا الجنوبية العمل معاً في التبادل بين الأفراد/ ثقافياً/ تعليمياً وحول القضايا المتعلقة بالفن والسياحة والرياضة تمل البرازيل وشيلي قدرات في الزراعة؛ والطاقة المتجددة؛ تملك كوبا قدرات كبيرة في مجال الخبرة الطبية		5. الانتاج/ التصنيع بقيادة العلم والتكنولوجيا والابتكار والقيمة المضافة	(2) مواطنون ذوو تعليم جيد، وثورة المهارات التي يدعمها العلم والتكنولوجيا والابتكار		تطوير البنية التحتية والطاقة والمعادن الصلبة القضايا الاجتماعية والرياضة العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعليم والثقافية البيئة				
	4. القيم المشتركة	27. القيم والمبادئ الأفريقية 28. القيم الثقافية والنهضة الأفريقية	(16) بروز الهوية الثقافية الأفريقية	(5) أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية وقيم وأخلاق مشتركة	التطوير المؤسسي، وتبادل المعلومات والآراء المشتركة				

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات		المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين
		29. التراث الثقافي والفنون والأعمال الإبداعية				حول الممارسات المناسبة (لا يوجد أي مجال من مجالات التعاون المذكورة أعلاه في حالة نشاط)			
		1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق. 2. الفقر وعدم المساواة والجوع والضمان والحماية الاجتماعيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة 4. الموائم الحديثة والصالحة للعيش والخدمات الأساسية الجيدة	(1) مستوى معيشة عالي، وجود حياة الرفاهية لجميع المواطنين (1) أفريقيا مزدهرة، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.			التأثير السياسي العالمي الجماعي التنمية الزراعية تحويل الاقتصادات ترابط البنية التحتية السياسية والاستثمار والتجارة القضايا الاجتماعية والثقافية	لجنة التنسيق على مستوى كبار المسؤولين (لجنة التنسيق في الاجتماع الوزاري) كبار المسؤولين الاجتماع الوزاري القمة (5/3 سنوات)	1977، القاهرة 2010، طرابلس 2013، الكويت 2016، ملايو	الاتحاد الأفريقي - جامعة الدول العربية
مدخرات هائلة من شأنها أن تدعم: تطوير البنية التحتية وإشراك القطاع الخاص		7. النمو الاقتصادي المستدام والشامل 8. الانتاج/ التصنيع بقيادة العلم والتكنولوجيا	(4) تحويل الاقتصادات						

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات	المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين	
		والابتكار والقيمة المضافة 9. التنوع الاقتصادي والقدرة على الانتعاش							
إمكانية تعزيز التنمية الزراعية لأفريقيا من خلال الخدمات المصرفية للشركات والاستثمارات في العالم العربي		10. الإنتاجية الزراعية والإنتاج	(5) الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية والإنتاج						
التعاون الوثيق غير الرسمي منذ زمن بعيد، وما يقارب ثلاثة عقود من التعاون الرسمي، ما يؤكد القيم والمثل العليا المشتركة؛ العلاقات المتبادلة، حيث أن 60% من السكان العرب و 10 من بين 22 عضواً في جامعة الدول العربية هم أيضاً أفريقيون، ما يعزز مبرر وجود علاقات أقوى.	4. القيم المشتركة	27. القيم والمبادئ الأفريقية 28. القيم الثقافية والنهضة الأفريقية 29. التراث الثقافي والفنون والأعمال الإبداعية	(16) بروز النهضة الثقافية الأفريقية	(5) أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية وقيم وأخلاق مشتركة					
حققت الهند مكانة عالمية بارزة في قطاعي الصحة والأدوية. ولديها مجموعة ضخمة من العلماء والمهندسين القادرين على إحداث ثورة في الصناعة.	2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية	1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق. 2. الفقر وعدم المساواة والجوع والضمان والحماية	(1) مستوى معيشة عالي، وجود الحياة والرفاهية لجميع المواطنين	(1) أفريقيا مزدهرة، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.	التعاون الاقتصادي السلم والأمن التجارة والصناعة	اجتماع كبار المسؤولين مؤتمر المراجعة الوزاري القمة (5 سنوات)	2008، دلهي 2011، أديس أبابا 2015، دلهي	الاتحاد الأفريقي - الهند	

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات	المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين	
التجارة والاستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (صناعة إسناد الأعمال التجارية إلى جهات خارجية) التعليم (ثورة تقودها مهارات تكنولوجيا المعلومات، والبحث والتعليم والتدريب الفني والمهني) الطاقات المتجددة		الاجتماعيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة 4. الموائم الحديثة والصالحة للعيش والخدمات الأساسية الجيدة			الاقتصاد الأزرق/ المحيطات تطوير التعليم والمهارات الزراعة				
		5. ثورة يقودها التعليم ومهارات العلم والتكنولوجيا والابتكار			(2) مواطنون ذوو تعليم جيد، وثورة المهارات التي يدعمها العلم والتكنولوجيا والابتكار				الصحة والأدوية البنية التحتية والطاقة
		6. الصحة والتغذية	(3) مواطنون يتمتعون بالصحة والتغذية الجيدة						
		7. النمو الاقتصادي الشامل 8. الإنتاج/ التصنيع بقيادة العلم والتكنولوجيا والابتكار والقيمة المضافة	(4) تحويل الاقتصادات						

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات	المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين	
		9. التنوع الاقتصادي والقدرة على الانتعاش							
التأثير على السياسات العالمية لصالح أفريقيا التعليم وتنمية المهارات الصحة والصحة تنمية القطاع الخاص، والتصنيع والاستثمار العلم والتكنولوجيا والابتكار السلم والأمن الزراعة والأمن الغذائي الإنتاجية إدارة مخاطر الكوارث	2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية	1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق. 2. الفقر وعدم المساواة والجوع والضمان والحماية الاجتماعيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة 4. الموائل الحديثة والصالحة للعيش والخدمات الأساسية الجيدة	(1) مستوى معيشة عالي، وجوده الحياة والرفاهية لجميع المواطنين (2) مواطنون ذوو تعليم جيد، وثورة المهارات التي يدعمها العلم والتكنولوجيا والابتكار	(1) أفريقيا مزدهرة، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.	الركائز الثلاث لمؤتمر تيكاد الخامس: 1. اقتصاد قوي ومستدام 2. مجتمعات شاملة وقادرة على الانتعاش 3. السلم والاستقرار الركائز الثلاث لمؤتمر تيكاد السادس: 1. تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي من خلال التنوع الاقتصادي والتصنيع: الزراعة، الاقتصاد الأزرق/ المحيطات، القطاع الخاص	اجتماعات المتابعة المنظمون/ اجتماعات الأمانة المشتركة اجتماع كبار المسؤولين الاجتماع الوزاري القمة (5/3 سنوات)	1993، 1998، 2003، طوكيو 2008، 2013، يوكوهاما 2016، نيروبي	مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا (تيكاد) ⁶	
		5. ثورة يقودها التعليم ومهارات العلم والتكنولوجيا والابتكار							

⁶ يختلف تيكاد عن غيره من الشراكات. فهو اتفاق إطارى وهناك جهات فاعلة أخرى (مشتركة في التنظيم) في العملية، والتي ينبغي عكس فوائدها أيضاً.

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشركات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات		المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين
		7. النمو الاقتصادي المستدام والشامل 8. الانتاج/ التصنيع بقيادة العلم والتكنولوجيا والابتكار والقيمة المضافة 9. التنوع الاقتصادي والقدرة على الانتعاش	(4) تحويل الاقتصادات			2. تعزيز النظم الصحية القادرة على الانتعاش لجودة الحياة: تعزيز النظم الصحية 3. تعزيز الاستقرار الاجتماعي لتقاسم الازدهار: الأمن البحري، تغير المناخ، بناء السلم			
	2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية	11. الموارد والطاقة البحرية 12. عمليات الموانئ والنقل البحري 13. إدارة الموارد الطبيعية المستدامة 14. الحفاظ على التنوع البيولوجي، والموارد الجينية	(6) الاقتصاد الأزرق/ المحيطات لتسريع النمو الاقتصادي (7) مناخ مستدام بيئياً واقتصادات ومجتمعات قادرة على الانتعاش						

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات		المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين
		والنظام الإيكولوجي، 15. الأمن المائي، وقدرة المناخ على الانتعاش، التأهب للكوارث الطبيعية والوقاية منها							
	1. السلم والأمن	24. صون وحفظ السلم والأمن	(13) حفظ السلم والأمن والاستقرار	(4) أفريقيا يسودها السلم والأمن					
التأثير على السياسات العالمية لصالح أفريقيا التصنيع البنية التحتية والطاقة تسهيل التجارة والاستثمار المبادلات بين الشعوب التعليم وتنمية المهارات السلم والأمن	2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية	1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق. 2. الفقر وعدم المساواة والجوع والضمان والحماية الاجتماعيين بما في ذلك ذوي الإعاقة 4. الموائم الحديثة والصالحة للعيش والخدمات الأساسية الجيدة	(1) مستوى معيشة عالي، وجود الحياة والرفاهية لجميع المواطنين	(1) أفريقيا مزدهرة، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.		التصنيع التحديث الزراعي البنية التحتية الخدمات المالية التنمية الخضراء تسهيل التجارة والاستثمار الحد من الفقر، والرفاهية العامة الصحة العامة المبادلات بين الشعوب	<ul style="list-style-type: none"> ■ اجتماع كبار المسؤولين المؤتمر الوزاري (5/3 سنوات) القمة (تُعقد استنادا إلى مقرر رؤساء الدول) 	2000، بكين 2003، أديس أبابا 2006، بكين 2009، شرم الشيخ 2012، بكين 2015، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا	منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات		المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين
						السلم والأمن الجانب الاجتماعي			
		5. ثورة يقودها التعليم ومهارات العلم والتكنولوجيا والابتكار	(2) مواطنون ذوو تعليم جيد، وثورة المهارات التي يدعمها العلم والتكنولوجيا والابتكار						
		7. النمو الاقتصادي المستدام والشامل 8. الانتاج/ التصنيع بقيادة العلم والتكنولوجيا والابتكار والقيمة المضافة 9. التنوع الاقتصادي والقدرة على الانتعاش	(4) تحويل الاقتصادات						
	3. التكامل، والتعاون وإقامة الشراكات	19. الاتصالات وترابط البنية التحتية	(10) بنية تحتية ذات مستوى عالمي عبر كامل أفريقيا	(2) قارة متكاملة وموحدّة سياسياً ومبنية على المثل الأفريقية ورؤية النهضة الأفريقية					

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات		المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين
صناعة الطيران والسياحة الغزل والنسيج صناعة الأدوية تطوير القطاع الخاص تطوير التعليم والمهارات	2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية	1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق. 2. الفقر وعدم المساواة والجوع 3. الضمان والحماية الاجتماعيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة 4. الموائل الحديثة والصالحة للعيش والخدمات	(1) مستوى معيشة عالي، وجود حياة والرفاهية لجميع المواطنين	(1) أفريقيا مزدهرة، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.	البنية التحتية والطاقة	السلم والامن التجارة والصناعة ومسائل الجنسين الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا الشؤون الاجتماعية والزراعة البنية التحتية والطاقة	اجتماع كبار المسؤولين مؤتمر المراجعة الوزاري قمة الاتحاد الأفريقي - تركيا لرؤساء الدول والحكومات (5/3 سنوات)	2008، إسطنبول 2012، إسطنبول 2014، ملايو	الاتحاد الأفريقي - تركيا
		5. ثورة يقودها التعليم ومهارات العلم والتكنولوجيا والابتكار	(2) مواطنون ذوو تعليم جيد، وثورة المهارات التي يدعمها العلم والتكنولوجيا والابتكار						
		7. النمو الاقتصادي الشامل 8. الانتاج/ التصنيع بقيادة العلم والتكنولوجيا	(4) تحويل الاقتصادات						

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات	المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين	
		والابتكار والقيمة المضافة 9. التنوع الاقتصادي والقدرة على الانتعاش							
تطوير مراكز التصنيع (الهندسة والتكنولوجيا/ السيارات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وغيرها) صناعة الشحن البحري تنمية القطاع الخاص التعليم وتنمية المهارات السلم والأمن	2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية	1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق. 2. الفقر وعدم المساواة والجوع والضمان والحماية الاجتماعيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة 4. الموائم الحديثة والصالحة للعيش والخدمات 5. ثورة يقودها التعليم ومهارات العلم والتكنولوجيا والابتكار	(1) مستوى معيشة عالي، وجود الحياة والرفاهية لجميع المواطنين (2) مواطنون ذوو تعليم جيد، وثورة المهارات التي يدعمها العلم والتكنولوجيا والابتكار	(1) أفريقيا مزدهرة، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.		التعاون الاقتصادي تنمية الموارد البشرية، والعلم والتكنولوجيا تنمية الشباب وتمكين المرأة السلم والأمن	2006، 2009، 2012، كوريا 2016، أديس أبابا	الاتحاد الأفريقي - كوريا	
		10. الإنتاجية الزراعية والإنتاج	(5) الزراعة الحديثة لزيادة						

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات		المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين
		<p>الإنتاجية والإنتاج</p> <p>11. الموارد والطاقة البحرية</p> <p>12. عمليات الموانئ والنقل البحري</p> <p>13. إدارة الموارد الطبيعية المستدامة</p> <p>14. الحفاظ على التنوع البيولوجي، والموارد الجينية والنظام الإيكولوجي،</p> <p>15. الأمن المائي، وقدرة المناخ على الانتعاش، التأهب للكوارث الطبيعية والوقاية منها</p>	<p>(6) الاقتصاد الأزرق/ المحيطات لتسريه النمو الاقتصادي</p>						
		<p>1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق.</p> <p>2. الفقر وعدم المساواة والجوع</p> <p>3. الضمان والحماية</p>	<p>(7) مناخ مستدام بيئياً واقتصادات ومجتمعات قادرة على الانتعاش</p>						

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات	المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين	
		الاجتماعيين بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة الموائل الحديثة والصالحة للعيش والخدمات							
السلم والأمن الأسواق المالية التجارة والاستثمار تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص التعليم (التعليم الإلكتروني) وتنمية المهارات الصحة	2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية	1. الدخل، وفرص العمل والعمل اللائق. 2. الفقر وعدم المساواة والجوع والضمان والحماية الاجتماعية بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة الموائل الحديثة والصالحة للعيش والخدمات	(1) مستوى معيشة عالي، وجود الحياة والرفاهية لجميع المواطنين	(1) أفريقيا مزدهرة، تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.	السلم والأمن الديمقراطية والحكم النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار (بما في ذلك التجارة والاستثمار والطاقة والزراعة) الفرص والتنمية (بما في ذلك الشباب والتعليم والصحة ومسائل الجنسين)	1. الاجتماعات المشتركة لمجموعات العمل الفنية الحوار الرفيع المستوى بين رئيس المفوضية ووزير خارجية الولايات المتحدة	توقيع مذكرة تفاهم في 2013 والتي أنشأت حوارًا سنويًا رفيع المستوى	مفوضية الاتحاد الأفريقي - الولايات المتحدة	
		7. النمو الاقتصادي المستدام والشامل 8. الانتاج/ التصنيع بقيادة العلم والتكنولوجيا والابتكار	(4) تحويل الاقتصادات						

المبررات- قدرة الشركاء على تقديم الدعم/ الكفاءات الأساسية	التطلعات والأهداف والمجالات ذات الأولوية خلال خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي				مجالات التعاون		الشراكات الاستراتيجية القائمة		
	الركائز	المجالات ذات الأولوية	الأهداف	التطلعات		المجالات الحالية للتعاون	آليات المتابعة	البداية/ تواريخ مهمة	الشركاء الاستراتيجيين
		والقيمة المضافة 9. التنوع الاقتصادي والقدرة على الانتعاش							
	2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية	13. إدارة الموارد الطبيعية المستدامة 14. الحفاظ على التنوع البيولوجي، والموارد الجينية والنظام الإيكولوجي، 15. الأمن المائي، وقدرة المناخ على الانتعاش، التأهب للكوارث الطبيعية والوقاية منها	(7) مناخ مستدام بيئياً واقتصادات ومجتمعات قادرة على الانتعاش						
	4. القيم المشتركة	20. الديمقراطية والحكم الراشد 21. حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون	(11) ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية، والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون	(3) أفريقيا يسودها الحكم الراشد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون					
	1. السلم والأمن	24. صون وحفظ الأمن والسلم	(13) حفظ السلم والأمن والاستقرار	(4) أفريقيا يسودها الأمن والسلم					

ملاحظة: تهدف عملية الإصلاح هذه إلى ضمان ما يلي:

(1) في جميع الأوقات، ينبغي أن نكون قادرين على المساءلة عن النتائج المحققة بشأن الأهداف والمجالات ذات الأولوية المحددة في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي (خطة التنفيذ العشرية الأولى)؛

(2) تحديد الأهداف التي ينبغي إنفاق المزيد من الطاقة والوقت والمال عليها، والأهم من ذلك أننا نكشف المجالات المبالغ في تمويلها/ التي تعاني من نقص التمويل؛

(3) في نهاية المطاف، أن نكون مسترشدين وأن يتم توجيهنا إلى أين نوجه اهتمام شركائنا للدعم والتعاون من أجل بناء التآزر:

- سيتطور محتوى هذه المصفوفة، حيث سيستمر إدخال المزيد من التحسينات والإحاطات مع الشروع في إجراء دراسات حول الإمكانيات والمزايا النسبية/ الكفاءات الأساسية لكل شريك؛
- سيتم تطبيق القضايا الشاملة تحت الهدفين رقم 17 و 18 (المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مراحل الحياة؛ إشراك وتمكين الشباب والأطفال) على جميع الشركاء؛
- ينص التطلع قم 7 (أفريقيا باعتبارها لاعبًا وشريكًا عالميًا قويًا ومرنًا ومؤثرًا ومؤثرًا) بشكل عام على عزم أفريقيا على تحمل مسؤولية تحديد مصيرها.

(4) ينبغي أن يقوم الاتحاد من خلال المفاوضات بوضع استراتيجية ذكية ومتמاسكة لإرشاد وتوجيه الدول الأعضاء بشأن التزاماتها مع الشركاء؛

(5) مع مرور الوقت، تم تحديد الحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية الأفريقية التي ستلائم نقل المهارات والمعرفة لتلبية متطلبات سوق العمل.

مشاريع مقررات

بشأن التعاون المتعدد الأطراف

تقترح اللجنة الفرعية الجامعة للجنة الممثلين الدائمين للتعاون المتعدد الأطراف على لجنة الممثلين الدائمين أن توصي المجلس التنفيذي بما يلي:

ألف. بشأن تقييم الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي

1. أن يحيط علماً بتقرير لجنة الممثلين الدائمين عن تقييم الشراكات الاستراتيجية وإقرار التوصيات بشأنه⁴²؛
2. يذكر بمقرره رقم (XXX) EX.CL/942 الصادر عن دورته العادية الثلاثين المنعقدة من 25 إلى 27 يناير 2017، في أديس أبابا، إثيوبيا، والتي تدعو إلى تعزيز القدرة المؤسسية للمفوضية (قسم تنسيق وإدارة الشراكات)؛
3. يجدد التأكيد على مقرره : (XXX) EX.CL/Dec.986 الصادر عن الدورة العادية الثانية والثلاثين المنعقدة يومي 25 و 26 يناير 2018، في أديس أبابا، إثيوبيا، الذي يطالب "المفوضية ببناء أنظمة داخلية وقدرات لإدارة الشراكات من خلال ترقية قسم الشراكات تحت مكتب الرئيس إلى مديرية، ليعالج بطريقة متسمة بالشمولية مهام إدارة الشراكات والتنسيق وتعبئة الموارد؛ وفي بالقدرة على تحليل نطاقات الشراكات والتفاوض بشأنها؛ ويقوم بتطوير الرؤية لدور أفريقيا في العالم؛ وتعزيز صوت أفريقيا وتمثيلها"؛
4. يذكر بمقرر المؤتمر (VII) 131 الصادر في بانجول، غامبيا، في 2006، ومقرر المؤتمر Dec. XXVIII/635 الصادر في يناير 2017، بشأن عقد مؤتمرات شراكة بين أفريقيا وبعض الدول وإنشاء آلية للمشاركة في مؤتمرات القمة هذه ؛
5. تؤكد مجدداً على مقررات المجلس التنفيذي؛ (EX.CL/Dec.986(XXXII)) الصادر في يناير 2018، و (EX.CL/Dec.942(XXX))، الصادر في يناير 2017، و (EX.CL/Dec.899 (XXVIII)) الصادر في يناير 2016 و (EX.CL/Dec.877(XXVII)) الصادر في يونيو 2015 ، بشأن حق جميع الدول الأعضاء في المشاركة في الاجتماعات التي تشمل الشركاء ، والتي ينبغي تنفيذها بما يتماشى مع مقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة؛
6. يؤكد من جديد على مقرره (EX.CL/Dec. 942 (XXX) A5) الصادر في يناير 2017 ، والذي قرر أن جميع الدول الأعضاء التي لا تمتثل لأحكام المقررات المذكورة أعلاه ستحرم من امتياز استضافة الاجتماعات وفقاً للمادة 23 من القانون التأسيسي؛
7. تؤكد مجدداً على مقرر المجلس التنفيذي (20) (XXXII) EX.CL/Dec.986 ، الصادر في يناير 2018 والمقرر (XXX) EX.CL/Dec.942⁷ الصادر في يناير 2017 ، والذي تم بموجبه إصدار تعليمات إلى لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع المفوضية ، لتصميم آليات للمشاركة الكاملة للاتحاد الأفريقي في الإدارة الفعالة لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي ؛ ومواصلة توجيه لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع المفوضية لإشراك حكومة الصين وحكومة اليابان في تصميم آليات المشاركة الكاملة للاتحاد الأفريقي والاتفاق عليها في الإدارة الفعالة لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي و مؤتمر طوكيو الدولي

⁴² أعربت المملكة المغربية عن تحفظها على إدراج هذا المقرر

⁷ أعربت المملكة المغربية عن تحفظها على إدراج هذا المقرر

لتنمية أفريقيا ، بما يتماشى مع المعايير المحددة في تقرير تقييم الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والمبادئ التوجيهية المحددة في سياق الاتحاد الأفريقي لإطار الشراكة الاستراتيجية الذي اعتمده لجنة الممثلين الدائمين ؛

8. **يجدد التأكيد** على الحاجة إلى اتباع جميع المشاركات في الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي بطريقة أكثر قوة وتوجيهها نحو الهدف و نحو تحقيق النتائج، وبالتالي، يدعو لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون الوثيق مع المفوضية إلى إجراء دراسة حول إنشاء صندوق للشراكات بمساهمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي كما هو مقترح في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي والخطة العشرية الأولى لتنفيذها، وتقديم تقرير إلى قمة يناير 2020.

9. **اعتماد** تسمية "الاتحاد الأفريقي -اسم الشريك" للشراكات التالية⁸:

(أ) شراكة الاتحاد الأفريقي -الاتحاد الأوروبي

(ب) شراكة الاتحاد الأفريقي -جامعة الدول العربية

(ج) شراكة الاتحاد الأفريقي -أمريكا الجنوبية

(د) شراكة الاتحاد الأفريقي-الهند

(هـ) شراكة الاتحاد الأفريقي -كوريا

(و) شراكة الاتحاد الأفريقي -وتركيا

10. **يحيط علماً** بتصنيف الشراكات الإفريقية في ثلاث فئات وهي:

1 (1) **الشراكات الاستراتيجية**: تمثيلاً مع تعريف الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي على النحو الوارد في تقرير تقييم الشراكات الاستراتيجية، تصنف الشراكات التالية على أنها استراتيجية أو قد تكون استراتيجية، مع مراعاة قدرتها على الاستجابة للمعايير المحددة في تقرير التقييم المذكور والمبادئ التوجيهية المحددة في إطار الاتحاد الأفريقي للشراكة الاستراتيجية الذي اعتمده لجنة الممثلين الدائمين:

(أ) شراكة الاتحاد الأفريقي -الاتحاد الأوروبي

(ب) شراكة الاتحاد الأفريقي -جامعة الدول العربية

(ج) شراكة الاتحاد الأفريقي -أمريكا الجنوبية

(د) شراكة الاتحاد الأفريقي-الهند

(هـ) شراكة الاتحاد الأفريقي -كوريا

(و) شراكة الاتحاد الأفريقي -وتركيا

(ز) منتدى التعاون الصيني الأفريقي

(ح) مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا

2 (2) **الحوار المؤسسي**: يشمل الشراكات الأخرى من خلال الحوار الاستراتيجي والتعاون المتعدد الأطراف، مثل الحوار الرفيع المستوى بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة الولايات المتحدة من خلال وزارة الخارجية الأمريكية.

3 (3) **الشراكات الناشئة**: هي الشراكات الجديدة التي ستقترحها لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع المفوضية استناداً إلى المعايير المحددة في تقرير تقييم الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي والمبادئ التوجيهية المحددة في إطار المخطط المفصل والتي اعتمدها لجنة الممثلين الدائمين.

11. **يطلب من لجنة الممثلين الدائمين** مواصلة مراجعة معايير تصنيف شراكات الاتحاد الأفريقي وتقديم تقرير إلى قمة يناير 2020.

⁸ أعربت المملكة المغربية عن تحفظها على تبني التسمية الجديدة

12. **الموافقة على تأهيل "الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الإفريقي"** عندما تعتبر العلاقة مع الشريك استراتيجية. خلافا لذلك ، ينبغي استخدام مؤهلات "شراكات الاتحاد الإفريقي" في حالات أخرى لا تعتبر فيها العلاقة استراتيجية. في كلتا الحالتين، فإن الاتحاد الإفريقي هو الذي سيعمل نيابة عن أفريقيا في تمثيل مصالحها الجماعية مع الشركاء.
13. **يدعو لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع المفوضية إلى إنشاء آلية مع الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأجهزة الاتحاد الإفريقي، والوكالات المتخصصة للاتحاد الإفريقي، (وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية -وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد)، والقطاع الخاص، والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني، لإضفاء الطابع الرسمي على طرق التعاون من أجل التنسيق التفاعلي والفعال لأنشطة الشراكات؛**
14. **يطلب من لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع المفوضية، المشاركة مع الشركاء الاستراتيجيين الحاليين بهدف إعادة هيكلة إطار التعاون لجميع الشراكات مع الاتحاد الإفريقي، بما يتماشى مع جميع مقررات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة لضمان استناد الشراكات إلى مبادئ المساواة والملكية والشمولية والاحترام المتبادل والكفاءة والاتساق والقيمة المضافة والميزة النسبية؛**
15. **يطلب كذلك من رئيس المفوضية إشراك الشركاء في محتوى جميع مقررات الاتحاد الإفريقي من أجل ضمان تنفيذها بالكامل، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء بما يتماشى مع مقررات الاتحاد الإفريقي ذات الصلة⁹؛**
16. **يقرر ترقية قسم تنسيق وإدارة الشراكات إلى مديرية تحت مكتب الرئيس، وفقا للولاية التي أسندها إليه المؤتمر بشأن المسائل المتعلقة بالهياكل في إطار الإصلاح المؤسسي الجاري.**

باء- الشراكة بين الاتحاد الإفريقي -الاتحاد الأوروبي

17. **يجيز المشاريع المشتركة ذات الأولوية للقمة الخامسة للاتحاد الإفريقي-الاتحاد الأوروبي للفترة 2018-2021؛**
18. **يدعو الجانبين إلى التعجيل بتنفيذ المشاريع ذات الأولوية ورفع تقرير عن التقدم المحرز إلى قمة يناير 2020**
19. **يطلب من لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع المفوضية إنشاء آلية متابعة شاملة لشراكة الاتحاد الإفريقي مع الاتحاد الأوروبي بالتشاور مع الجانب الأوروبي، الأمر الذي يسمح لكلا الجانبين بالتقييم المتمم بالفعالية والكفاءة لتنفيذ مجالات التعاون المتفق عليها.**

جيم - شراكة الاتحاد الإفريقي -جامعة الدول العربية.

20. **يذكر بمقرره رقم EX.CL/Dec.942 (XXX) الصادر عن دورته العادية الثلاثين المنعقدة ، من 25 إلى 27 يناير 2017 ، في أديس أبابا، والذي يطلب المفوضية، وفقا لمبادئ ومقررات الاتحاد الإفريقي ، وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تنسيق ومتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية - الإفريقية الرابعة في الوقت المناسب، ولا سيما القرار 7، الذي دعا إلى عقد دورة استثنائية مشتركة لمجلس وزراء الخارجية ، في غضون (6) أشهر من تاريخ صدور هذا القرار لاعتماد خطة العمل العربية-الإفريقية المشتركة، ويطلب من المفوضية التعجيل بتنظيم الدورة الاستثنائية المشتركة لمجلس وزراء الخارجية.**

دال -مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا

⁹ أعربت المملكة المغربية عن تحفظها على إدراج هذا المقرر

21. **يعرب عن تقديره لليابان** لاستضافتها المؤتمر الوزاري السادس للمتابعة والاجتماعات التحضيرية لمؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا، في طوكيو، اليابان، يومي 6 و 7 أكتوبر 2018؛
22. **يؤكد مجددا لليابان** ضرورة احترام مقررات الاتحاد الأفريقي بشأن المشاركة في كافة اجتماعات الشراكات والأحداث والأنشطة التي يشارك فيها الاتحاد الأفريقي، تمهيدا لمؤتمر قمة طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا السابع.
23. **يكلف لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع** المفوضية باتخاذ الخطوات اللازمة لإنجاح عقد مؤتمر قمة طوكيو الدولي السابع لتنمية أفريقيا المقبل.

هاء- الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وتركيا

24. **يدعو لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون مع** المفوضية إلى التعاون مع الجانب التركي للاتفاق على مواعيد قمة الاتحاد الأفريقي-تركيا المقرر عقدها في اسطنبول، تركيا عام 2019، والعمل معاً على تحديد مجالات تعاون ملموسة وقابلة للتنفيذ تمكن الجانبين من تعزيز التعاون على المستوى المتعدد الأطراف.

واو-منتدى التعاون الصيني الأفريقي.

25. **يطلب من لجنة الممثلين الدائمين بالتعاون الوثيق مع** المفوضية متابعة ذلك مع الجانب الصيني فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل بحين لمنتدى التعاون الصيني 2019-2021 ورفع تقرير عن التقدم المحرز.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2019-02-07

Report of the Sub-Committee on Multilateral Cooperation

African Union

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/8140>

Downloaded from African Union Common Repository